سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

المجلّد السّادس والسّابع

كتاب طوبيقى وسوفسطيقى أو كتاب الجدل والمغالطة





سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نص تلخيص منطق أرسطو

المجلد السادس

كتاب طوبيقى

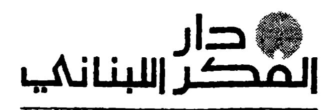
أو

كتاب الجدل

دراسة وتحقيق

أ.د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت



للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ٥٤٩٠/١٤

الطبعة الأولى ١٩٩٢

[1] بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله

[الجزء الاول : صناعة الجدل]

[المقالة الاولى] LIVRE I

— ١ — — 1 —

[القول في غرض هذا الكتاب]

قال : وغرض هذا الكتاب هو تعريف القوانين والاشياء الكلية التي منها تلتئم صناعة 10a-18
الجدل وبها تكون اكمل وافضل. وذلك ان هذه الصناعة انما توجد على اقصى كمالها
بشيئين اثنين : احدهما معرفة الاشياء والقوانين التي بها تلتئم ، والثاني استعمال تلك 20-30
القوانين والرياضة فيها حتى يصير استعمالها ملكة ، وذلك كالحال في سائر الصنائع
الفاعلة كصناعة الطب وغيرها. وهذه الصناعة هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها ، اذا
كنا سائلين ان نعمل من مقدمات مشهورة قياسًا ، على ابطال كل وضع يتضمن المجيب
حفظه ، وعلى حفظ كل وضع كلي يروم السائل ابطاله اذا كنا مجيبين ، وذلك بحسب ما
يمكن في وضع وضع. فأنه ليس من شأن السائل ان يبطل ولا بدّ ما تضمن المجيب — 3 —
حفظه. ولا من شأن المجيب ان يحفظ عن الابطال ما تضمن حفظه ولا بدّ ، بل شأن 101b 5-10
كل واحد منهما اذا اجاد السؤال والجواب ان يأتي بغاية ما يمكن في ذلك الوضع من

الحفظ او الابطال كالحال في صناعة الطب ، فانه ليس يلزم الطبيب ان يبرئ ولا بدّ ، وانما الذي[2] يلزمه الا يغفل شيئًا مما توجبه الصناعة ، وان يأتي في ذلك المرض بكل ما يمكن فيه .

ولما كان اسم الجدل عند الجمهور انما يدل على مخاطبة بين اثنين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع اتفق من الاقاويل ، نقل ارسطو هذا الاسم الى هذا المعنى الذي هو اقرب الاشياء شبهًا بالمعنى الذي يقصده الجمهور ، وهو المعنى الذي حددناه . وقد يسمى هذا الكتاب «بكتاب المواضع» وستعرف فيما بعد ما هي المواضع . 100a-30

واما اجزاء هذه الصناعة فثلاثة :

الجزء الاول : يعرّف فيه الاقاويل التي تلتئم منها المخاطبة الجدلية ، واجزاءها ، واجزاء اجزائها ، الى ابسط ما تتركب منه . وهذا الجزء هو في المقالة الاولى من كتاب ارسطو.

والجزء الثاني : يعرّف فيه المواضع التي منها تستنبط المقاييس في اثبات الشيء او ابطاله في جميع اصناف المطالب في هذه الصناعة . وهذا هو في الست مقالات من كتاب ارسطو.

والجزء الثالث : يعرّف فيه كيف ينبغي ان يَسئَل السائل وان يجيب المجيب ، وعلى كم نحو يكون السؤال والجواب . وهذا هو في المقالة الثامنة .

— 2 — **—٢—**

[القول في منافع الجدل]

واما منافع هذه الصناعة فثلاث : احداها الرياضة ، والثانية في مناظرة الجمهور ، والثالثة في العلوم النظرية . 101a-25

اما منفعتها في الرياضة المعدّة نحو العلوم فلانه اذا كانت معنا قوانين معلومة وطروق معروفة محصورة نسلك منها الى اثبات الشيء او ابطاله ، كانت القدرة الحادثة لنا بهذه الصناعة ، في امتحان الآراء والمذاهب وتعريف الصادق منها من الكاذب ، اتمّ فعلاً وانجح غرضًا من القوة الحادثة لنا بالرياضة فقط دون معرفة هذه القوانين . ولذلك انما يحصل التمام في هذه الصناعة بهذين الشيئين ، اعني المزاولة ومعرفة القوانين . وبيّن ان الرياضة المقصودة بهذه الصناعة انّما هي معدّة نحو الفلسفة ، على نحو ما تكون الرياضة بركوب الخيل في الملاعب معدّة نحو الحرب .

واما منفعتها في مناظرة الجمهور فللضرورة الداعية في اجتماعهم على العدل والفضيلة ، واعتقاد كثير من الامور النظرية النافعة لهم في الاجتماع المدني . ولما كان الأمر هكذا ، وكانت الامور النظرية لا يمكن ان يقع التصديق بها لهم الا بالطرق المشهورة ، وهي الاقاويل المستعملة في هذه الصناعة ، كان افضل ما ثبتت به عندهم الامور النظرية هي الاقاويل المشهورة فأنها اعسر عنادًا من الاقاويل الخطبية والشعرية ، وان كان قد تستعمل الطرق الخطبية والشعرية في هذه المواضع بدل الطرق الجدلية ، وقد تبيّن هذا في العلم المدني .

واما منفعتها في العلوم النظرية فذلك من وجوه : احدها انّا متى اردنا ان نقف على الحق في مطلوب ما فعسر علينا ذلك ، امكننا بهذه الصناعة ان نأتي في ذلك المطلوب بقياسين متناقضين ، احدهما يثبته والآخر يبطله . فاذا فعلنا ذلك امكننا بسهولة ان نميّز الجزء الصادق الذي في ذينك القولين المتناقضين من الكاذب بأن نسبر مقدمات القياسين بالسبارات البرهانية حتى نخلّص المحمولات الذاتية منها عن العرضية ، وذلك ان مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الامر ليست كاذبة بالكل ولا صادقة بالكل . والحال في ذلك شبيه بما يعرض في الصنائع العملية ، فأن السباك يميّز جوهر الذهب والفضة مما هو مختلط بهما من سائر الجواهر ، والصائغ هو الذي يأخذ ذلك المميز الخالص فيطبعه ، ولو تكلّف الصائغ الامرين جميعًا لأمكنه ذلك ، لكن كان يكون عليه الامر أشقّ . وهذا انما نضطر اليه اكثر ذلك في الاشياء التي تختلط فيها «ما» بالذات «بما» بالعرض ، وذلك انما يعرض في العلم الطبيعي والعلم اللالاهي والعلم المدني بخلاف الامر في علوم التعاليم . ولذلك قلّ ما نجد ارسطو يبرهن شيئًا في هذه العلوم الثلاثة الا قدّم قبل البرهان

على ذلك تشكيكًا جدليًّا. وبيّن ان هذه المنفعة في العلوم غير منفعة الرياضة ، فأن هذه بنفسها وتلك بوساطة القوة الحاصلة عن الرياضة . **والوجه الثاني** انه لما كانت الصنائع النظرية تشتمل على ثلاثة اشياء : مقدمات ، ومطالب ، واقيسة ، وكان احصاء هذه الاشياء اولاً وحصرها من حيث هي مشهورة اسهل ، فاذا حصلت عتيدة بالفعل سهل تمييز ما وضع منها على انه حق ، هل هو على النحو الذي وضع ام ليس هو ، وذلك بالقوانين البرهانية ، فهو خادم ايضًا للبرهان على هذا الوجه. **والوجه الثالث** انّا ننتفع بالمقدمات المشهورة في مبادئ الصنائع ، وذلك على وجوه : **احدها** ان تكون تلك المبادئ لا تتبيّن الا بالاستقراء ، فنضطر الى استعمال الاستقراء على النحو الذي قيل في هذه الصناعة . **والثاني** انه ربما كانت تلك المبادئ مما يعسر تصوّرها على الشارع في التعلم 101b او التصديق بها في اول الأمر ، فيستعمل معه في وقوع التصديق بها الامور المشهورة الى ان يقوى ذهنه فيقع له التصديق بها ، مثل ما يفعله ارسطو في «كتاب باري ارميناس» في تقسيمه المعاني من جهة الالفاظ كقسمته اياها الى الاسم والفعل والحرف. **والثالث** ان الصنف من المقدمات التي تعرف بالمصادرات ، وهي التي شأنها ان تتبيّن في صناعة اخرى غير الصناعة التي توضع فيها ، ورأى المتعلم فيها خلاف ما وضع منها في تلك الصناعة ، قد يقنع فيها بالامور المشهورة ليقبلها المتعلم حتى اذا شرع في الصناعة التي تبرهن فيها عرفها معرفة يقينية. **والرابع** ان منها تتلقى مغالطة السوفسطائي في مبادئ العلوم ، كما فعل ارسطو في المقالة الاولى من «السماع» مع الذين جحدوا الكثرة ووجود الحركة. **والخامس** انه لما كانت البراهين صنفين : صنف يبرهن فيه المجهول بالطبع ، وصنف يبرهن فيه البيّن بنفسه عند من ينكره ، وهذا انما يتبيّن بالمقدمات المشهورة في الغاية وهي التي عرض لها مع ان كانت مشهورة انها صادقة ، كانت نافعة في هذا المعنى. وهذا النحو من النظر هو جلّ النظر المستعمل في «ما بعد الطبيعة» في تصحيح مبادئ العلوم الجزئية.

— 4 — —٣—

[القول في عناصر البرهان الجدلي عامة]

101b-10 فقد قلنا في غرض هذه الصناعة ، وفي دلالة اسمها ، وفي أقسامها ، وفي منفعتها ، فلنصر الى القول في شيء شيء من اجزائها . ونبتدئ بالقول في الجزء الاول منها ، فننظر اولاً ما هي الاقاويل الجدلية ، وبماذا تأتلف ، وكم اصنافها .

فنقول : ان الاقاويل الجدلية هي بالجملة اقيسة تحدث عن المقدمات المشهورة ، كما ان البراهين هي اقيسة تحدث عن المقدمات الأوائل بالطبع . ولنبدأ من هذه اولاً
15-20 بتلخيص ابسطها وهي اجزاء المطلوبات ، والمقدمات المشهورة واجزاؤها . فنقول : ان المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع ، اثنان بالجهة ، وذلك ان القول الجازم : اذا وضع على جهة التسلّم وليكون جزء قياس سمّي مقدمة ، واذا فحص عنه على جهة اثبات احد النقيضين فيه او ابطاله سمّي مسئلة . واذا كان ذلك كذلك فكل مقدمة وكل مسئلة فأن المجهول فيها لا يخلو ان يكون : **اما** حدًّا ، **واما** جنسًا ، **واما فصلاً** ، **واما** خاصة ، **واما** رسمًا ، **واما** عرضًا . واذا كان الامر هكذا كانت المطلوبات الجدلية ستة اصناف ؛ الا ان ارسطو يضيف الفصل الى الجنس ويجعله في باب واحد ، وكذلك الرسم يضيفه الى
25-35 الخاصة ، فتحصل المطلوبات[1] الجدلية عنده اربعة اصناف : اما حدود ، واما خواص ، واما اجناس ، واما اعراض . وقصده بذلك ان يبيّن المواضع التي تستعمل في مطلوب من هذه الاربعة ، لانه اذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع مع ان فيه تعريفًا ايضًا لابسط ما تتركب منه الاقاويل الجدلية . فينبغي ان نرسم واحدًا واحدًا من هذه الاربعة بحسب الرسم الذي يليق به في هذه الصناعة ، وهي الرسوم المشهورة والحدود الذائعة ، ثم من بعد ذلك نخبر ان سائر المطالب منحصرة في هذه الاربعة وداخلة في ابوابها .

— ٤ — — 5 —

[القول في عناصر البرهان الجدلي بخاصة]

فنقول : ان الحدّ هو القول الدّال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه .
والحدّ انما يوجد معرّفًا في احد موضعين : اما معرّفًا لما يدل عليه اسم مفرد كقولنا : هل
الانسان حيوان ناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه قول . وهذا يوجد على ثلاثة اصناف : اما 102a
معرّفًا لما يدلّ عليه قول يجري مجرى الاسم مثل قولنا : هل كسوف القمر هو اظلامه لوقوعه
في مخروط ظل الارض ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه برسم مثل قولنا : هل القابل للعلم هو
الحيوان الناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه بحدّ ، وذلك ممكن[1] فيما له حدّان ، مثل قولنا :
هل الصوت الذي في الغيم هو تموّج ريح محتبس فيه ؟ فأن هذين[2] حدّان للرعد . وربما
استعمل ذلك اذا كان للشيء حدّ ، ولكل واحد من اجزائه حدّ ، فيستعمل حدّ كل
واحد من اجزاء الحدّ مكان ما تدل عليه اسماؤها . واما التعريف الذي فيه اسم بدل اسم ، 5-15
وذلك اذا جهلنا ان دلالة الاسم الاول هي دلالة الاسم الثاني كقولنا : هل الجميل هو
المؤثر؟ فهو داخل بالجنس في باب الحدّ ، اعني في مطلوبات الحدود . وكذلك الرسوم التي
تستعمل على انها شارحة له لدلالة الاسم لا على انها معرّفة فيه معنى موجودًا كقولنا : هل
ما يدلّ عليه اسم الخلاء هو مكان لا متمكن فيه ؟ وبالجملة فالنوع من الطلب الذي
يبحث فيه هل كذا هو كذا بعينه او هو غيره هو داخل في هذا الطلب . وانما كان ذلك
كذلك لان الذي يثبت ان الشيء حدّ للشيء فقد اثبت قبل انه هو هو[3] بعينه ، والذي
يثبت انه ليس هو هو وانه غير فقد ابطل الحدّ . فلذلك كانت مواضع الهو هو والغير
معدودة في مواضع الحدّ . ومما يدلّك على ذلك ان الجمهور يرون ان تبديل الاسم باسم
اعرف منه هو الحدّ ، كما نجد المتكلمين يحدّون العلم بأنه المعرفة .

والخاصة هي ما لم تدلّ على ماهية الشيء ، وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة
عليه في الحمل . مثال ذلك قبول العلم للانسان ، فأنه متى وجد الانسان وجد القابل 20-25
للعلم ، ومتى وجد القابل للعلم وجد الانسان . وذلك ان المشهور من امر الخاصّة انه ليس
يمكن ان يوجد لغير ذي الخاصة ، وان كان ليس يمتنع ان يسمى خاصة ما يوجد اعمّ من

الشيء اذا وجد له وحده في بعض الاوقات ؛ فأن النوم انما يكون خاصة لانسان ما اذا لم
يوجد في ذلك الوقت او في ذلك الموضع نائم[4] غير ذلك الانسان . وقد يسمى خاصة ما
يوجد في بعض النوع لاكنه لا يوجد في غيره ، مثل الزرقة في الانسان ، الاّ ان الخاصة
هي التي حددنا ، وهذه[5] ان قيل لها خاصة فباشتراك الاسم او بتأخير. 30

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ؛ وفي هذا النوع من
الطلب ، اعني هل كذا هو[6] جنس لكذا ، يدخل ما يقال فيه : هل كذا وكذا تحت
جنس واحد ام في اجناس مختلفة ؟ وذلك انه اذا[7] طلبنا مثلاً : هل الثور والانسان[8] 35
تحت جنس واحد ؟ وتبيّن لنا ان الانسان حيوان والثور ايضًا حيوان بمواضع الجنس ، كما
قد تبيّن لنا انهما تحت جنس واحد وان تبيّن انه جنس لاحدهما وغير جنس للآخر تبيّن 102b
انهما ليسا[9] تحت جنس واحد بعينه.

واما العرض فانه يرسم ها هنا برسمين اذ كان ليس في واحد منهما كفاية في رسمه
المحيط به . واحد الرسمين هو ان العرض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة : لا
حدًّا ، ولا خاصة ، ولا جنسًا ، وهو موجود في الشيء . والرسم الثاني هو الذي يمكن ان 5-25
يوجد لشيء واحد بعينه والاّ[10] يوجد ، وذلك ان الرسم الاول يشمل المفارق من الاعراض
وغير المفارق . وهذا الرسم انما تفهم طبيعته من جهة العدم ، اعني من جهة انه عدم الامور
التي قيلت في حدود تلك الاشياء الثلاثة فلذلك كان تعريفًا ناقصًا ؛ واما الثاني فأنه يفهم
جوهره ، الاّ انه انما يشمل المفارق فقط . ومسائل الاحرى[11] والاخلق هي داخلة في باب
العرض ، ذلك ان الاقل والاكثر انما يوجدان للعرض.

— 6 — —٥—

[القول في الالفاظ المحمولة]

وقد يظن انه قد تكون مقايسة في الجوهر ، مثل ما فحص ارسطو في «كتاب 30-35
المقولات» : هل اشخاص الجوهر اكثر في[1] انها جواهر او انواعها ؟ ومثل فحصه : هل

المادة احرى[٢] ان تكون جوهرًا ام الصورة ؟ وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة داخلة في جميع المقولات . واما مطلب : هل المحمول موجود للموضوع فقط ؟ فأن ارسطو يصرّح انه داخل في باب العرض ، وانما جعله داخلاً في باب العرض مع ان المحمول اذا وضع انه موجود للموضوع لم يتبيّن منه انه عرض ، ولا انه جنس ، ولا حدّ ، ولا خاصة ، من قبل انه اذا تبيّن ان الشيء موجود لشيء فأقل ما يمكن ان يصدق عليه انه عرض ان لم يكن واحدًا من الثلاثة الباقية ، فجعل قوته قوة العرض كالحال في المهمل الذي جعلت قوته قوة الجزئي . وايضًا فأن الحدّ والجنس والخاصة يعطي كل واحد منها[٧] في الموضوع معرفة زائدة ، والعرض لم يوجد هنا معرّفًا وانما الذي يطلب منه انه موجود فقط ، ولذلك عدّ في مطالب الوجود . وانما[٤] مطلب : هل الشيء موجود باطلاق ؟ فأن المفسرين اختلفوا في اي صنف من اصناف هذه الاربعة المطالب[٥] يدخل . لكن[٦] اذا اردنا بقولنا : هل كذا موجود ؟ مثل ما نريد بقولنا : هل هو صادق ؟ وهو ان يكون ما في النفس فيه مطابقًا لما خارج النفس ، كان لا شك داخلاً في باب العرض . وهذا هو الاشهر من مفهوم ما يدلّ عليه قالنا : هل الشيء موجود ام لا ؟ وهذا هو الذي يذهب اليه الاسكندر . ورأى بعضهم ان هذا الطلب داخل في باب الجنس او[٧] الحدّ ، وذلك انه قد نعني[٨] بالموجود ما له ذات واسباب بها قوامه خارج النفس ، الا ان الاول اشهر .

103a وينبغي ان تعلم ان هذه المطالب الاربعة تستعمل على نحوين من الطلب : احدهما ان يصرّح فيه باسم النوع المطلوب كقولنا : هل كذا حدّ لكذا او ليس بحدّ ؟ والثاني الاّ[٩] يصرّح فيه بذلك اذا كان مفهوم الاضمار هو مفهوم التصريح ، فيقول : هل كذا كذا ؟ يريد : هل كذا حدّ لكذا ، او جنس ، او خاصّة ، او عرض ؟ وذلك اذا كان مفهومًا من قرينة ؛ واما اذا لم تكن هنالك قرينة تفهم هذا المقصود ، كان معدودًا في مطلب الوجود المطلق فقط .

— 7 —

-٦-

[القول في معاني اسم الواحد المختلفة]

103a-5 فهذه[1] عدد اصناف المسائل الجدلية ، وما يعدّ داخلاً في صنف من اصنافها . واما ما يعدّ داخلاً في جميعها ، اعني في الاربعة الاصناف المذكورة ، فهي مطالب الواحد والغير . فأن الواحد والغير اسم مشترك يقال[2] على انحاء كثيرة الا انه لا يخلو ان يكون ايّ معنى دلّ عليه به راجعًا الى تلك الاصناف ، وذلك يبيّن بقسمتنا ما يدلّ عليه اسم الواحد وذلك بحسب ما يليق في هذه[3] الصناعة ؛ فأما القول في ذلك على التمام « ففيما بعد الطبيعة » .

فنقول : ان اسم الواحد يقال اولاً على ثلاثة معان ، وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى اقسام كثيرة .

10-15 فأحد المعاني الثلاثة « الواحد بالعدد » . وهذا ينقسم ستة اقسام : الواحد[4] بالاسم مثل قولنا : البعير والجمل واحد بعينه ؛ واما واحد بالحدّ مثل قولنا : الحيوان الناطق والحيوان الذي يبيع ويشتري واحد بعينه ؛ واما واحد بالخاصة مثل قولنا : القابل للعلم والضحّاك واحد بعينه ؛ واما واحد بالاسم والحدّ مثل قولنا : الانسان والحيوان الناطق واحد بعينه ؛ واما واحد بالاسم والخاصة ؛ واما واحد بالحدّ والخاصة .

والقسم الثاني من الاقسام الاول « الواحد بالمحمول » . وهذا ينقسم الى ثلاثة اقسام : اما واحد في الجنس ، مثل ان الانسان والفرس واحد في الحيوانية ؛ واما واحد في النوع ، مثل ان الصقالبة والزنج واحد في الانسانية ، وكذلك الاشخاص ، مثل زيد وعمرو ؛ واما واحد في العرض ، مثل ان الثلج والجصّ واحد في البياض .

واما القسم الثالث من الاقسام الاول ، وهو « الواحد بالتناسب » ، فمثل قولنا : ان الخليفة في الاسلام وقيصر في الروم واحد ، نعني ان نسبة ما يدلّ عليه الخليفة عند المسلمين الى المسلمين[5] هي بعينها نسبة ما يدلّ عليه قيصر عند الروم الى الروم[6] ، ومثل 20 قولنا : ان السكون في الهواء والركود في البحر واحد .

فهذه هي انحاء ما يقال عليه الواحد. وبيّن ان الغير يقال على عدّتها ، وذلك ان كل 25-35 معنى من معاني الواحد يقابله غير ما . ولن[7] يخفى عليك كيف رجوعها الى تلك الاصناف الاربعة : اما الواحد بالعدد فداخل في باب الحدّ وما يعدّ معه ، واما الواحد بالجنس والعرض والتناسب فبيّن دخولها في تلك الابواب.

—٧— — 8 —

[القول في مختلف براهين الالفاظ المحمولة]

فهذه هي جميع اصناف المطالب والمقدمات وجميع اجزائها التي تركبت منها . وينبغي بعد ذلك ان نرشد الى الطريق التي بها يقع اليقين بأن المطالب والمقدمات هذا هو عددها[1] لا اكثر من ذلك ولا اقل .

فنقول : ان ذلك يظهر بطرفين : احدهما الاستقراء ، والثاني القياس والقسمة . اما الحاصل عن الاستقراء فانه يقع بالبحث عن واحد واحد من المقدمات[2] والمسائل ؛ واما 5-10 الذي يكون بالقياس والقسمة فانه يظهر على هذه الجهة كل محمول على شيء : فاما ان يرجع عليه في الحمل ، واما الاّ يرجع ، وهذا ظاهر بنفسه . فأن كان يرجع عليه فهو اما حدّ واما خاصّة ، وهذا بيّن[3] مما سلف من رسم الحدّ والخاصة . وذلك انه ان كان يدلّ على ماهية الشيء وهو خاص فهو قول يدلّ على معنى الشيء الذي هو به موجود ، وذلك هو حدّ الحدّ على ما وضع ؛ وان كان لا يدلّ على ماهية الشيء وهو مع ذلك خاص فظاهر بنفسه انه خاصة ، وذلك ان الذي ادّى اليه التقسيم هو الذي وضع في رسم الخاصة . واما ان كان المحمول عليه لا يرجع في الحمل فانه لا يخلو اما ان يكون مما يؤخذ في حدّ الموضوع او لا يكون . فأن كان مما يؤخذ في حدّ الموضوع فبيّن انه جنس مما سلف 15 من رسم الجنس ، وذلك ان ما يؤخذ في حدّ الموضوع وهو اعم يظهر انه محمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ؛ واما ان كان مما لا يؤخذ في حدّ الموضوع ، وهو اعم من الموضوع ، فبيّن انه عرض من قبل ان ما صفته هذه الصفة بيّن من امره انه يرسم بالرسم الذي رسم به العرض ، وهو انه ليس بجنس ولا حد ولا خاصّة وانه يمكن ان يوجد في الموضوع والاّ[4] يوجد .

— 9 —

-٨-

[القول في علاقة المقولات بالالفاظ المحمولة]

واما الاشياء التي توجد فيها هذه المحمولات بأسرها فهي المقولات العشر ، وذلك انه ...20 يوجد لكل مقولة منها حدود واجناس وخواص واعراض.

فقد قلنا في الاشياء التي منها تأتلف المسائل والمقدمات ، اعني المحمولات والموضوعات[1] .

— 10 —

-٩-

[القول في القضايا الجدلية]

104a-5 وينبغي ان نقول في المقدمات انفسها وانواعها من جهة ما هي مقدمات[1] جدلية ، والمسائل ايضًا وانواعها من جهة ما هي مسائل جدلية ، وما الفرق بين المقدمة الجدلية والمسئلة الجدلية .

فنقول : انه ليس ينبغي ان نضع في هذه الصناعة اي شيء اتفق مقدمة جدلية ، ولا اي شيء اتفق مسئلة جدلية ، فأنه ليس احد له عقل يضع ما لا يراه احد على انه مقدمة في هذه الصناعة ، ولا يسئل ايضًا عما هو بيّن لجميع الناس اولاكثرهم ، فأن هذا ليس فيه شك ولا يعدّ مطلوبًا في وقت من الاوقات .

واذ كان هذا هكذا فالمقدمة الجدلية هي قول مشهور يتسلم[2] بالسؤال ليجعل[3] جزء قياس. وهذه[4] اصناف : اولها المشهورات عند الجميع مثل ان الله[5] موجود ، او 10 المشهورات عند اكثرهم من غير ان يخالفهم الباقون ، او المشهور عند العلماء والفلاسفة من غير ان يخالفهم الجمهور مثل ما يراه الحكماء في بقاء النفس ، او المشهورات عند اكثر

العلماء من غير ان يخالفهم الباقون ، او المشهور عند ذوي النباهة والصيت من اهل العلم من غير ان يكون رأيًا مبتدعًا ، اعني مخالفًا لما يراه الجمهور.

والمقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في الصنائع النظرية والعملية مشهورة[٦] ايضًا ، مثل ما في صناعة الطب ان السقمونيا تسهّل الصفراء وشحم الحنظل البلغم ، ومثل ما في صناعة النجوم ان للقمر خمس حركات وللشمس حركتين . وايضًا الشبيه 15 بالمشهور مشهور ، وهذا ضربان : الشبيه بالمناسبة مثل انه اذا كان الحسّ بالمتضادات واحدًا فالعلم بالمتضادات يكون واحدًا ، فأن نسبة الحسّ الى المحسوس شبيهة بنسبة العلم الى المعلوم ؛ والضرب الثاني الشبيه[٧] في عرض من الاعراض مثل انه ان وجد الحدوث لاجزاء الحيوان والنبات والجماد فيوجد للاجرام السماوية لاجتماعها[٨] في معنى الجسمية . وايضًا فأن نقيض ضد المشهور مشهور ، فأنه اذا كان مشهورًا قولنا : ينبغي ان يحسن الى 20 الاصدقاء ، وكان ضده ينبغي ان يحسن الى الاعداء ، كان نقيض هذا الضد مشهورًا وهو قولنا : لا ينبغي ان يحسن الى الاعداء . وايضًا ضد المشهور قد يكون مشهورًا اذا كان مضادًا له في المحمول والموضوع ، مثال ذلك انه اذا كان محمودًا الاحسان الى الاصدقاء ، فالاساءة الى الاعداء محمودة[٩] . وارسطو يوصي في هذا الموضع الاّ يستعمل 25-35 الاّ مقرونًا بضدّه لأن ذلك يكون اشدّ ظهورًا . مثال ذلك انه اذا اردنا ان نضع ان الاساءة الى الاعداء واجبة ، فيجب ان نشدّ ذلك بأن نقول : لان الاحسان الى الاصدقاء واجب . وانما اوصى ها هنا بهذه الوصية لضعفه في الشهرة عن الاول ، اعني عن نقيض الضد . واشرف هذه الاصناف هي المشهورات عند الجميع ثم المشهورات عند الاكثر ، وما عدا[١٠] ذلك فانما عدّ في الشهورات لان الجميع او الاكثر يرى[١١] فيها انها ينبغي ان تقبل ، وذلك ان الجميع او[١٢] الاكثر يرى[١٣] ان اقاويل العلماء ينبغي ان تقبل ، وكذلك يرون ان المتشابهين حكمهما واحد. وكذلك ايضًا من المشهور ان الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فأن كان واجبًا ان يحسن الى الاصدقاء فلا ينبغي ان نسيء الى الاصدقاء . وكذلك الضد في الضد فأن من المشهور ان الشيء ان حكم به على امر ما فأن حكم ضده ضد حكمه .

فهذه هي اصناف المقدمات الجدلية .

— ١٠ —

[القول في المطلوب الجدلي والوضع الجدلي]

واما المطلوب الجدلي فهو ما لم يكن معلومًا صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه 104b شك ما في المشهور. واذا كان ذلك كذلك، وكانت الشهادة هي السبب في وقوع التصديق في المقدمات المشهورة، فيلزم ان يكون السبب في الشك الواقع فيها: اما تضاد الشهادة، واما عدم الشهادة[1] فيها، واما تضاد الاقيسة، واما مضادة القياس لشهادة[2] فيها، وربما اجتمع اكثر من واحد من هذه الاسباب. وربما كان سبب ذلك 5-10 عسر وجود القياس عليها من عظم غنائها وكثرة الشوق اليها، مثل قولنا: هل العالم محدث ام لا ؟ والتي تتضاد فيها الشهادة هي اصناف ثلاثة: منها ما يضاد الفلاسفة فيه بعضهم بعضًا، مثل وجود الجزء الذي لا يتجزأ[3]؛ ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم بعضًا مثل ما يرى بعضهم في[4] ان الغنى[5] آثر من الفقر، ويرى بعضهم ان الفقر آثر من الغنى[6]؛ ومنها[7] ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور، مثل ما يرى الفلاسفة ان الفضيلة مع سوء العيش والخمول آثر من جودة العيش والكرامة مع فوات الفضيلة، والجمهور يرون خلاف ذلك. ومن هذه ما يراه الرجل المشهور بالحكمة اذا كان مخالفًا لما يراه الجمهور، 15-35 مثل ما يراه افورطغورش[8] من ان الاشياء في انفسها بحسب الاعتقادات الحاصلة فيها لمعتقد معتقد، وهذا هو الذي يسميه ارسطو «الرأي المبتدع»، ويسميه «الوضع» ايضًا بخصوص. وذلك ان الوضع اذا قيل بعموم قيل على جميع المطالب الجدلية، واذا قيل بخصوص قيل على هذا.

واما ما تتضاد فيه الاقيسة فمثل قولنا: هل العالم قديم او محدث ؟ واما ما تضاد فيه الشهادة للقياس فهو القول الذي هو مخالف للمشهور، والقائل له[9] ليس بمشهور ولكن[10] له عليه قياس ما قوي، مثل شكوك «يحيى» النحوي على المشائين في وجود القوة متقدمة بالزمان للفعل في حدوث الحركة. واما الرأي[11] الذي ليس هو لانسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يسمى «الشاذ» و «التحكم» و «التحوّص»[12]، وليس احد يبلغ به الخرق[13] ان يجعله مطلوبًا يفحص عنه في هذه الصناعة؛ واما ما يطلب لانه لم يفحص

عنه بعد ، ولا فيه لاحد قول ، فذلك يكون بحسب زمان زمان . مثال ذلك ما جرت به عادة اصحاب التعاليم في زماننا هذا ان يبحثوا عنه من حركة الاقبال والادبار في الكواكب الثابتة[١٤] .

105a فهذه هي اصناف المطالب في هذه الصناعة من جهة ما هي مطالب . ولما كان المقصود الاول بهذه الصناعة انما هو الانتفاع بها في الفلسفة اونفع الجمهور ، وجب الأ[١٥] يعرض للطلب في هذه الصناعة الا ما كان نافعًا في احدى ثلاث : اما في الفلسفة العلمية ، واما في النظرية ، واما فيما هوآلة لمعرفة ما في هاتين الصناعتين وهو علم المنطق ، والأ[١٦] يعرض للطلب والفحص ما كان ضارًا في احدها[١٧] . مثال الضار في العمل ان يجادل : هل ينبغي ان يعبد الله ام لا؟ ومثال الضار في العلوم النظرية : هل المحسوسات لها حقيقة ام لا؟ وهل الاعراض ثابتة زمانين ام ليست بثابتة؟ كما يفحص عنه المتكلمون من اهل زماننا. والضارة في علم المنطق، مثل: هل الموجبة والسالبة تقتسم الصدق والكذب في جميع الاشياء ام لا ؟ وهل كل شيء يحتاج الى بيان ، ام هنا اشياء بيّنة بنفسها ؟ واما النافعة في العمل فمثل قولنا : هل اللذة مؤثرة ام لا ؟ والنافعة في النظرية مثل قولنا : هل العالم محدث ام لا ؟ والنافع في المنطق مثل : هل الاشكال الحملية ثلاثة او اربعة ؟ وهل الحدّ يستنبط بطريق القسمة ؟ اوبطريق التركيب ؟ اوبطريق البرهان ؟

وينبغي ان تعلم انه ليس يجب ان يجعل مطلوبًا في هذه الصناعة على جهة الارتياض النافع في الفلسفة ما كان البرهان عليه قريبًا جدًا ، مثل وجود المثلث المتساوي الاضلاع ؛ ولا ايضًا ما كان البرهان عليه بعيدًا جدًا . و[١٨]ليس في هذه الصناعة مقدمات يثبت بها او يبطل، مثل كثير مما في المقالة[١٩] العاشرة من اقليدس من خواص الخطوط الصمّ .

— 12 —

-١١-

[القول في القياس والاستقراء الجدليين]

فقد قلنا في اصناف المقدمات ، واصناف المطالب الجدلية . والذي بقي علينا فيه القول من هذا الجزء هو معرفة اصناف الاقاويل الجدلية التي تؤلف من هذه المقدمات على هذه المطالب التي عددنا.

فنقول : انها صنفان قياس واستقراء . والقياس بالجملة هو كما حدّ في «كتاب القياس» قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم عنها شيء آخر غيرها اضطرارًا . والقياس الجدلي هو القياس الذي يؤلف من مقدمات ذائعة ، كما ان البرهان هو القياس الذي يؤلف من مقدمات صادقة اولية . وذلك ان القياس من جهة صورته في الصنائع الثلاث وهي التي تنظر في المطالب الكلية ، اعني البرهان والجدل واكثر الاقاويل السوفسطائية ، هو واحد وانما يفترق من جهة المادة . فالقياس البرهاني يكون من المقدمات الصادقة ، والجدلي من المشهورات ، والسوفسطائي من المقدمات التي يظن بها انها مشهورة وليست مشهورة ، او يظن بها انها صادقة وليست بصادقة . فالقياس المطلق الذي هو حدّ هو كالجنس للاقيسة المستعملة في هذه الصنائع الثلاث .

واما الاستقراء فهو نقلة الحكم بشيء ما على جزئيات كلي ما الى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلي . وذلك ان نقلة الحكم من شيء الى شيء لا يخلو[1] من ثلاثة اوجه :

احدها نقلة الحكم من الكلي الى الجزئي ، وهذا هو القياس ، وذلك ان النتيجة منطوية بالقوة في المقدمة الكبرى على جهة ما ينطوي الجزء في الكل.

والثاني نقلة الحكم من اكثر الجزئيات او جميعها الى الكلي ، وهذا هو الاستقراء ، مثل قولنا : ان الصانع الحاذق افضل لان الملاّح الحاذق هو[2] افضل ، وكذلك الفارس الحاذق هو الافضل ، والنجار الحاذق[3] . والفرق بين هذا الاستقراء وبين الذي يفيد اليقين ان في هذا انما ينقل الحكم الى الكلي بغلبة ظن مستند الى وجوده في الجزئيات ، وهنالك

يحصل لنا اليقين بالمقدمات الكلية بعد الاستقراء من غير ان يستند ذلك الى الاستقراء ، بل الاستقراء انما يكون سبباً في ذلك بضرب من العرض لا انه افاد بالذات تلك الكلية . والقول في هذا اليق «بكتاب البرهان » .

والثالث النقلة من جزئي الى جزئي يشبه به ، وهو الذي يعرف بالمثال ، وسواءً كان المصيّر من جزئي واحد الى جزئي واحد او من جزئيات كثيرة الى جزئي واحد[4] ، اذ[5] كانت نقلة ذلك الحكم الى جزئي هو من باب واحد ، مثل ان نحكم على السماء انها مكوّنة لحكمنا بالكون على اجزاء الحيوان والنبات[6] والجمادات .

والاستقراء يستعمل في هذه الصناعة على وجهين ، احدهما في تصحيح المقدمة الكلية في القياس وهو الاكثر ، وربما استعمل اقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه . والقياس هو اشرف في هذه الصناعة من الاستقراء ، كما ان الضمير في صناعة الخطابة اشرف من المثال ، والابدال في صناعة الشعر اشرف من النتيجة . والاستقراء اظهر اقناعًا من القياس اذ كان يستند الى المحسوس ، ولذلك كان استعماله انفع من الجمهور وهو اسهل معاندة ؛ والقياس بعكس ذلك اقل نفعًا وبخاصة عند الجمهور واضعف معاندة ، ولذلك كان استعماله انفع مع المرتاضين في هذه الصناعة .

— 13 —

—١٢—

[القول في اللآلات التي يستنبط بها القياس]

20-25 فقد قلنا في اصناف الاقاويل الجدلية ، وبماذا تأتلف ، وقد بقي علينا ان نقول في اللآلات التي بها يستنبط القياس . وهذه اللآلات هي اربع :

احداها القدرة على احضار المقدمات التي منها يأتلف القياس .

والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الاسماء ، وعلى كم نحو يقال .

والثالثة استخراج الفصول .

والرابعة البحث عن الشبيه .

—١٣— — 14 —

[القول في القدرة على احضار المقدمات]

اما القدرة على احضار المقدمات فذلك يكون بتحفظ انواع المقدمات المشهورة
واستخراجها من سائر المقدمات . وذلك يكون اولاً بتصفح آراء الجمهور وحفظها ، 35
وكذلك آراء اكثرهم وآراء جميع الفلاسفة واهل النباهة منهم ، وبأن يلتقط من الكتب
جميع الآراء التي في الصنائع ، وكذلك ايضًا نلتقط نقائض الامور المضادة للمشهورات[1]
فنعدّها[2] وكذلك الشبيه بالمشهورات . وانما ينبغي ان نفعل هذا في جنس جنس من 105b-25
اجناس المقدمات الموجودة في صناعة صناعة . مثال ذلك انه ينبغي ان نفعل هذا الفعل
بعينه في المقدمات الخلقية ، فنلتقط المشهورات منها على مراتبها ونعدّها ونتحفظها ،
وكذلك هي[3] الطبيعية والمنطقية وغير ذلك من الصنائع مما يمكن ان ننظر فيه صناعة
الجدل . فأن بهذا الفعل والرياضة تحصل لنا القدرة على احضار المقدمات المشهورة ، فأنه
ليس عندنا قانون يمكن ان نميّز به المشهور من غير المشهور ، او[4] انواع المشهورات بعضها
من بعض ، او الخلقية منها من الطبيعية او من المنطقية . كما يمكننا ان نميّز المقدمات
الصادقة في صناعة البرهان سوى[5] ان نجعل تلك المثل التي اعطيناها في صنف صنف
من اصناف المقدمات كالسبارات والقوانين، لتمييز سائر اصناف المقدمات التي ترد علينا
بمقايستنا اياها بها وعرضها عليها حتى نحكم بذلك على ما يرد علينا منها من اي صنف
هو ، اعني هل هو[6] من المشهورات عند الجميع اوعند الاكثر ؟ وهل هي طبيعية او منطقية
او غير ذلك من اصناف مقدمات الصنائع ؟ فأن هذا الفعل اذا داومنا عليه وتكرّر منا ،
حصلت لنا به القدرة على احضار المقدمات التي تعمل منها المقاييس في هذه الصناعة .

ومما[7] ينفع في هذا المعنى ان نتعوّد اخذ المقدمات الكلية المشهورة[8] بأعمّ ما يمكننا ، 30-35
ثم نقسمها الى ما يمكننا في ذلك حتى تنتهي الى الانواع الاخيرة ، فأن بذلك[9] يتهيأ لنا
اخذ مقدمات كثيرة اذ كانت انواع المقدمات المشهورة مشهورة ايضًا . مثال ذلك ان

نعمد الى قولنا : ان المتقابلات علمها واحد ، فنقسمها الى المتضادات[١٠] والمضافين والى سائر المتقابلات ، وتنقسم[١١] المتضادة الى المتضادة بالبصر والى المتضادة بحسن اللمس ، وكذلك كل واحد من المتقابلات الاربع . فيحصل لنا من هذا مقدمات كثيرة ، وهو ان العلم بالمتضادات واحد والعلم بالمضاف[١٢] واحد . وكذلك يحصل لنا ايضًا من قسمة المتضادات[١٣] مقدمات كثيرة . مثال ذلك انه يحصل لنا عن قسمة المتضادات ان العلم بالحار والبارد واحد ، والعلم بالابيض والاسود واحد .

فبهذه الطريق تحصل لنا القدرة على[١٤] اقتضاب المقدمات .

— 15 — **— ١٤ —**

[القول في القدرة على تمييز الاسم المشترك]

106a-5 **واما القدرة**[١] على تمييز الاسم المشترك فأن ارسطو اعطى في ذلك خمسة عشر قانونًا : بعضها مأخوذة من جوهر الشيء ، وهي المأخوذة من حدّه ومن جنسه ومن فصله ، وبعضها مأخوذة من الاشياء التي من خارج ، وهي المأخوذة من مقابلات الشيء ومن المقايسة ومن النظائر . فابتدأ فاعطى من المتضادات في ذلك اربعة[٢] قوانين :

القانون الاول ان ننظر الى ضد تلك الاشياء التي يقال عليها الاسم ، فأن كان اسم ذلك الضد يقع على كل واحد منهما[٣] باشتراك فأن تلك الاشياء مقول عليها ذلك الاسم 10-20 باشتراك . وهذا يبين لنا بوجهين : **احدهما** الاّ يكون لتلك الاضداد اسم واحد بل اسماء متباينة ؛ مثال ذلك : الحاد فأنه يدلّ به[٤] على معنى في السكين ومعنى في الصوت ، فاذا اردنا ان نعلم ان ما يدلّ عليه في احدهما غير ما يدلّ عليه في الآخر نظرنا اولاً الى اسم الضد في كل واحد منهما فنجده في الصوت الثقيل وفي السكين الكال ، فنعلم ان اسم الحدّة فيهما مشترك . **والوجه الثاني** ان نعتبر الامر في الاضداد انفسها ، وذلك ايضًا انما نحوج اليه متى كان اسمًا واحدًا ؛ مثال ذلك : صوت صاف وماء صاف ، فاذا اعتبرنا 25-30 اضداد هذه وجدنا اسمها[٥] واحدًا وهو الكدر ، لكن[٦] اذا تأملنا الكدرة في الماء وجدناها شيئًا يعرض له في البصر ، والكدرة في الصوت شيئًا[٧] يعرض له[٨] في السمع[٩] ، فعلمنا[١٠]

ان الصافي اسم مشترك. وانما ينتفع بهذا القانون اذا كان تميز ذلك في الضد اعرف من
تمييزه في الاشياء التي طلبنا فيها معرفة اشتراك الاسم اولاً ، كما ان القانون الاول انما 35
ينتفع به اذا كانت اسماء الاضداد متباينة.

والقانون الثاني[11] ان ننظر الى احد المعنيين المدلول عليهما بالاسم ، فأن كان لاحدهما
ضد ولم يكن للآخر علمنا ان الاسم مشترك. مثل اللذة العارضة من قبل العلم ومن قبل 106b
شرب الماء ، فأن لاحدهما ضد وهو العطش وليس للآخر ضد.

والقانون الثالث[12] ان ننظر الى المعنيين اللذين يدلّ عليهما الاسم ، فأن كان لاحدهما
ضد له متوسط وللآخر ضد ليس بينهما متوسط فالاسم مشترك. مثل[13] ذلك : الكلام 5
الحلو والطعم الحلو ، فأنه ليس بين الحلو من الكلام والمرّ منه متوسط ، وبين الحلو والمرّ من
الطعم متوسط وهو المالح ، وغير ذلك من اصناف الطعوم.

والقانون الرابع[14] ان يكون لاحد المعنيين ضد بينهما وسط واحد ، وللثاني ضد بينهما 10
اوساط كثيرة.

وقانون خامس[15] من المتقابلات على طريق التناقض وهو ان ننظر ايضًا ، فأن كان
مقابل احد المعنيين مقولاً باشتراك الاسم مع مقابل المعنى الثاني علمنا ان الاسم مشترك.
مثال ذلك الذي يبصر فأن له مقابلاً وهو قولنا : لا يبصر ، وذلك يقال على معنيين 15-20
متباينين : احدهما الاّ يكون له بصر ، والآخر الاّ يستعمل البصر ، فيبيّن من ذلك ان قولنا
«يبصر» مشترك. ومن المقابل ايضًا على طريق العدم والملكة ، فأنه ان كان المقابل يقال
على انحاء كثيرة فأن المعنى الذي دلّ عليه الاسم يقال على انحاء كثيرة. مثال ذلك : ان
كان الاحساس في النفس والبدن يقال على نحوين ، فعدم الاحساس يقال ايضًا على
نحوين ؛ وكذلك ان كانت الصحة تقال عليهما باشتراك ، اعني على النفس والبدن ، فأن 25
المرض يقال عليهما باشتراك.

وقانون سادس[16] من التصاريف ايضًا[17] ، وذلك[18] انه ان كان العدل يقال على 30-35
انحاء كثيرة ، فان العدالة تقال على انحاء كثيرة.

واما القوانين المأخوذة من الجنس فأنه اعطى في ذلك قانونين : احدهما ان تكون 107a

اجناس المعاني المدلول عليها بالاسم متباينة ، اعني الاجناس العالية ، مثل قولنا : محمود 5-10
في الاطعمة ، ومحمود في الخلق ، ومحمود في المطر ؛ فأن المحمود في الاطعمة هو من مقولة
« ان يفعل » او « ان ينفعل » اذ كان هو الذي يفعل او ينفعل في البدن انفعالاً محمودًا ،
والمحمود في الخلق هو في الكيفية كالشجاعة المحمودة ، والمحمود في المطر هو في الوقت . 15

والقانون الثاني ان ننظر الى اجناس تلك الاشياء المدلول عليها بالاسم ، اعني القريبة ،
اذا كانت ترتقي الى جنس واحد[19] : اما الى العالي نفسه ، واما الى متوسط بينهما وبين
العالي . فأن كانت تلك الاجناس القريبة متباينة ، وليس احدهما تحت الآخر ، ولم يكن
ذلك الاسم دالاً على تلك الاشياء من حيث تشترك في الجنس العالي ، فان الاسم
مشترك . مثال ذلك قولنا : حمار على الآلة المصنوعة من العود وعلى الحيوان ، فأن 20-30
جنسيهما القريبين متباينان وهما الحيوان والنبات ، وليس احدهما تحت الآخر ، ولا اسم
الحمار يدلّ به عليهما من حيث يجتمعان في الجنس العالي وهو الجوهر ، لانه لو كان يدلّ
عليهما من حيث هما في مقولة الجوهر لكان مقولاً عليهما اسم الحمار بتواطؤ . وكذلك لو
كان الجنسان القريبان احدهما تحت الآخر لكان الاسم مقولاً عليهما بتواطؤ . مثال ذلك
الطائر وذو الريش للغراب فانهما جنسان له متباينان يرتقيان الى جنس واحد ، وليس[20]
الغراب مقولاً باشتراك الاسم لكون الطائر منطويًا في ذي الريش . 35

وقانون تاسع[21] مأخوذ من الحدّ ، وذلك في حدود الاشياء المركبة التي تدلّ على كل
جزء من المركب بلفظ مفرد ، مثل قولنا : كسوف القمر وكسوف الشمس . وذلك انّا متى 107b
عمدنا الى امثال هذه فرفعنا الشيء الذي به تختلف ، اعني الموضوع ، وحدّدنا المشترك
لهما فوجدناه مختلفًا ، فأن الاسم مشترك . مثل ان نحدّ كسوف القمر فنجده وقوعه في
مخروط الظل ونحدّ كسوف الشمس فنجده قيام القمر بين ابصارنا وبينه . فنعلم ان اسم
الكسوف فيهما مشترك . 5

قال : وربما كانت اسماء اجزاء الحدّ مما يقال باشتراك ، فينبغي ان نسلك فيها ما
سلكناه في الحدود انفسها . 10

وقانون عاشر[22] ايضًا مأخوذ من الاكثر والاقل والتساوي ، وذلك ان ننظر الى احد
المعنيين المقول عليها الاسم ، فأن كان احدهما لا مقايسة بينه وبين الثاني في موضوعيهما

بالاقل اوبالاكثر[٢٣] او التساوي ، فأن المعنيين يدلّ عليهما باشتراك . مثال ذلك الحدّة في الصوت والسكين ، فانه لا يقال ان حدّة مساوية لحدّة ولا اكثر منها .

وقانونان من الفصل : احدهما ان ننظر هل الاشياء التي يدلّ عليها باسم واحد هي فصول لاجناس عالية مختلفة او متوسطة يرتقي كل واحد منهما الى جنس عالٍ غير العالي الذي اليه[٢٤] يرتقي الآخر ، فأن كان ذلك كذلك فأن الاسم مشترك ، مثال ذلك : الحادّ في الصوت والحادّ في السكين ، فأن الحادّ في الصوت وغير الحادّ من فصول مقولة «الكيفية» والحاد في السكين وغير الحادّ من فصول مقولة «الجوهر» .

والقانون الثاني ان ننظر الى الاشياء التي يدلّ عليها الاسم ، فأن كانت فصولها القاسمة لها مختلفة فأن الاسم مشترك . مثال ذلك قولنا : لون على المطعوم وعلى محسوسات البصر ، فأن الفصول القاسمة لمحسوسات البصر هي المفرّقة للبصر والجامعة له ، وليس ينقسم اللون الذي يدلّ على الاطعمة بهذه الفصول .

وقانون آخر وذلك اذا كان احد[٢٥] المعنيين المدلول عليهما بالاسم فصلاً والآخر نوعًا .
فهذه هي جميع القوانين التي اعطاها في تمييز الاسم المشترك.

— 16 —

— ١٥ —

[القول في استخراج الفصول]

واما القوة على اخذ الفصول فأن ذلك يحصل بالرياضة في اخذ فصول الاشياء الشديدة التشابه . وهذه بالجملة ثلاثة انواع :

108a احدها اخذ فصول الاشياء التي هي تحت جنس واحد قريب ، مثل الشجاعة والعدل فأن جنسهما القريب واحد وهو الفضيلة ، الاّ ان الشجاعة تكون في الاشياء المفزعة والعدل في المعاملات التي بين الناس. وهذان هما فصلاهما اللذان بهما يتباينان .

والنوع الثاني ان نأخذ فصول الاشياء التي تحت جنس واحد بعيد ، مثل الفهم والعفة

فأن جنسهما البعيد هو الفضيلة ، لاكن الفهم في الجزء الفكري والعفة في الجزء الشهواني .

والنوع الثالث فصول الاشياء التي تحت اجناس عالية مختلفة اذا اتفق لتلك الاشياء ان تكون متشابهة ، مثل النظر فيماذا[1] يخالف الجنس للعلم[2] ، مع ان الحسّ في[3] المضاف والعلم من باب الكيفية ، فأن التشابه بينهما كثير وذلك ان نسبة الحسّ الى المحسوس كنسبة العلم الى المعلوم. 5

— 17 —

-١٦-

[القول في البحث عن التشابه]

واما القوة على اخذ التشابه فانما يكون بالرياضة في اخذ التشابه بين الاشياء المتباينة ، كما ان القوة على اخذ الفصول انما تحدث لنا بالرياضة في اخذ فصول الاشياء المتشابهة . والشبه على وجهين : اما شبه على وجه المناسبة ، واما في شيء يعمّ المتشابهين ، وربما وجد في الشيء الواحد الشبهان معًا . مثال ذلك الحسّ والعقل فانها متشابهان من جهة انهما ادراك ومن جهة المناسبة ، فأن حال العقل من النفس كحال الحسّ من البصر. 10-15

فبهذه الاشياء تحصل لنا القوة على هذه اللآلات الأربع .

— 18 —

-١٧-

[القول في منفعة آلات الجدل الثلاث الاخيرة]

وللآلات الثلاث التي هي : تمييز الاسم المشترك ، واخذ الفصول ، واخذ التشابه ، منفعة مشتركة ومنافع تخص . اما المنفعة المشتركة فهي تسهيلها لاقتضاب المقدمات

ووجودها ، وذلك انّا اذا قسمنا الاسم المشترك الى معانيه وذلك : اما في موضوع المقدمة ، او محمولها ، او في كليهما ، عادت لنا المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . وكذلك اذا اخذنا فصول الشيء الذي ظننا به قبل انه واحد عادت لنا المقدمة الواحدة اثنتين[١] ، فيحصل لنا من ذلك مقدمتان . وكذلك ايضًا اذا وجدنا التشابه بين شيئين حصلت لنا من ذلك مقدمتان .

واما المنافع الخاصة بواحدة واحدة من هذه الثلاث فأن لمعرفة الاسم المشترك مع ما تقدم ثلاث منافع :

المنفعة الاولى : الايضاح والبيان وذلك مما ينفع السائل والمجيب . اما[٢] منفعته للسائل فلأنه اذا سأل بالاسم المشترك قصد[٣] منه تسليم احد المعاني التي يدلّ عليها ، وربما امتنع المجيب من تسليمه لامتناعه من المعنى المشارك له في الاسم وظنًّا منه انه انما سأل عن ذلك الممتنع عنده ، فبيّن له السائل بهذا الفعل المعنى الذي قصده فيسلّمه . واما منفعته للمجيب فلأنه ربما سئل[٤] عن معنى لا يضرّه تسليمه وقد انطوى[٥] معه في دلالة الاسم معنى يعود بابطال وضعه ، فأن هو سلّم ما دلّ عليه الاسم المشترك دون تفصيل لم يؤمن ان يلزمه السائل بطلان وضعه .

والمنفعة الثانية الاّ يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين متباينين وهما يظنان انهما يتخاطبان في معنى واحد ، وما في نفس هذا غير ما في نفس[٦] الآخر ، وما يبطله احدهما غير الذي يثبته[٧] الآخر . وهذا امر ظاهر انه يعرض لمن جهل ما يدلّ عليه[٨] الاسم المشترك .

والمنفعة الثالثة الاّ[٩] يغلط السامع ولا القائل في القياس ، وذلك انه متى كانت المقدمات مدلولاً عليها باسم مشترك ، وكان ما يدلّ عليه الاسم من تلك المعاني منها صادق ومنها كاذب ، امكن ان يظن بالكاذب انه صادق وبالصادق انه كاذب ، وكذلك بالشنيع انه مشهور وبالمشهور انه شنيع ، ويظن فيما ليس بقياس انه قياس ؛ وذلك انه يظن ان المحمول بعينه في المقدمة الصغرى هو بعينه في الكبرى[١٠] او هو غيره ، فيظن ان هنالك نتيجة لازمة[١١] وليس هنالك شيء لازم . وبما يعرض عن الاسم المشترك من هذا التغليط يمكن الانسان ان يغالط به غيره ، الاّ ان هذا الفعل بالسوفسطائي اولى منه

بالجدلي ، وانما يضطر اليه الجدلي اذا استعسر عليه المجيب في الجواب وتنكّر وتصعّب له وامتنع من تسليم المعنى الذي ينتفع به ، فيسئَله عن ذلك المعنى باسم مشترك يدلّ عليه وعلى معنى آخر ليس ينتفع به ، فيسلّمه المجيب ظنًّا منه انه انما يدلّ ذلك الاسم على ذلك المعنى الذي لا ينتفع به السائل ، فيلزمه منه السائل المعنى الذي قصده من اول الامر وهذا[١٢] الذي كان امتنع من تسليمه له ، الا ان هذا فعل مغالطي وانما يستعمل في هذه الصناعة والعرض .

واما منفعة القدرة على اخذ الفصول فهي الوقوف على حدّ كل واحد من الاشياء
108b ومعرفته بما يخصّه اذ كان الفصل هو الذي يتميّز به النوع في جوهره عن النوع المقاسم له في الجنس . وقد ينتفع بذلك ايضًا في مواضع الهو هو والغير ، وذلك انه اذا ثبتت[١٣] الفصول ثبتت[١٤] الغيرية .

واما منفعة القوة على اخذ التشابه فانها تكون في ثلاثة اشياء : احدها الاستقراء ، والثاني القياسات التي تخصّ باسم الوضع ، اعني الشرطية ، والثالث اداء الحدود .

اما منفعة ذلك في الاستقراء فظاهرة فأن بمعرفة التشابه بين الاشياء المستقرأة يصحّ الاستقراء ، فأنه متى لم يبن التشابه بينها لم يظهر هنالك استقراء .

واما منفعته في قياسات الوضع فظاهرة لأن بمعرفة اخذ التشابه يتأتي قياس الوضع ، وذلك ان هٰذا النحو من البيان انما هو على جهة الابدال . وذلك انه متى اردنا ان نبيّن ان شيئًا ما موجود لامر ما او منفي عنه نقلنا ذلك البيان الى شبيه ذلك الشيء[١٥] ، علمًا منا ان الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه .

واما منفعة ذلك في الحدود فيها يبيّن الجنس القريب الذي يوضع في الحدّ ، كما ان بمعرفة الفصل يتميّز الشيء بما يخصّه .

وبالجملة فلولا[١٦] اخذ التشابه لما امكن الانسان ان يتخلّص له معنى كلي فضلاً عن الذاتي ، ولذلك كانت الرياضة في اخذ التشابة والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية .

وقد ينتفع ايضًا بالتشابه في اخذ حدود الاشياء المتباعدة جدًّا بجواهرها اذا[١٧] كانت بينها نسبة ما ، فيوضع ذلك المعنى الذي تباينت[١٨] به كالجنس لها . مثال ذلك انه لما كانت نسبة النقطة الى الخط في المقادير نسبة الوحدة الى العدد في كونها مبدأ ، كنا متى اردنا حدّ النقطة او الوحدة وضعنا هذا التشابه كالجنس لها[١٩] فقلنا في النقطة انها مبدأ 30 الخط ، وفي الواحد[٢٠] انه[٢١] مبدأ العدد .

فهذه هي اللآلات التي بها تستخرج المواضع الجزئية في مطلوب مطلوب من المواضع الكلية التي تذكر[٢٢] فيما[٢٣] بعد .

وهنا انتهى القول في الجزء الاول من هذا العلم .
ومعظم ما ذكرنا من ذلك هو جميع ما في المقالة
الاولى من «كتاب الجدل» لارسطو.

الجزء الثاني

القول في المواضع

وينبغي ان نقول اولاً ما هو الموضع ، وثانيًا انها متناهية منحصرة ، وثالثًا في جهات التعاليم[١] التي[٢] يمكن ان تستعمل[٣] فيها ، والجهة التي سلكها ارسطو فيها .

فنقول : ان الاسكندر وثاوفرسطس يحدّان الموضع بأنه مبدأ ، وانه[٤] اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة ، ويعنون بذلك انها احوال وصفات عامة وقوانين يصار منها الى استنباط المقدمات الجزئية في قياس قياس . وهذا هو الذي يراه ابو نصر في الموضع ، ولذلك قال انها[٥] المقدمة التي يحصر جزآها[٦] جميعًا جزئي[٧] المقدمة التي تحتها ، او التي يحصر جزؤها[٨] المحمول محمول المقدمة فقط والموضوع فيهما واحدًا[٩] . واما المقدمة التي يحصر[١٠] جزؤها[١١] الموضوع موضوع مقدمة اخرى ، وجزؤهما[١٢] المحمول واحد ، فأن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة مقدمة جزئية ، ولكن[١٣] المحصورة هي نتيجة مقدمتين : كبراهما هي الحاصرة ، وصغراهما موضوعها[١٤] موضوع المحصورة ، كقولنا : زيد حيوان ، وكل انسان حيوان . وقد يظن ان هذا الحدّ الذي حدّ به هؤلاء[١٥] المواضع قريب من الحدّ الذي حدّها به ارسطو في «كتاب الخطابة» ، وذلك انه قال ان المواضع هي اسطقسات القياسات . ويشبه ان يقال ان بينهما فرقًا ، وذلك ان المواضع ان كان اسطقس القياس ، وكان القياس له صورة وهي شكله ومادة وهي مقدماته ، فواجب ان يكون الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس واشكالها . وهذا هو الصحيح لان المواضع نجدها تفعل الامرين جميعًا ، او نجد منها ما يفعل احد الامرين ، ومنها ما يفعل الامر الآخر ، وذلك بيّن من المواضع العامة التي اعطاها ارسطو في انالوطيقى الاول[١٦] .

واما تامسطيوس فأنه يقول ان الموضع هو المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس ، ويقول ان المقدمة التي بهذه الصفة ربما استعملت بعينها في القياس ، وربما استعمل معناها وقوتها . وحجته في ذلك ان الاشياء التي يستعملها ارسطو في مقالات المواضع من هذا الكتاب يوجد فيها الصنفان جميعًا ، مثل قوله[١٧] ان ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا ، ومثل قوله ان المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره . فأن هذه وأشباهها يظهر من امرها انها انما عددت لتستعمل[١٨] مقدمات كبر في قياس قياس من المطالب الجزئية ، مثل قولنا ان لذة السكر آثر من لذة الجماع لانها اطول منها زمانًا .

واما الاسكندر فحجته في ذلك ان المقدمات التي تؤخذ في المقاييس انفسها غير متناهية ولا منحصرة ، وما هو غير متناهٍ ولا منحصر فليس يحصل لنا من معرفة اشخاص منها متناهية امر كلي نصير منه الى امور جزئية غير متناهية على[١٩] ما شأنه ان يكون الامر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة . واما المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية . فاذا حصلنا العامة منها امكننا المصير منها الى الجزئية التي تحتها ، وحصلت لنا جميع المقدمات الجزئية الغير المتناهية[٢٠] بالقوة بحصول العامة المتناهية . وهذا هو طبيعة القانون بما هو قانون ، ولذلك كانت المواضع انما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس ، والمقدمات الجزئية الكبر في قياس قياس ليس في طبيعتها هذا الفعل . فلذلك ما نرى ان الاسكندر ومن قال بقوله اقرب الى الصواب من تامسطيوس[٢١] ، وابو نصر يصحح مع هذا انه رأي ارسطو الذي يقصده في هذا الكتاب . فما يدلّ عليه اسم الموضع عند الجمهور ، وهو المعنى الذي نقل منه هذا الاسم الى ها هنا ، فأنه يلزم ان يكون بين المعنى المنقول اليه الاسم في الصناعة والمعنى الجمهوري شبه ما ، ويقول انّا نجد اسم الموضع عند الجمهور انما يدلّ به على حالة ما او امر ما في كل قول وقعت فيه بأن[٢٢] به مخاطبة بسبب تلك الحال او ذلك الامر يتأتى اثبات ذلك القول او ابطاله . وذلك ظاهر من تصفح الاماكن التي يستعملون فيها هذا الاسم ، فأنهم يقولون في قولك[٢٣] موضع نظر ، وموضع زيادة ، وموضع اختلال ، وموضع تعلق . وهذا هو اشبه الاشياء بالمعنى الذي يدلّ عليه اسم الموضع عند الاسكندر ، وهي الاحوال التي متى كانت عندنا في قول ما امكننا ان نصير الى ما يثبت ذلك القول او يبطله ، ولذلك يقول : لا يسمي ارسطو المقدمات الكلية التي منها تستنبط المقدمات الجزئية في البراهين مواضع اذ كان البرهان

ليس معدًّا نحو السؤال او الجواب ، ويعتذر عن امثال تلك المقدمات التي استعملها ارسطو في كتابه مما يظن بها انها مقدمات كبر جزئية تستعمل في قياس على المطالب الجزئية بأن يقول : ان هذه انما عدّت في المواضع من جهة ان محمولاتها توجد بوجه ما اعمّ من محمولات مطالب كثيرة جزئية ، فيصار منها الى مقدمات جزئية تستعمل مقدمات كبر في قياس قياس ، وبهذا امكن ان تكون قوانين وان تذكر في هذا الكتاب. ومثال ذلك ان قولنا ما هو اطول زمانًا فهو آثر انما صار موضعًا لان منه نصير الى ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا . واما ما يذكره ارسطو في هذه المقالات مما عدا[٢٤] ما ذكرنا ، مثل قوله : ينبغي ان نخلص ايّ الاشياء يجب ان نسميها كما يسميها الجمهور وايّها لا ، ومثل قوله : ينبغي ان نحتج بعد ان ننقل اسم الشيء الى اسم آخر حتى يكون ما نسميه به أليق من اسمه الموضوع ؛ فأن هذه ليست هي مقدمات ولاكنها احوال وصفات لمقدمات يتطرق[٢٥] منها اليها . ولهذا كل المفسرين مجمعون على ان هذه ليست مواضع ، وكأنها توطئات واعدادات نحو وجوه المقدمات وامور نافعة فيها . فهذا تلخيص ما هي المواضع .

واما انحاء التعليم المستعملة في هذه الصناعة فذلك يظهر مما اقوله . وذلك انه لما كان كل مطلوب بحرف «هل» : اما ان يطلب به هل الشيء موجود على الاطلاق ؟ مثل قولنا : هل الخلاء موجود ؟ واما هل كذا موجود[٢٦] كذا ؟ مثل قولنا : هل النفس مائتة ؟ واما هل كذا وجوده لكذا اكثر من وجوده لكذا ، واما : هل كذا موجود لكذا اما على انه حدّ ، او جنس ، او خاصة ، او عرض ؟ وكان لكل واحد من هذه مواضع خاصة ومواضع مشتركة ، امكن ان تعدد جميع المواضع النافعة في مطلوب من هذه المطالب على حدة ، وان كان في ذلك تكرار للمواضع المشتركة ، وهذا هو اسهل الوجوه واقربها واثبتها للحفظ . وكذلك نجد ارسطو فعل ، الاّ انه جعل مواضع مطالب الوجود المطلق ومواضع العرض واحدة باعيانها للعلّة التي قلناها وافرد لها مقالة واحدة ، ثم جعل مواضع مطالب المقايسة المطلقة على حدة وافرد لها ايضًا مقالة[٢٧] ، ثم جعل مواضع الجنس على حدة وافرد لها ايضًا مقالة ، وكذلك فعل في مواضع مطالب الخاصة والحدّ ، اعني افرد لكل واحد من هذين قولاً . وقد يمكن ان تحصى هذه المواضع بوجه ثان ، وذلك ان نعدد اولاً ما هو مشترك لها كلها ، مثل مواضع الشبيه والنظائر والضد وغير ذلك ، ثم نذكر ما هو مشترك لاربعة منها ، ثم لثلاثة ثم لاثنين ، ثم تعدد[٢٨] المواضع الخاصة بواحد واحد منها

على حدة . وقد يمكن ان تعدد بأن تجعل كلها نحو الحدّ من غير ان يصرّح فيها بحدّ مطلوب مطلوب[٢٩] من هذه المطالب ، ولذلك ان المواضع الجنسية نافعة في الحدّ اذ كان الحدّ لا بدّ من وجود الجنس فيه ، وكذلك مواضع الخاصّة اذ كان الحدّ من شرطه ان يكون خاصًّا ، وكذلك مواضع العرض اذ كان الحدّ لا بدّ ان يكون موجودًا للمحدود . وعلى هذا فيظهر ان المواضع المبطلة لواحدة واحدة من هذه مبطلة للحدّ ، والمثبتة لواحدة واحدة منها مثبتة لشرط من شروط الحدّ ، الاّ انه لما كان ليس كل المواضع التي تبطل الجنس او واحدًا[٣٠] منها يبطل[٣١] الحدّ ، بل قد يوجد منها ما يثبته ويبطله . مثال ما يبطل الجنس ويثبت الحدّ ان يكون الشيء محمولاً على الشيء من طريق ما هو وخاصًّا به ، واما ما يبطلهما معًا فبيّن ، وذلك انه اذا بطل ان يكون محمولاً من طريق ما هو بطل ان يكون جنسًا فضلاً عن ان يكون حدًّا ؛ وكذلك يلفى الامر في جميع المواضع المبطلة لواحدة واحدة منها ، ولا ايضًا جميع المواضح التي تثبت الجنس او واحدًا واحدًا منها تثبت الحدّ او شرطًا من شروط الحدّ ، بل يوجد فيها ما يثبت الجنس ويبطل الحدّ . مثال ذلك اذا تبيّن في محمول ما انه محمول من طريق ما هو حمل عموم تبيّن انه جنس وبطل ان يكون حدًّا . فمن هذه الجهة عسر احصاؤها من جهة الحدّ ، مع انه اذا اخذت هذه المواضع نحو الحدّ واحصيت على ان ذلك هو القصد الاول منها ، لم يمتنع في كثير منها ان تخفى منفعته او تقلّ ، فاذا اخذ كل واحد منها بالجهة التي تخصّه كانت ابين واظهر منفعة . فهذا هو السبب الذي عدل بارسطو عن ان يجعلها جدّية ، وقد قيل ان ثاوفرسطس[٣٢] فعل ذلك . فاما انها منحصرة متناهية فذلك يظهر مما اقوله . قد تبيّن ان كل مطلوب فانما يتبيّن بشيء آخر هو غيره ، وان ذلك الشيء المأخوذ في بيانه لا بدّ ان يكون بينه وبين المطلوب مواصلة ما والاّ لم يمكن ان يظهر منه في الشيء المطلوب اثبات او نفي . واذا كان ذلك كذلك فلا بدّ ان يكون الشيء الذي تبيّن منه ان الشيء المطلوب موجود بصفة كذا او غير موجود من جهة انه مواصل : اما امر مأخوذ من جوهر المطلوب ، واما امر مأخوذ من لواحقه واعراضه ، واما من اشياء من خارج بينها وبين المطلوب مناسبة او مشابهة ، واما من اشياء متوسطة بين الامور التي من خارج وبين التي من جوهر الشيء .

ولما كان كل مطلوب ينقسم الى محمول وموضوع ، وكانت المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما ان تكون مأخوذة من حدّ المحمول او الموضوع ، او من جزء حدّهما ، وذلك

اما جنس واما فصل ، واما ان تكون اجزاء المحمول نفسها او الموضوع ، اعني انواع المحمول او الموضوع ، وجب ضرورة ان تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما مواضع الحدّ ، او الجنس ، او الفصل ، او مواضع التقسيم ، اعني التي يقسم فيها المحمول او الموضوع الى انواعه .

ولما كانت لواحق الشيء ايضًا : اما اعراضًا[٣٣] واما خواص ، وذلك موجود في جميع المقولات التسع ، وجب ان يكون عدد هذه المواضع ايضًا هذا العدد .

ولما كانت ايضًا الامور التي من خارج اما شهادة شاهد وذلك : اما واحد مقبول ، واما الاكثر ، واما الجميع ، واما معنى ، وكانت المعاني التي من خارج : اما ان تكون متشابهة[٣٤] ، واما متقابلة[٣٥] ، واما مركبة منها ، وجب ضرورة ان تكون التي من خارج منحصرة في هذه القسمة . والمركبة منها هي مواضع الأقل والاكثر ، والمتقابلات كما سلف لك هي اربعة ، والشبيهة صنفان . واما المواضع المتوسطة بين الامور التي من خارج ، والتي من جوهر الشيء ، فيظن انها مواضع التصاريف ومواضع النظائر . وبالجملة فكل موضع فلا يخلو ان يكون داخلاً تحت هذه الاقسام ، او متوسطًا بينها ، وسيلوح ذلك بالاستقراء عند الوقوف على المواضع انفسها ان شاء الله[٣٦] .

فهذا ما كان ينبغي ان نقدمه قبل تعديدنا المواضع . فلنصر الى تعديدها محتذيًا في ذلك تعليم الحكيم .

القول في مواضع[١] الاعراض[٢] وهي المذكورة في المقالة الثانية LIVRE II
وهي بعينها مواضع الوجود المطلق 35

—١— — 1 —

[مقدمات عامة]

فنقول : ان المسائل منها كلية ، ومنها جزئية ، وكل واحدة منهما : اما موجبة ، واما
سالبة . فتكون المسائل اربعة اصناف : موجبة كلية ، مثل قولنا : «كل لذة خير» ؛
وكلية سالبة ، مثل قولنا : «ولا لذة واحدة خير» ؛ وموجبة جزئية ، مثل قولنا : «لذة ما
خير او[٣] : «بعض اللذات خير» ؛ وسالبة جزئية ، مثل قولنا : بعض اللذات ليس خير»
او : «ليس كل اللذات خيرًا» . ولما كان النظر في المسائل الكلية يتضمن الجزئية ، 109a
وذلك انّا اذا اثبتنا الشيء كليًا فقد اثبتناه جزئيًا ، وكذلك اذا ابطلناه كليًّا فقد ابطلناه
جزئيًا ، كان النظر ها هنا في المسائل الكلية دون الجزئية . 5

وايضًا فأن الاوضاع الجدلية فانما هي كلية ، والجدليون فانما شأنهم ان يثبتوا اثباتًا
كليًّا ، او يبطلوا ابطالاً كليًّا ، اذ كانت المقدمات المشهورة انما هي كلية ، فأن الجزئية
متبدّلة ومتغيّرة وغير محفوظة الشهرة . وكل واحد من المطالب الاربعة ، اعني مطلب
الحدّ ، ومطلب الجنس ، ومطلب الخاصة ، ومطلب العرض ، فقد يبطل ابطالاً كليًّا
وجزئيًّا ما عدا[٤] العرض فانه انما يبطل ابطال كليًّا . وذلك انه اذا تبيّن ان الشيء ليس 10-20
موجودًا للكل تبيّن انه ليس بجنس ، ولا خاصة ، ولا حدّ ، فاما العرض فليس الامر فيه
كذلك لانه قد يوجد جزئيًّا في الموضوع على ما قيل . ولهذا بعينه امكن ان يثبت العرض

اثباتًا جزئيًّا ولم يمكن في واحدة من تلك ، اعني الجنس والخاصة والحدّ ، ان يثبت الا كليًّا اذ كانت محمولة على جميع الموضوع ، وهذا كله امر ظاهر من حدودها المتقدمة .

قال : والخطأ يقع في المسائل الجدلية من وجهين : احدهما ان تكون كاذبة ، او يعبّر عنها باسماء غير مستعملة في عرف اللغة ، ولا دالة عند الجمهور على تلك المعاني التي استعملت فيها ، مثل تسمية الدابة[٥] «انسانًا» ، وما اشبه ذلك من الاسماء التي هي بخلاف ما تدلّ عليه اللغة .

— 2 — **— ٢ —**

[مواضع]

فأول المواضع التي ذكرها ارسطو هو ان ننظر في محمول الوضع ، فأن كان موجودًا في موضوعه على انه واحد من تلك الباقية ما عدا[١] العرض فليس بعرض ، وان وصفه واصف بأنه عرض في الموضوع[٢] فقد أخطأ في التسمية ، مثل ان نقول ان البياض عرض له ان يكون لونًا ، وذلك ان اللون هو جنس للبياض لا عرض . وقد يقع الغلط في حمل الجنس على موضوعه فيحمل حمل العرض وهو ان يحمل على موضوعه باسم مشتق ، مثل ان يقول قائل ان البياض متلوّن . فأنه بيّن ان من فعل هذا فقد حمل الجنس حمل العرض لا حمل الجنس ، فأن الجنس يحمل على النوع حملاً يوافق اسمه وحدّه ولا حمل الخاصّة والحدّ ، فأن هذه خاصّة بالاشياء التي تحمل عليها ، اعني انه لا توجد[٣] لغيرها ، والمتلوّن يوجد لغير الابيض . فبيّن ان من فعل هذا فقد وصف الجنس على انه عرض . 109b-5 10-15

وموضع ثانٍ مأخوذ من المواضع المأخوذة[٤] من جوهر الشيء ، وهو الموضع المأخوذ بطريق التقسيم . وذلك انّا متى اردنا ان نتأمل وجود المحمول في الموضوع بهذا الموضع او لا وجوده ، قسمنا الموضوع الى انواعه ، ثم الى انواع انواعه ، الى ان ننتهي[٥] الى اشخاصه ، ثم تأملنا فيها وجود المحمول ، فأن تبيّن انه موجود في جميعها : اما في الانواع الاول واما في انواع الانواع ، واما في الاشخاص ان لم يكن ظاهرًا وجوده في

الانواع اما في كلها او في اكثرها ، تبيّن انه موجود في كل الموضوع وائتلف عن ذلك قول استقرائي لا برهاني اذ كان القياس البرهاني انما يبيّن فيه الجزئي بالكلي . واما هذا فأنّا بينّا 20-25
فيه الكلي بالجزئيات ، وان تبيّن انه مسلوب عن جميعها تبيّن ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع ، وائتلف عن ذلك الضرب الثاني من الشكل الاول ؛ وان تبيّن انه مسلوب عن بعضها تبيّن منه ابطاله في الشكل الثالث . مثال ذلك ان نطلب : هل العلم بالمتقابلات واحد ؟ فنقسم المتقابلات الى الانواع الاربعة التي هي : الموجبة والسالبة ، والضدان[6] ، والمضافان ، والعدم والملكة ؛ فأن تبيّن في هذه ان العلم بجميعها واحد تبيّن ان العلم بالمتقابلات واحد ، وذلك بطريق الاستقراء لجميع انواع المتقابلات ، وان تبيّن ان العلم بجميعها ليس واحدًا ائتلف عنه سالب كلي الشكل الاول ، وان تبيّن ان العلم ببعضها ليس واحدًا ائتلف عنه[7] سالب ينتج جزئيًا في الشكل الثالث . وان لم يتبيّن لنا[8] هذا في الانواع الاول من المتقابلات قسمنا كل واحدة[9] منها الى انواعها[10] ، فأن تبيّن لنا من ذلك ما اردنا والاّ قسمناها حتى ننتهي[11] الى الاشخاص .

والموضع الثالث مأخوذ من الحدّ وهو برهاني من جوهر الشيء . وذلك يكون بوجهين : 30-35
اما بأن نجد موضوع المطلوب ، فأن وجدنا المحمول موجودًا فيه تبيّن في الشكل الاول انه موجود في الموضوع ، وان تبيّن انه مسلوب عن الموضوع تبيّن انه مسلوب عنه في الشكل الاول والثاني[12] . مثال[13] ذلك قولنا[14] : هل النفس مائتة ؟ فنقول : النفس هي جوهر متحرك[15] من تلقائه دائم الحركة ، وما هو بهذه الصفة فهو غير مائت فالنفس غير مائتة .

والوجه الثاني ان نجد المحمول نفسه ، فأن وجدناه في الموضوع تبيّن ان المحمول في كل الموضوع في الشكل الثاني لأن الحدّ ينعكس[16] ، ولولا ذلك لكان غير منتج لانه كان يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، وان تبيّن ان حدّه مسلوب عن الموضوع انتج سالبة كلية في الشكل الثاني . مثال ذلك : هل الفاضل حسود ؟ فنجد الحسد انه التأذي بحال الاخيار ، والفاضل لا يتأذى بحال الاخيار ، فينتج ان الفاضل ليس بحسود . وان لم يتبيّن 110a-5
لنا شيء من حدّ الموضوع او المحمول[17] فعلنا في اجزاء الحدّ ما فعلناه في الموضوع او المحمول نفسه ، اعني بأن نأخذ اجزاء احدهما ونعتبره على مثال ما اعتبرنا ذلك في الموضوع نفسه او المحمول ، وهكذا الى ابسط اجزاء الحدّ ، وذلك اذا لم يتبيّن ما اردناه فيما قبل ذلك .

والموضع الرابع هو ان نطلب معاندًا للامر الذي وضع ونجتهد في ذلك ما امكن ، 10

فأن لم يلف له معاندًا او وجدناه فأبطلناه صحّ الوضع . وهذا الوضع قوته قوة الموضع
المصحح بالاستقراء ، لأن عدم المعاند قد يكون من جهة الحسّ وقد يكون من جهة الاّ
يلفى له قياس يعانده. وليس هذا موضعًا[١٨] ولكنه[١٩] وصيّة نافعة في اثبات الاوضاع
المشهورة ؛ ولا هو ايضًا برهاني ، وذلك انه ليس يلزم من الاّ[٢٠] يلفى للامر معاندًا او من
ان تبطل معاندته ان يكون صحيحًا في نفسه اذ قد يكون له معاند من غير ان نشعر
نحن به .

وموضع خامس[٢١] من جهة اللفظ وهو ان يدلّ على الشيء بالاسم المشهور عند
الجمهور لا باسم مخترع لذلك المعنى ، سواء كان دالاً عند الجمهور على معنى آخر او لم
يكن دالاً . وهو جدلي نافع للاثبات والابطال ، الاّ ان يكون المعنى مما ليس له اسم عند 15
الجمهور وله اسم في عرف صناعة ما ، فأنه ينبغي ان نستعمله على حسب ما هو عند
اهل تلك[٢٢] الصناعة ، وهي وصيّة لا موضع .

— 3 — **—٣—**

[مواضع اخرى]

وموضع سادس من اللفظ ايضًا ، وهو ان يكون الوضع الذي يطلب فيه انه موجود او
غير موجود مقولاً باشتراك الاسم. فاذا لم يشعر به المجيب امكن ان يغالط به السائل، 25
فيقسم الاسم[١] المشترك الى جميع المعاني التي يقال عليها على ان ذلك قسمة الجنس الى
انواعه ؛ ثم يبيّن بطريق شبيه بالاستقراء ان المحمول موجود في جميع الموضوع لوجوده في 30-35
اكثر المعاني التي قسم لها الاسم او في جميعها . هذا اذا اراد الاثبات ، واذا اراد الابطال
بيّن ان المحمول غير موجود في واحد من تلك المعاني. وهذا الموضع هو بالجملة
سوفسطائي ، والذي ينبغي في هذه الصناعة[٢] للجدلي هو ان يتجنب استعمال مثل هذا
الموضع . واذا وقع له ان يفصل جميع المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك ويميّزها ، ثم 110b...
يبيّن الصادق[٣] من غير الصادق ؛ وهذا بعينه ينبغي ان يفعله في الاسماء المشكّكة ثم يبيّن

ما منها صادق وما منها كاذب . والمفسّرون يعدّون هذا الموضع سابعًا ، اعني الموضع الذي يستعمل فيه[4] الاسم المشكك ، وهو في الحقيقة ليس هو موضعًا جدليًّا لا هو ولا الذي قبله .

— 4 — **– ٤ –**

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن هو انه ينبغي ان ننقل اسم الشيء اذا كان خفيًّا الى ما هو اعرف[1] ، مثل ان نجعل بدل قولنا الحقيقي في الظن اليقيني . وهذه وصية نافعة في سهولة وجود 111a-10 القياس وليست هي بموضع .

وموضع تاسع وهو ان نتأمل جنس الموضوع ، فأن وجدنا المحمول فيه حكمًا انه موجود في الموضوع ، وبخاصة اذ اردنا ان نبيّن ان المتضادين يوجدان لشيء واحد ، فأنه ان وجدا في جنسه وجدا فيه - مثل ان الحس يوجد فيه صواب وخطأ من قبل ان التمييز يكون 15-25 فيه الصواب والخطأ ، فأن التمييز هنا جنس للحسّ والحسّ نوع له ، وهو موضع صحيح برهاني ، فأن البرهان على النوع بالجنس هو تبيّن الجزء بالكل وهو برهاني على ما سلف . وقد يبرهن على الجنس بالنوع على طريق الاثبات ، وذلك ان كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس ، وهذا انما يأتلف في قياس شرطي . مثال ذلك ان الانسان ان كان موجودًا له النطق فأن الحيوان موجود له النطق ؛ وليس يبرهن ذلك على طريق السلب ، وذلك انه اذا لم يكن الانسان موجودًا[2] له عدم النطق فليس يلزم ان[3] يكون الحيوان موجودًا[4] له عدم النطق . واما البرهان على النوع من الجنس بقياس شرطي فأن ذلك يمكن على جهة السلب ، فأن كل ما يسلب عن الجنس يسلب عن النوع ، فأن الحيوان ان لم يكن 30-35 موجودًا له النطق لم يكن الانسان موجودًا له النطق . وليس يمكن ذلك على طريق الايجاب ، فأنه اذا كان الحيوان له عدم النطق موجود لم يكن الانسان موجودًا[5] له عدم النطق .

والموضع العاشر ان نتأمل محمول المطلوب . فأن كان جنسًا وكان محمولاً على موضوع
المطلوب فواجب ضرورة ان يكون موجودًا للموضوع بعض انواع ذلك الجنس ، وكذلك
كل ما اشتق له من ذلك الجنس اسم . مثال[6] قولنا : هل النفس تتحرك؟ فأن كان يمكن 111b-5
ان تتحرك فواجب ضرورة ان تتحرك بأحد انواع الحركات الاربع التي هي : النقلة ، او[7]
الاستحالة ، او النمو ، او الكون والفساد . وهذا الموضع يأتلف قياسه : اما المنتج
للموجبة ، وهي ان النفس تتحرك ، ففي الشكل الاول ؛ واما السالب ، وهي النفس
ليس تتحرك ، ففي الشرطي المتصل . مثال ذلك ان نقول : ان كانت النفس تتحرك
فهي : اما ان تنمى ، او تستحيل ، او تنتقل ، ثم نستثني بمقابل التالي وهو انه ليس
تتحرك واحدة من هذه الحركات ، فينتج ان النفس ليس تتحرك . وقد تنتج[8] في الشكل 10
الثاني في الضرب منه الذي يتبيّن[9] بعكسين ، واما الشكل الاول فليس ينتج فيه لان
الصغرى فيه تكون سالبة ، وهذا الموضع هو برهاني وهو مأخوذ من جوهر الشيء .

والموضع الحادي عشر مأخوذ من اللوازم ، وذلك على وجهين : احدهما ان ننظر ما
الشيء الذي اذا وجد لزم ضرورة ان يوجد الوضع المطلوب . وهذا الموضع هو للاثبات 15-20
ابدًا ، وذلك بأن نضع الشيء الذي اذا وجد لزم ان يوجد الوضع مقدمًا والمطلوب تاليًا
نستثني المقدم بعينه فينتج التالي بعينه . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل الخلاء موجود ؟
فنقول : ان كانت الحركة موجودة فالخلاء موجود ، لكن[10] الحركة موجودة ، فالخلاء
موجود . **والوجه الثاني** ان ننظر ما الشيء الذي اذا وجد الوضع المطلوب وجد هو ، وهذا
الموضع هو للابطال ابدًا ، وذلك بأن نضع المطلوب مقدمًا والشيء اللازم عن وجوده تاليًا
ثم نستثني مقابل التالي فينتج مقابل المقدم . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل الخلاء
موجود ؟ فنقول : ان كان الخلاء موجودًا[11] فأبعاد الجسم توجد مفارقة ، ثم نستثني :
لاكن الابعاد ليست تفارق ، فينتج : فالخلاء غير موجود . وهذه المواضع برهانية ، الا
انه كما قيل من شروط القياس الشرطي اذا استعمل ان يكون الاتصال فيه مبيّنًا بقياس
حملي ، او المستثنى ان كان الاتصال بيّنًا بنفسه .

والموضع الثاني عشر مأخوذ من جهة الزمان ، وذلك انه اذا كان وجود المحمول
والموضوع في شيء ما مختلفًا بالزمان لم يصدق ان المحمول موجود للموضوع[12] . وذلك اما 25
بأن يكون وجود الموضوع له دائمًا والمحمول غير دائم ، مثال ذلك قولنا : هل المغتذي

ينمى من الاضطرار ام لا ؟ فنقول : انه ليس ينمى من الاضطرار وذلك ان المغتذي يغتذي دائمًا وليس ينمى دائمًا ؛ واما بأن يكون الموضوع يوجد فيه[١٣] في زمان غير الزمان الذي يوجد فيه المحمول ، مثال ذلك قولنا : هل التعلم تذكر ؟ فنقول : ان التعلّم ليس بتذكر وذلك ان التعلّم يكون لما يوجد في الزمان المستقبل والتذكر لما كان وجوده في الزمان[١٤]
الماضي. وهذا الموضع هو برهاني وهو مأخوذ من الاعراض الغير المفارقة[١٥] ، والقياس المؤتلف فيه يكون من الاشكال الحملية في الشكل الثاني ، وذلك ان الاوسط يكون فيه الزمان ويحمل على احد الطرفين بايجاب وعلى الآخر بسلب. 30

— 5 — -٥-

[مواضع اخرى]

والموضع الثالث عشر هو ان يترك السائل ابطال الوضع الذي تضمن المجيب حفظه وينتقل الى ابطال شيء آخر. وذلك الشيء الآخر لا يخلو ان يكون ابطاله ضروريًا في
ابطال الوضع او لا يكون. ثم إذا كان ضروريًّا فلا يخلو ان يكون في الحقيقة او في الظن. 35
فأما اذا كان ضروريًا في الحقيقة فانه برهاني ، مثل ان يكون الامر الذي ينتقل الى التكلم فيه مقدمة ضرورية في القياس المبطل ، ويكون هذا الفعل ايضًا ضروريًا في صناعة الجدل
اذا جحد المجيب شيئًا مما ينتفع به السائل في الموضع ؛ واما اذا لم تكن المقدمة التي ينتقل 112a-5
اليها الكلام[١] السائل ضرورية في[٢] الوضع لا في الظن ولا في الحقيقة فهو فعل سوفسطائي. واما اذا كان في الظن لا في الحقيقة : فأن كان ذلك الظن مشهورًا كان ذلك جدليًا ،
وان كان سبب الظن غلط الذهن في ذلك وظنه انه الشيء نفسه كان سوفسطائيًا. وهذا 10-20
ليس بموضع وانما هي وصية نافعة في وجود القياس وتحذير من افعال السوفسطائيين.

— ٦ — — 6 —

[مواضع اخرى]

والموضع الرابع عشر هو ان ننظر في الاشياء التي انما يوجد لها احد الامرين المتقابلين
فقط ، كالاضداد التي ليس بينهما[1] متوسط ، كوجود الصحة والمرض للانسان ، فأنه اذا 25
تبيّن لنا في احد الضدين انه موجود تبيّن لنا ان الضد الآخر مسلوب ، وهذا يكون
للابطال . وبالعكس ان تبيّن لنا ان احد الضدين مسلوب تبيّن لنا ان الضد الآخر هو[2]
موجود . وهذا الموضع للاثبات والابطال ، وهو من الامور التي من خارج ، والقياس 30
المؤتلف منه يكون في الشرطي المتصل او[3] المنفصل .

والموضع الخامس عشر وصية في نقل الاسم إلى قول يقوم مقامه ، اعني ان يتحرّى فيه
الناقل[4] اذا فعل ذلك ان يكون القول دالاً على الطبيعة التي يدلّ عليها الاسم لا على امر
خارج عن طبيعة الشيء زائد عليها او ناقص عنها ، مثل من عبّر عن الشجاع بأنه جيّد 35
النفس ، فأن الشجاع فيه معنى زائد على جودة النفس . فأنه لا[5] ينبغي ان نأخذ امثال
هذه الاقاويل بدل الاسماء .

والموضع السادس عشر هو مأخوذ من طبيعة جهة وجود المحمول للموضوع . وذلك ان 112b
المحمول : اما ان يوجد للموضوع من الاضطرار ، واما ان يوجد له على الاكثر ، واما ان
يوجد له بالاتفاق ، او على اي الامرين اتفق على السواء[6] . وذلك ان من وضع ما شأنه ان 5-15
يوجد اضطراريًا اكثريًا فمن البيّن انه قد قال فيما هو موجود دائمًا انه ليس موجودًا[7]
دائمًا . وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الاكثر انه من الاضطرار فقد قال فيما
ليس بموجود دائمًا انه موجود دائمًا . وكذلك من جعل ما شأنه ان يوجد على اي
الامرين اتفق على السواء من الاضطرار او[8] من الاكثر . وكذلك من وضع المضاد لما هو
على الاكثر من الاضطرار، وذلك ان المضاد لما هو على الاكثر اقلي . 20

والموضع السابع عشر ان نتحفظ ان نجعل الشيء موجودًا لنفسه كأنه معنى آخر ،
اعني ان يحمل الشيء على نفسه . وذلك يتفق اذا كان للشيء اسمان مترادفان ، كمن قال

ان الفرح يوجد له السرور والطرب على ان السرور معنى غير الفرح : اما عرض له ، واما
غير ذلك من المحمولات . وهو موضع مغلط ، وقد حذّر منه في «كتاب السفسطة» 25
واستوفيت اقسامه هنالك .

—٧—

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن عشر هو مأخوذ من الاضداد ، وتأتلف فيه ستة مواضع : اثنان
متلازمة[1] ، واربعة متعاندة . والامر بيّن في انه يحدث عنها ستة انحاء من التركيب ، 30-35
وذلك انه : اما ان يؤخذ كل واحد من الضدين مع الضد الآخر المقابل له وذلك في
المحمول والموضوع من القضيتين معًا ، وهذا على ضربين : احدهما كقولنا : ان كان
الاحسان الى الاصدقاء واجبًا[2] فالاساءة الى الاعداء واجبة ، والثاني عكس هذا كقولنا :
ان كانت الاساءة الى الاصدقاء واجبة فالاحسان الى الاعداء واجب . واما ان يؤخذ
كلا[3] الضدين في موضوع واحد ، وهذا على ضربين ايضًا : احدهما ان نجعل ايّ
الضدين اتفق مقابل الضد الآخر في القضية المقابلة لها ، والضرب الثاني ان نعكس
الامر ، اعني ان نجعل الضد الذي اخذ في الاولى في الثانية والذي في الثانية في الاولى ،
مثل قولنا : ان كان الاحسان الى الاصدقاء واجبًا[4] فالاساءة اليهم غير واجبة ، وان
كانت[5] الاساءة الى الاصدقاء محمودة[6] فالاحسان الى الاصدقاء غير محمود . واما ان يؤخذ
محمول واحد في موضوعين متضادين ، وهذا ايضًا على ضربين : مثل ان كان الاحسان الى
الاصدقاء واجبًا[7] فالاحسان الى الاعداء غير واجب ، او[8] ان كانت الاساءة الى الاصدقاء
واجبة فالاساءة الى الاعداء غير واجبة .

فالتركيبان الاولان لا يحدثان تعاندًا وانما يحدثان تلازمًا ، وهو موضع مشهور وليس 113a-5
ببرهاني على ما سنقول بعد . واما الاربعة التي بعدهما[9] فتحدث تعاندًا ، فان كانت من
المتضادات التي ليس بينهما[10] متوسط صلحت للاثبات والابطال وكانت برهانية ، 10-15
وذلك انه ان كان قولنا : زيد مريض صادقًا ، فقولنا فيه انه ليس بصحيح صادقًا[11] ،

وان كان قولنا فيه انه غير مريض صادقًا فقولنا فيه انه صحيح صادق . واما اذا كان 20-25 الضدان بينهما متوسط كان كاذبًا في الاثبات ، فأنه ليس يلزم اذا كان الشيء ليس بأبيض ان يكون اسود ، كما يلزم اذا كان ابيض الأ[١٢] يكون اسود . والمقاييس التي تأتلف في هذه المواضع هي شرطيات : اما من المتلازمات فمتصلة ، واما من المتعاندات[١٣] فمنفصلة .

والموضع التاسع عشر ان نتأمل محمول الوضع ، فان وجدنا يلزم عن وجوده للموضوع[١٤] ان يوجد الضدان معًا علمنا ان المحمول مسلوب عن الموضوع . مثال ذلك قول من يقول بالصور المفارقة للمحسوسات فأنه يلزم عن ذلك ان تكون محسوسة معقولة معًا متحركة ساكنة ، وذلك انه من حيث توضع مفارقة فليست هي محسوسة ولا متحركة ، ومن حيث توضع موجودة في المحسوسات يلزمها ان تكون محسوسة متحركة لأنّا[١٥] محسوسون 30 متحركون. وقياس هذا الموضع يأتلف في القياس السائق الى المحال .

والموضع العشرون هو ان ننظر هل المحمول عرضًا كان او غيره ضد ، فأن كان له ضد نظرنا هل الموضوع قابل له ام ليس بقابل . فأن كان الموضوع قابلاً له امكن ان يكون المحمول موجودًا للموضوع لان الضدين موضوعهما واحد ؛ وان لم يكن[١٦] فيه ذلك لم يمكن ان يوجد المحمول في الموضوع . مثال ذلك ان ننظر هل البغض في الجزء الغضبي 35 من النفس ، فان كانت المحبة التي هي ضد البغض ليست فيه وانما هي في الجزء 113b-5 الشهواني فالبغضة ضرورة ليست في الجزء الغضبي من النفس . وهذا الموضع في الابطال ضروري ، واما في الاثبات فممكن ، وذلك انه اذا وجد احد الضدّين في موضوع ما امكن ان يوجد فيه الضد الآخر. 10

— 8 —

—٨—

[مواضع اخرى]

والموضع الحادي والعشرون ان ننظر في المتقابلات الاربعة ، اعني الموجبة والسالبة 15-25 والضدين والمضافين والعدم والملكة ، ونتأمل وجه اللزوم فيهما[١] . وذلك ان اللزوم في

المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات ، لان المتلازمات انما يلزم فيها الوجود الوجود او
الارتفاع الارتفاع ؛ واما المتقابلات فانما يلزم فيها الارتفاع الوجود او الوجود الارتفاع .
والموضع الذي سلف في المتضادات هو جزء من هذا الموضع . واللزوم في هذه المتقابلات
يكون على ضربين : لزوم مقلوب وذلك اذا قويس امران متقابلان الى امر واحد او امر واحد
الى امرين متقابلين على ما سلف لنا في المتضادات . واللزوم الغير المقلوب[2] ، وهو الذي
يسمى «المستقيم» هو ان يلزم المقابل مقابله ؛ وهو ايضًا على ضربين : احدهما ان يكون
موضوع القول اللازم مقابل موضوع القول اللازم عنه ومحموله مقابل محموله ، والضرب
الثاني ان يكون موضوع الثاني مقابل محمول الاول ومحموله مقابل موضوعه . وهذا الموضع 30-35
هو اشهر في الموجبة والسالبة بل هو برهاني ، وهو الموضع الذي يسمى «عكس النقيض».
ومثل ذلك[3] : ان كان الانسان حيًّا فما ليس بحي[4] فليس بانسان. هذا في الابطال ،
ومثاله في الاثبات : ان كان ما ليس بحي فليس[5] بانسان ، فما هو انسان فهو حي . ومثال
اللزوم بالعكس في المتضادات قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالمريض ردئ
البنية[6] . واما اذا اخذ على الاستقامة فمثل قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالردئ
البنية مريض[7] . وكلى الموضعين غير برهاني ويختلفان في الشهرة بحسب الاوضاع ، ولذلك 114a-5
ينبغي ان يتحرّى المشهور من ذلك بحسب وضع وضع .

واما اللزوم الذي يكون في الملكة والعدم فالمشهور منه انما هو الذي على الاستقامة ،
مثل قولنا : ان كل البصر حسًّا فالعمى عدم الحسّ . وهذا الموضع مشهور و[8]غير برهاني ،
فانه ليس يلزم اذا كان البصر حيًّا ان يكون الغير المبصر[9] ميتًا . وكذلك اللزوم المشهور في 10-20
المضاف انما هو اللزوم الذي على استقامة ، مثل قولنا : ان كان العلم ظنًّا فالمعلوم مظنون ،
وان كان البصر حسًّا فالمبصر محسوس . واختلال هذا الموضع انه ان كان المحسوس معلومًا
فليس يلزم ان يكون الحسّ علمًا .

— 9 — —٩—

[مواضع اخرى]

والموضع الثاني والعشرون هو مأخوذ من النظائر والتصاريف . واعني بالنظائر الاسماء 30-35 التي هي مثالات اول والاسماء المشتقة منها التي تدل على تلك المعاني التي تدلّ عليها المثالات الاول مقترنة بموضوع ، مثل العدل الذي هو مثال اول والعادل الذي هو مشتق منه . مثال ذلك ان العدل ان كان محمودًا فان العادل محمود وان كان الجور ليس بمحمود 114b فان الجائر ليس بمحمود ، وهو للاثبات والابطال . وربما كان الامر الذي يقصد بيانه في المشتق اظهر منه في المثال الاول ، فيجعل وجوده في المشتق هو المقدّم ووجوده في المثال هو التالي ، ثم يستثني المقدم فينتج التالي ، مثل ان كان الجائر مذمومًا فالجور مذموم . واما التصاريف فانها الالفاظ التي تغيّر عن الالفاظ التي هي مثل اول تغييرًا يدلّ على جهة وجود المحمول للموضوع ، وهذا ليس يوجد في لسان العرب الاّ ان يصرّح باللفظ الدالّ على الجهة ، مثل قولنا : ان كان ما استعمل على طريق الطب نافعًا فالطب نافع . وكما 5-15 انّا ننظر في الاضداد فان كان ضد المحمول في ضد الموضوع فان المحمول في الموضوع ، مثل قولنا : ان كان الخير لذيذًا فان الشر[1] مؤذ ، كذلك ننظرها هنا في نظائر الاضداد فان الامور المتضادة نظائرها ايضًا متضادة ، مثل قولنا : ان كان العدل علمًا فان الجائر جاهل .

والموضع الثالث والعشرون[2] مأخوذ من الكون والفساد والامور المكوّنة والمفسدة ، وهو للابطال والاثبات . وينبغي كما يقول تامسطيوس ان يضاف الى ذلك الفاعلات والغايات والافعال ، فان الامور التي كونها خير هي ايضًا خير ، وان كانت هي ايضًا خيرًا فكونها خير . والمأخوذ من الفساد بعكس هذا ، وذلك ان ما كان فسادها خيرًا فهي شر 20 وما كان فسادها شرًّا فهي خير . وكذلك الاشياء التي فاعلها خير فهي خير ، والاشياء التي مفسداتها خير فهي شر . وهذا الموضع مشهور فانه ليس يلزم ان يكون فاعل الشر شرّيرًا ولا فاعل الخير خيّرًا ، وكذلك من الغايات والافعال ، ومثل هذه قريبة بيّنة .

— 10 — —١٠—

[مواضع اخرى]

والموضع الرابع والعشرون مأخوذ من الشبيه . والشبيه على ضربين كما تقدم : اما شبيه في عرض ، مثل قولنا : ان كان علم واحد يكون باشياء كثيرة فظن واحد يكون باشياء كثيرة ، واما شبيه على جهة المناسبة ، مثل قولنا : ان كانت نسبة الملك الى المدينة نسبة الملاّح الى السفينة ، والملاّح لا ينبغي ان يسكر ، فالملك لا ينبغي ان يسكر. وتامسطيوس يجعل للشبه موضعًا ثالثًا[1] وهو المأخوذ على طريق الابدال والنقلة ، وذلك انّا اذا اردنا ان نبيّن[2] شيئًا ما لامر ما ، وكان بيانه في شبيهه اظهر نقلنا البيان الى الشبيه الاظهر ، فاذا تبيّن ذلك المعنى فيه نقلناه الى الاخفى شبه ما فعل افلاطون في بيان العدل في المدينة والنفس . واما الموضع الذي بعد هذا[3] ، الذي يقول فيه : وينبغي ان ننظر هل الامر في واحد وفي كثير ، فانه يظهر بيانه[4] انه داخل في المواضع المأخوذة من افعال الشيء ولواحقه ، وهو برهاني في الابطال . مثال ذلك : هل العلم هو التخيّل ؟ فنقول : ليس هو لانّا نعلم اشياء كثيرة معًا ولا يمكن ان نتخيّل اشياء كثيرة معًا . وقد يمكن ان يجعل موضعًا على حياله . 25-30 35

والموضع الخامس والعشرون وهو المأخوذ من الاقل والاكثر. وفيه اربعة مواضع :

احدها ان ننظر في محمول الوضع وموضوعه فان وجدنا ما يتزيّد فيه محموله ويوجد فيه اكثر يوجد فيه موضوعه اكثر ، قلنا ان المحمول في الموضوع ، وفي الابطال بعكس هذا ان وجدناه ينتقص فيما يتزيّد فيه موضوعه حكمنا بأنه غير موجود للموضوع . مثال ذلك في الاثبات ان كان ما هو اكثر لذة خيرًا فاللذة خير ، وفي الابطال : ان كان ما هو اكثر لذة اقل خيرًا فاللذة ليست بخير. وكذلك ايضًا ان وجدنا المحمول في الموضوع قضينا ان ما يتزيّد فيه الموضوع يوجد المحمول متزيّدًا فيه . مثال ذلك : ان كان اللذة خيرًا فما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرًا ، وهذا ليس بصادق في الاشياء التي الخير فيها في الاعتدال. وايضًا فان[5] الرياضة والحميّة ان كانتا نافعتين فليس يلزم ما كان اكثر رياضة واكثر حميّة ان يكونَ نافعًا . 115a

والثاني اذا قيل محمول واحد على شيئين ، فان كان وجوده في احدهما احرى[٦] من وجوده في الآخر ، ثم كان موجودًا فيما وجوده فيه ليس بأحرى[٧] ، فانه موجود فيما وجوده فيه احرى[٨] . وبالعكس ان كان غير موجود فيما وجوده فيه احرى[٩] فهو غير موجود فيما وجوده فيه غير احرى[١٠] ، فاذا قصدت الى الاثبات جعلت الابتداء بموضع الاقل ، واذا قصدت الى الابطال جعلت الابتداء بموضع الاكثر والاحرى[١١] والاخلق . مثال ذلك في الاثبات قولنا : ان كان اليسار احرى[١٢] الاّ يوجد خيرًا من الصحة ، ثم كان اليسار خيرًا ، فالصحة خير ؛ وفي الابطال عكس هذا ، وهو انه ان كانت الصحة احرى[١٣] ان توجد خيرًا ، والصحة ليست بخير ، فاليسار احرى[١٤] الاّ يكون خيرًا .

والثالث هو اذا قيل محمولان على موضوع واحد فانه ان كان الذي وجوده اقل و[١٥]ليس بأحرى[١٦] او اخسّ موجودًا ، فالذي وجوده اولى او اكثر او افضل موجود ، وفي الابطال بالعكس . مثال ذلك : ان كان السكون الطبيعي ليس يوجد للجرم السماوي فأحرى[١٧] الاّ[١٨] يوجد له السكون العشري .

والرابع هو اذا قيل محمولان على موضعين : فان كان المحمول الذي هو احرى[١٩] ان يوجد لاحد الموضوعين لا يوجد فان الذي ليس بأحرى غير موجود ، وبالعكس ان كان الذي هو احرى الاّ يوجد موجودًا فما هو احرى ان يوجد موجود ضرورة . ومثال ذلك : ان كان الخلاء احرى ان يوجد في الهواء منه في الارض ، وبالجملة في الاجسام المتخلخلة منه في الصلبة ، ثم كان غير موجود في المتخلخلة فهو في الصلبة غير موجود . وعكس هذا فان الاثبات ان كان في الصلبة موجودًا فهو في المتخلخلة .

وهذه المواضع ، كما يقول تامسطيوس ، هي مؤلفة من الشبيه والمقابل من اجل انها تتشابه بنسبتها الى الموضوع وتختلف بالاقل والاكثر ، وهي مشهورة . وابن سينا يقول : قد تكون برهانية اذا كان الاول فيها هو المتقدم بالطبع . **قلت** : وقد يظن بارسطو انه استعمله في المقالة الاولى من «السماء والعالم» حيث قال : ان كان للحركة المستديرة ضد والمستقيمة احرى ان تضادها من المستديرة ، ثم لما بيّن ان المستقيمة ليس تضادها تبيّن ان المستديرة احرى الاّ[٢٠] تضادها ؛ وكأنه اذا كان الاحرى فيها بالحقيقة كان برهانيًا ، واذا كان بالظن كان مشهورًا[٢١] .

والموضع السادس والعشرون المأخوذ من جهة التساوي اما في الحقيقة واما في الظن . وتأتلف فيه ايضًا[٢٢] ثلاثة مواضع :

احدها : اذا قيل محمول واحد على موضوعين بالسواء ، ثم كان في احدهما موجودًا ، فانه في الآخر موجود . مثال ذلك : ان كان شأن اليونانيين في قبول الحكمة كشأن البابليين ، ثم وجدت الحكمة لليونانيين ، فهي موجودة للبابليين .

والثاني ان يكون موضوع واحد يقال عليه محمولان بالسواء ، فانه اذا وجد[٢٣] احدهما وجد الآخر واذا لم يوجد أحدهما لم يوجد الآخر . مثال ذلك : ان كان حال الناس في قبولهم الفضائل الخلقية كحالهم في قبولهم الفضائل النظرية ، و[٢٤] وجدت لهم الفضائل الخلقية ، فالنظرية موجودة لهم .

والثالث ان يكون محمولان يقالان على موضوعين بالسواء ، فان كان يوجد احدهما في احدهما فالآخر يوجد في الآخر ، وبالعكس في الابطال . مثال ذلك : ان كانت حال اهل البلاد الحارة في العلوم الروحانية مثل حال اهل البلاد الباردة في العلوم الغير الروحانية[٢٥] ، ووجدت العلوم الغير الروحانية[٢٦] لاهل البلاد الباردة ، فالروحانية موجودة لاهل البلاد الحارة .

وهذه المواضع ربما كان ما يوجد فيها من الاقل والاكثر والتساوي في الحقيقة ، وربما كان في الظن والعلم ، وهي حينئذٍ[٢٧] احرى ان تكون مشهورة .

-١١-

[مواضع اخرى]

والموضع السابع والعشرون هو المأخوذ من الزيادة والنقصان ، وذلك اذا زيد موضوع ما في شيء يجعل محموله موجودًا في ذلك الشيء من غير ان يكون موجودًا فيه ، فان ذلك المحمول موجود لذلك الموضوع . مثال ذلك ان زيدت اللذة في الغذاء فجعلته خيرًا فان

اللذة خير . وكذلك ان زدنا موضوعه[١] على شيء ما ومحموله موجود فيه ، فجعل محموله في
ذلك الشيء اكثر مما كان قبل الزيادة ، فان المحمول في الموضوع . مثال ذلك : ان زدنا 30-35
اللذة في الغذاء فجعلته اكثر نفعًا ، فان اللذة نافعة . وهذا الموضع ليس ينعكس على
الابطال ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء فلم يجعله خيرًا فليس يلزم الاّ يكون ذلك
المزيد خيرًا ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء ما ابيض فلم يزدد بياضه فليس يلزم الاّ 115b-5
يكون ذلك الشيء ابيض .

والموضع الثامن والعشرون هو مأخوذ مما يقال بشريطة فيؤخذ انه مقول على الاطلاق . 10-20
وتلك الشريطة : اما ان تكون موجودة من جهة الاقل ، او الاكثر ، او الزمان ، او
الحال ، او المكان ، او غير ذلك من الشرائط . وهذا الموضع[٢] سوفسطائي ، وذلك ان ما
هو افضل من كذا او اكثر من كذا فليس يلزم ان يكون فاضلاً ولا كثيرًا باطلاق[٣] ؛
وكذلك الذي من جهة المكان فانه ليس يلزم ان يكون النافع في الاقليم الرابع نافعًا
باطلاق ، ولا النافع ايضًا في وقت ما هو نافع باطلاق ، ولا الحسن في سيرة ما هو حسن
باطلاق . وهذا الموضع ليس ينتفع به في الابطال ، فانه ليس يلزم ما لا يوجد بالاقل
والاكثر الاّ يوجد باطلاق ، وذلك ان الانسانية للانسان ليست بالاقل ولا بالاكثر وهي
موجودة له باطلاق .

قال : واذا وصف الشيء بوصف[٤] فلم يحتج فيه الى زيادة وتقييد ، فهو الموصوف
بذلك الشيء على الاطلاق . 35

فهذه هي المواضع التي عدّدها ارسطو في اثبات الشيء وابطاله على الاطلاق ، وهي
التي تضمنتها المقالة الثانية من كتابه في «الجدل» .

والحمد لله على ذلك كثيرًا[٥]

LIVRE III

مواضع مطلب المقايسات
وهي المذكورة في الثالثة[1] من كتابه

— 1 —
116a

—١—

[مواضع]

فنقول : ان هذه المقايسات بالجملة ثلاثة اصناف : اما ان يقاس محمول واحد الى موضوعين ، اعني ايّهما هو اكثر وجودًا له المحمول . مثال ذلك : ايّما آثر : الجميل او النافع ؟ وايّما الذ : العيش الذي تستعمل فيه الفضيلة او العيش الذي ينهمل فيه في الشهوات ؟ وهذا النوع من انواع المقايسة هو اكثر انواعه[2] استعمالاً ، وهو الذي يعتمده ارسطو. و[3]المواضع المعطاة في هذه المقالة انما هي بحسب هذا النوع لانه اذا تحصلت لنا المواضع التي منها يستنبط هذا النوع من المقايسة سهل[4] علينا وجود المواضع التي يستنبط بها النوعان الآخران . واحد النوعين الآخرين هو مقايسة محمولين الى موضوع واحد . مثال ذلك : ان كانت العافية لذيذة ونافعة ، فايّهما يوجد لها اكثر : المنفعة ام اللذة ؟ والنوع الثاني هو مقايسة محمولين الى موضوعين ، مثال ذلك قولنا : ان كان الحمول يستفاد به السلامة ، وصحبة الملوك يكون بها العطب ، فايّهما اكثر وجودًا : هل السلامة في الحمول او العطب في صحبة الملوك ؟ فهذه انواع مطلوبات المقايسة .

واما موضوعات هذه المطلوبات فان من وصل الينا كلامه من المفسّرين يقولون انها انما توجد في العرض لان العرض هو الذي يقبل الاقل والاكثر ؛ ويعنون بالعرض ها هنا ليس العرض الذي حدّ في المقالة الاولى من هذا الكتاب ، بل العرض الذي حدّ في اول

«كتاب المقولات» وهو المقول في موضوع لا على موضوع . واذا كان هذا هكذا فمطالب المقايسة توجد في العرض المحدود قبل ، وفي الخاصّة وفي الجنس وفي الحدّ اذا كان المحدود ليس من مقولة الجوهر.

واما ابو نصر فيرى ان مطالب المقايسة قد تكون في مقولة الجوهر ، ويحتج لذلك بما استعمله ارسطو في «كتاب المقولات» من مقايسة اشخاص الجواهر الى انواعها ايّهما احرى ان يكون جوهرًا ، وكذلك مقايسة المادة الى الصورة . وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة توجد في المطالب الخمسة ، اعني مطالب[٥] الوجود المطلق ، ومطلب العرض ، ومطلب الخاصة ، ومطلب الجنس ، ومطلب الحدّ ، وبهذا يصحّ ان يقال فيها مطالب مقايسة مطلقة كما قيل في مطالب الاثبات والابطال انها مطالب مطلقة ، الا ان اكثر هذه المقايسة انما توجد في العرض المحدود في المقالة الاولى من هذا الكتاب . ولذلك نجد ارسطو عدّد مطالب المقايسة في مطالب العرض ، ولعلّه ايضًا فعل ذلك من قبل ان بمعرفة كثير من مواضع هذه تحصل مواضع المقايسة المطلقة كما ان بمعرفة مواضع العرض تحصل معرفة المطالب المطلقة ، اعني التي يطلب فيها الوجود اولاً وجود فقط . وهذه المطالب التي تقال بالمقايسة : منها ما تطلب في الامور الطبيعية والآلاهية ، ومنها ما تطلب في الامور الارادية واكثر ما تستعمل في هذا الجنس . والمواضع المعدّدة ها هنا : منها ما هي عامة نحو جميع الامور كانت طبيعية او ارادية ، ومنها ما هي خاصة بالمؤثرات ، ومنها ما هي عامة لجميع انواع المقايسة على اي نحو كانت ، اعني اما من جهة التقدم ، واما من جهة الفضل ، واما من جهة الشرف ، واما من جهة الخسّة ، واما ايّ نوع كان من انواع المقايسة .

وينبغي ان تعلم انه ليس يطلب هذا الطلب في الاشياء المتباعدة جدًا ، مثل قول القائل : ايّما آثر : السعادة او الغنى[٦] ؟ لكن[٧] انما يكون هذا الطلب في الاشياء المتقاربة التي يلحقنا فيها الشك ايّهما افضل . وبالجملة فالحال في هذا النوع من الطلب كالحال في سائر المطالب ، فكما انّا لسنا نطلب على كذا موجود لكذا او غير موجود اذا كان ذلك بيّنًا بنفسه ، كذلك لا نطلب ها هنا هل كذا آثر من كذا اذا كان التفاضل بينهما ظاهرًا بنفسه . وينبغي ان نتأمل في هذه المواضع ثلاثة اشياء : احدها ايّها خاص بالمؤثرات وايّها عام لجميع ما يقال بالمقايسة ؛ والثاني ايّها هو المأخوذ من جوهر الشيء والمأخوذ من الاشياء

التي من خارج او من الاشياء المتوسطة التي بين هذين ؛ والثالث ايّها منها يصلح ان يستعمل في البرهان وايّها لا . وتامسطيوس يقول انه عرض لهذه المواضع ان تكون صعبة القسمة لتشابهها وقلّة ظهور الفرق بينها .

فأول هذه المواضع التي ابتدأ منها ارسطو هو ان ما كان اطول زمانًا و[8]اكثر ثباتًا فهو آثر مما كان اقصر زمانًا واقل ثباتًا . وهذا الموضعان عامان لجميع المسائل التي تجري على جهة المقايسة ، والاول مأخوذ مما من خارج وهو طول الزمان ، والثاني مأخوذ من جوهر الشيء وهو الثبات وهو مشهور ، فانه ليس النسر آثر من الانسان وان كان اطول زمانًا منه يقال ان صحّ ذلك .

والموضع الثالث هو ان ما يختاره ويفضله الرجل الفاضل ، او الشريعة ، او العلماء ، او 15-20
ما يختاره اكثر الناس او اكثر اهل صناعة ما ، او ما يختاره الجميع ويتشوقه الكل فهو افضل . وهذا الموضع مأخوذ من الامور التي من خارج اذ كان مأخوذًا من الشهادة ، وهو مشهور عام .

والموضع الرابع هو ان الافضل ما كان في العلم الافضل مثل ما يوجد في العلم الالهي[9] . وكذلك ما كان موجودًا في الشيء الافضل فهو افضل وآثر ، مثل ان ما هو موجود لله تعلى آثر مما يوجد للانسان . وكذلك ما يخصّ الافضل افضل وما كان من الامور التي هي افضل واقدم فهو افضل ، مثل ان الصحة افضل من الجمال لان الصحة في الاعضاء التي هي افضل . وهو عام لجميع مسائل المقايسات ، وهو مأخوذ من الاشياء المتوسطة ، فانه ليس هو مأخوذًا من الامور التي من خارج ولا من الامور انفسها وهي مشهورة ، وهذه وان كانت مواضع كثيرة فقوتها قوة موضع واحد .

والموضع الخامس وهو ان كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على انه[10] موجود في ذلك الجنس وداخل تحته فهو افضل مما ليس هو جزءًا من ذلك الجنس . مثال ذلك ان
العدالة لما كانت جزءًا من الفضيلة ونوعًا من انواعها كانت افضل من العادل وهو مأخوذ 25
من الامور انفسها وهو عام نحو انواع المقايسات . وهو موضع يشبه ان يكون صحيحًا اذا اخذ المحمول للموضوع من طريق ما هو ، مثل ان يؤخذ العادل بما هو عادل لا بما هو شيء آخر .

والموضع السادس هو ان المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره ، مثل ان الصحة آثر من الرياضة لان الرياضة مؤثرة من اجل غيرها والصحة من اجل ذاتها . والمؤثر 30-35 ايضًا بذاته آثر من المؤثر بالعرض ، مثل ان كون الاصدقاء عدولاً آثر من كون الاعداء عدولاً فان ذلك في الاصدقاء مؤثر بالذات ، ولذلك كما[11] يقول ارسطو يؤثر هذا المعنى فيهم ولو كانوا بالهند ، فاما الاعداء فانما تؤثر عدالتهم لئلا[12] يلحقنا منهم ضرر ، ولذلك لو كانوا بحيث لا يلحقنا منهم ضرر لم يؤثر ذلك . وما كان بالطبع مؤثر فهو آثر مما ليس بالطبع ، مثل ان العدالة آثر من العادل لان العدل بالطبع نافع والعادل بالاكتساب . وما كان مؤثرًا على الاطلاق آثر مما هو مؤثر عند انسان ما ، او في وقت ما ، او حال ما ، او مكان ما ، فان الغذاء مؤثر على الاطلاق واما الدواء فمؤثر[13] في وقت ما . وقوة هذه المواضيع واحدة ، وثامسطيوس يقول هي مأخوذة من الامر نفسه وهي خاصة بالمؤثرات .

والموضع السابع هو ان ما كان سببًا للخير بذاته آثر مما هو سبب له بالعرض ، كالفضيلة 116b التي هي آثر من البحث لان تلك سبب للسعادة بذاتها وذلك بالعرض . وكذلك الامر في الضد وذلك ان الذي هو سبب للشر بذاته يتجنب اكثر مما هو سبب له بالعرض . 5

والموضع الثامن هو ان الغاية آثر مما يسوق الى الغاية ، وان كان امران يسوقان اليهما فاقربهما اليها آثر ، والذي يسوق الى الامر الآثر آثر . مثال ذلك ما ينتفع في السعادة آثر مما 10-15 ينتفع به في الادب ، وما يسوق الى المعاش انفع مما يسوق الى الجميل . وهذا الموضع عام لجميع انواع المقايسات .

والموضع التاسع هو ان الممكن اثر مما ليس بممكن وهو خاص بالمؤثرات . مثال ذلك ان صناعة الطب آثر من الكيمياء .

والموضع العاشر متى كان شيئان فاعلان فان الذي غايته افضل فهو آثر . مثال ذلك ان الرياضة فاعلة الصحة ، والتعلّم فاعل الحكمة ، فالتعلم افضل من الرياضة . وهو 20-25 عام .

والموضع الحادي عشر هو من مقايسة فاعلين الى غايتين ، فان كان فضل الغاية على الغاية اكثر من فضلها على فاعلها فان فاعل الغاية الفاضلة آثر من الغاية المفضولة . مثال

ذلك : ان كانت السعادة تفضل الصحة باكثر من فضل الصحة على فاعلها فان فاعل السعادة آثر من الصحة . وذلك انه لما كان نسبة فاعل السعادة الى السعادة نسبة فاعل 30-35 الصحة الى الصحة ، وكان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على فاعلها ، وكان فضل الصحة على فاعلها كفضل السعادة على فاعلها ، كان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضلها على فاعلها . واذا كان ذلك[١٤] كذلك كان فاعل السعادة 117a افضل من الصحة ، لانه اذا كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة مختلفة كان الذي النسبة اليه اصغر اعظم من الذي النسبة اليه اعظم . وهذا الموضع عام لجميع مسائل المقايسات .

-٢- 2 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثاني عشر هو مأخوذ من اللوازم . وذلك انه اذا كان شيئان متقاربين ، ولم 5-10 يمكنا ان نبيّن ان احدهما يفضل الآخر في شيء اصلاً من جواهرهما ، فينبغي ان ننظر في توابعهما ، وذلك ان الذي يتبعه خير اكثر هو آثر والذي يتبعه شر اقل فهو آثر . مثال ذلك سهولة الفعل وسهولة الانفعال ، فان الذي يتبع سهولة الفعل هو ان يغلب وسهولة الانفعال ان يغلب ؛ ومثال ما يتبعه شر اقل العيش في الخمول والعيش في الظهور ، فان الذي يتبع[١] العيش في الخمول التهاون ويتبع العيش في الظهور الحسد . والتابع للشيء ربما كان منه متقدم ومنه متأخر ، مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم ، فان الجهل بما يتعلّمه متقدم عليه والعلم به متأخر عنه . والتابع بآخرة في اكثر الامر افضل ، فينبغي ان نأخذ من التوابع انفعها ، اعني ان كان الانفع المتقدم اخذناه . وهذا الموضع خاص 15 بالمؤثرات وهو ضروري .

والموضع الثالث عشر هو ان الخيرات التي هي اكثر آثر من التي هي اقل اذا كان الاقل داخلاً تحت الاكثر ، وهو مشهور . وهو يكذب اذا كان احد الخيرين[٢] من اجل الآخر ، فانه ليس يصدق ان[٣] مجموعهما آثر من احدهما . مثال ذلك قولنا : « ان يصحّ »

و «الصحة» فان مجموعيهما ليس آثر من الصحة ، وذلك ان «ان يصح» انما يؤثره 20
من اجل الصحة . فينبغي ان يشترط في هذا الموضع شرطان : احدهما ان يكون الاقل
داخلاً تحت الاكثر ، فانه ليس يلزم ان يكون الاكثر من الدراهم آثر مما هو اقل منها من
الدنانير ، والشرط الثاني الاّ[4] تكون الاشياء القليلة المحصورة كمالاً للاشياء الحاصرة
الكثيرة ، او الحاصرة بعضها كمال وبعضها نحو الكمال .

والموضع الرابع عشر وهو ان ما كان مع لذة آثر مما يكون بغير لذة . مثال ذلك الدواء
الحلو مع الدواء المر ، وان كان كلاهما نافعين . والذي بغير اذى[5] آثر من الذي مع
اذى[6] ، مثل ان المسيغ[7] الطعم آثر من المرّ. 25-30

والموضع الخامس عشر وهو ان كل واحد من الاشياء مما له وقت يخصه إذا وجد
في وقته آثر منه اذا وجد في غير وقته ، مثل[8] الرئاسة في الشيخوخة آثر منها في الشباب ،
وكذلك الحكمة ؛ واما الشجاعة فالامر فيها بالعكس وذلك ان الضرورة الى فعل
الشجاعة في الشباب اكثر ، وكذلك العفّة .

والموضع السادس عشر وهو ان ما كان انفع في اكثر الاوقات فهو آثر من النافع في 35
وقت ما . مثال ذلك الشجاعة والعدل والعفة ، فان العدل والعفة نافعان في جميع
الاوقات ، والشجاعة نافعة عند وجود الاعداء وهو ضروري .

والموضع السابع عشر وهو ان الشيء اذا وجد لنا لم نحتج الى الشيء الآخر فهو آثر من
الذي اذا وجد لنا احتجنا الى ذلك الاول . مثال ذلك العدل والشجاعة ، فان الناس
كلهم اذا كانوا عدولاً لم ينتفع بالشجاعة واذا كانوا شجعانًا انتفعوا بالعدالة واحتاجوا 117b
اليها . وهو برهان ما[9] مأخوذ من الامور انفسها .

والموضع الثامن عشر وهو مأخوذ من الفساد والاطراح والترك والكون[10] والاقتناء
والتضاد ، فان الامور التي يتجنب فسادها اكثر هي آثر ؛ وكذلك الامر في الترك 5
والاطراح ، وذلك ان ما كان اطراحه وضده يتجنب اكثر فهو آثر . والامر في الكون
والاقتناء بعكس ذلك فان الاشياء التي كونها واقتناؤها آثر هي آثر . وهذا الموضع جمع
اشياء كثيرة بعضها مأخوذ من الاشياء التي من خارج وهو مقنع ، وذلك انه ليس يلزم ان

كان العمى يتجنب اكثر من ضعف البصر ان يكون البصر آثر من حدّة البصر. واما اذا كان المصيّر في هذا الموضع والنقلة من الكون الى الكائن ، ومن الفساد الى الفاسد[11] ، او من التكون الى الكون ، ومن الطريق الى الفساد[12] الى الفساد نفسه ، فانه يكون ادخل في الامر نفسه وادخل في ان يكون علميًا من قبل ان النقلة ليست تكون حينئذٍ من المتقابلات لكن[13] من الامور القريبة من جوهر الشيء. مثال ذلك انه ان كان «ان يصحّ» آثر من «أن يمرض» فالصحة آثر من المرض. وكذلك اذا لم يكن هنالك تضاد اصلاً ، وذلك انه ان كان «ان يبني»[14] خير من «ان يخيّط» فالبناية خير من الخياطة.

10 والموضع التاسع عشر وهو ان ما كان اقرب الى الخير فهو افضل ، والشيء الذي هو اكثر شبهًا بالشيء الافضل هو افضل. وهذا يكون على ضربين : اما مقايسة اثنين الى واحد بمنزلة قولنا : ان التهوّر افضل من الجبن وذلك انه اشبه بالشجاعة التي هي افضل من الجبن ؛ واما مقايسة اثنين الى اثنين بمنزلة قولنا : ان الفضائل النظرية افضل[25] من الشكلية. وذلك ان تلك اشبه بالامور الملكية وهذه اشبه بالانسانية. وهذا الموضع عام لجميع انواع المقايسات وهو مأخوذ من الامور التي من خارج ومشهور غير برهاني. 15 وذلك انه ليس يمتنع ان يكون الاشبه بالافضل ليس اشبه به من جهة ما هو افضل ، بمنزلة ما نقول ان القرد اشبه بالانسان من الفرس وليس القرد افضل من الفرس. وكذلك لا يمتنع عند مقايسة امرين بأمرين ان يكون الشبيه بالافضل شبهه يسير والآخر الذي يشبه الاخس يكون شبهه كثيرًا ، او ان[16] يكون احدهما يشبه الافضل من جهة ما هو اخس والآخر يشبه الاخس من جهة ما هو افضل.

20-25 والموضع العشرون هو ان ما كان اظهر واشهر فهو آثر مما هو في ذلك المعنى اقل. وهذا الموضع مأخوذ من الشهادة وهو كاذب في اشياء كثيرة ، وذلك انه يصير الخطيب آثر من المهندس والفقيه من الفيلسوف.

والموضع الحادي والعشرون هو ان ما كان اصعب اقتناء فهو آثر ، وذلك انّا كما يقول ارسطو اذا اقتنينا ما لا يسهل وجوده[17] كان سرورنا به اكثر. وينبغي ان تؤخذ صعوبة الاقتناء في الاشياء المؤثرة والاّ فكثير من الاشياء الصعبة ليست مؤثرة فضلاً عن ان تكون آثر من غيرها ، وذلك انه ليس الصعود على الجبال آثر من المشي في المستوى من الارض.

والموضع الثاني والعشرون هو ان ما كانت مشاركته للاشياء الرديّة اقل ، او ما كان عادمًا لها ، هو آثر مما كان لها مشاركًا اوكان اكثر مشاركة . وذلك ان من[١٨] لم يلحقه شيء من المكروه آثر مما لحقه ، وما لحقه اقل آثر مما لحقه اكثر . وهذا الموضع يمكن[١٩] ان يؤخذ خاصًا وعامًا في جميع الاشياء التي لها اضداد[٢٠] كالصحة وغيرها اذا كانت غير مشاركة لاضدادها اوكانت مشاركتها اقل اذا كان مالها في طبيعتها الخاصية اكثر . وهذا الموضع[٢١] داخل تحت المواضع المأخوذة من المتقابلات .

والموضع الثالث والعشرون هو ان ما كان افضل من شيء آثر على الاطلاق فان المتقدم في الفضل في ذلك الجنس افضل من الذي في[٢٢] الجنس الآخر المفضول . مثال ذلك انه[٢٣] ان كان الانسان افضل من الفرس باطلاق فان المتقدم من الناس في الفضل افضل من المتقدم من الخيل في الفضل . وعكس هذا ان كان المتقدم في هذا الجنس في الفضل افضل من المتقدم في جنس آخر فان الجنس افضل من الجنس . وانما صار هذا الموضع مقنعًا للمناسبة المأخوذة من التساوي ، وذلك انه لما كانت نسبة الجنس الى الجنس كنسبة الافضل في هذا الجنس الى الأفضل في الجنس الآخر امكن ان يقنع ، لكن[٢٤] قد يظهر انه ليس ببرهان[٢٥] فان الموت الفاضل في الغاية كموت الشهداء عندنا افضل من المشي الفاضل في الغاية كالسعي الى الحج او الى غير ذلك من العبادات الفاضلة . غير انه ليس يلزم ان يكون الموت على الاطلاق افضل من المشي على الاطلاق ، وذلك ان الفضيلة في الموت ليست له من جهة ما هو موت وانما هي[٢٦] لمختار الموت بحال كذا وهو الشهيد . وهذا الموضع هو عام للمؤثرات وغيرها .

118a **والموضع الرابع والعشرون** هو ان ما يشترك فيه الاصدقاء آثر مما ليس يشتركون فيه ؛ وبهذا كانت الفضيلة آثر من الصحة ، واليسار افضل من النسب ، والادب آثر من اللذة . وايضًا ما يجب ان نفعله بالصديق اكثر من سائر الناس آثر مما يجب ان نفعله بجميع الناس وبمن اتفق ، وذلك ان الذين نؤثرهم بالمحبة[٢٧] قد نختار لهم تعليم الحكمة ، فاما بذل المال فنختاره لمن اتفق من المحاويج . وهذان الموضعان خاصان بالمؤثرات وقوتهما[٢٨] واحدة ، وذلك ان الامر يقول ارسطو من[٢٩] انه ولا انسان من الناس يؤثر عندما تحصل له سائر الخيرات ان يعيش بلا اصدقاء اذ كانت الامور التي فيها التشارك معهم آثر مما يتوحد به . وهذا الثاني هو اشد اقناعًا من الاول ، وذلك ان الاول يجعل اليسار آثر

من الصحة ، وكأن هذا الموضع الثاني مضاد[٣٠] للاول وذلك ان العام في الأول هو الآثر من الخاص وفي الثاني الخاص آثر من العام .

والموضع الخامس والعشرون هو ان الاشياء التي توجد من جهة الافضل آثر من الاشياء التي توجد من جهة الضرورة . ونعني بالشيء الذي يوجد من جهة الافضل ما كان ليس ضروريًا في وجود الشيء المتصف به وانما وجوده له على جهة التمام والكمال ، بمنزلة الجمال في الاعضاء . ونعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن ان يوجد الشيء خلوًا منه ، مثل وجود الاعضاء الاصلية للانسان . وينبغي ان تعلم ان الافضل في طبيعته غير الآثر[٣١] عندنا ، وذلك انه ليس يلزم ان يكون ما كان افضل في طبعه ان يكون آثر عندنا ، فان التفلسف ليس بآثر من اقتناء المال للفقير لان الحاجة للمال آثر عنده . فاذا اريد بالآثر ما هو عندنا لا ما هو في نفسه امكن في هذا الموضع ان يصدق وان يكذب : اما صدقه فان جودة العيش آثر من العيش ، وجودة العيش موجودة لنا من جهة الافضل والعيش من جهة الضرورة ؛ واما كذبه فلأن الحكمة ليست آثر عند العليل من الصحة . واما ان اريد ها هنا بالآثر ما هو في طبعه آثر ، وهو الذي يدل عليه بالافضل ، فهو صحيح ؛ وان اريد بالآثر الآثر عندنا ، يكاد[٣٢] ان يكون الضروري آثر عندنا ، والذي من الافضل افضل .

والموضع السادس والعشرون هو ان ما لا يمكن فيه ان يكتسب[٣٣] من غيره آثر مما يمكن ان يكتسب[٣٤] من غيره ، كحال العدالة عند الشجاعة . وهذا الموضع قد يكذب فانه يصير به الجمال آثر من الادب .

والموضع السابع والعشرون هو ان ما كان مؤثرًا بغير هذا الشيء آثر مما ليس هو[٣٥] مؤثرًا الا به . مثال ذلك ان الحفظ ليس هو مؤثرًا بغير فهم ، والفهم مؤثر دون حفظ . وقوة هذه المواضع قوة واحدة وهو ان الاخص مقدم في الشرف على الأعم .

والموضع الثامن والعشرون وهو انّا[٣٦] متى جحدنا احد امرين ليظن بنا ان الثاني موجود لنا ، فان الذي نريد ان يظن بنا انه موجود لنا آثر . مثال ذلك انّا نجحد الاجتهاد والدرس ليظن بنا انّا اذكياء . وهذا الموضع هو من الامور التي من خارج .

والموضع التاسع والعشرون هو ان الشيء الذي يكثر الجمهور تأنيب من يستثقله ويستكرهه[٣٧] آثر من الشيء الذي لا يكثر الجمهور ذم من يستثقله ، والشيء الذي لا يكثر الجمهور تأنيب من شق عليه فقده آثر من الشيء الذي يكثر الجمهور لوم[٣٨] من شق عليه فقده .

— 3 — **-٣-**

[مواضع اخرى]

والموضع الثلاثون هو ان ما كان من الاشياء التي تحت نوع ، وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع ، هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة . مثال ذلك ان الانسان الفاضل آثر من المتوسط والخسيس . واذا كانت الفضيلة لكليهما فان الآثر هو الذي هي له اكثر ، مثال ذلك ان ارسطو آثر من افلاطون . وهذا الموضع هو مأخوذ من الامر نفسه وهو برهاني وليس هو خاصًّا بالمؤثرات بل مطابق لكل مقايسة .

والموضع الحادي والثلاثون هو انه اذا كان امران ، وكان احدهما يصيّر الشيء الذي يحضره بحضوره[١] خيرًا ، فهو آثر من الذي لا يصيّر غيره بحضوره خيرًا ؛ فان السخن الذي يسخّن غيره آثر مما لا يسخّن غيره . بهذا الموضع تصير الفضيلة آثر من اليسار . وهذا الموضع عام في كل مقايسة ، وهو مأخوذ من الامور انفسها .

والموضع الثاني والثلاثون هو مأخوذ من التصاريف والنظائر والاستعمالات والافعال والاعمال ، وهو من المواضع المشتركة لجميع انواع المطالب الخمسة . مثل[٢] ان كان العدل آثر من الشجاعة فالعادل آثر من الشجاع .

والموضع الثالث والثلاثون وهو انه اذا كان شيئان احدهما اجود من شيء واحد بعينه 118b
والآخر اقل جودة فالاجود آثر . مثال ذلك لما كان العلم يفضل عل الاحساس اكثر من فضل الظن الصواب عليه ، كان العلم افضل من الظن . وهو برهاني ، وهو من مقايسة اثنين الى واحد[٣] ، وهو عام .

والموضع الرابع والثلاثون وهو ان ما كانت زيادته آثر عن زيادة غيره فهو آثر. مثال ذلك ان المحبة آثر من المال ، وذلك ان زيادة المحبة آثر من زيادة المال. وقوة هذا الموضع قوة الموضع الذي قيل فيه متى كانت فضيلة الجنس آثر من فضيلة جنس آخر ، فان الجنس آثر من الجنس.

5 **والموضع الخامس والثلاثون** وهو ان الامر الذي يختاره الانسان على انه شبيه به ومرغوب فيه لنفسه[4] آثر مما يختاره على انه ليس بشبيه به ، او على انه مرغوب فيه بتوسط شيء آخر ، بمنزلة ما ان الاصدقاء آثر من المال.

10-15 **والموضع السادس والثلاثون** هو مأخوذ من الزيادة ، وهو متى كان امران فزيدا[5] على شيء واحد بعينه فكانت الجملة آثر مع احدهما منها مع الآخر فهو آثر من الآخر ، وما نقص احدهما من شيء واحد بعينه فجعل الجملة انقص فهو آثر. وينبغي ان يتوقى في الزيادة ان يكون الشيء الموضوع لها ، اعني الامر المزيد عليه ، يستعمل احد المزيدين ولا يستعمل الآخر ؛ فان النجار ان كان آثر بوجود المنشار له منه بوجود المنجل له فليس يلزم ان يكون المنشار آثر من المنجل ، وذلك ان المنجل لا يستعمله النجار. وتامسطيوس وثاوفرسطس يريان ان قوة هذا الموضع ظاهرة جدًا وذلك ان الامر الاعظم هو الذي يصير به شيء واحد اعظم. واذا نقص منه يصير[6] بنقصانه اقل. وهو عام في جميع مطالب المقايسة.

20 **والموضع السابع والثلاثون** وهو انه متى كان امران احدهما يؤثر من اجل نفسه والآخر يؤثر من اجل الظن ، فالمؤثر من اجل نفسه آثر. وحدّ المؤثر عند الظن هو ما لا يحرص احد على فعله اذا تحقق انه لا يعلم احد فعله ذلك. وقد يكون في غير الامور الارادية ، بمنزلة ما ان الصحة افضل من الجمال. وهو برهاني مأخوذ من جوهر الشيء ، وهو داخل في المواضع التي يقاس بها بين الامر من اجل ذاته وبين الامر الذي من اجل شيء آخر.

25 **واما** الموضع الذي يتلوه ، وهو الذي يقال فيه ان ما كان اختياره لاجل ذاته ولاجل الظن آثر مما كان اختياره لاجل احدهما ، هو ايضًا داخل في الموضع الذي يقال فيه ان ما كان اكثر خيرات آثر مما قال.

واما الموضع الثامن والثلاثون وهو قوله : وينبغي ان نميّز[7] على كم جهة يقال المؤثر ، فانه يقال على ثلاثة معان : على النافع واللذيذ والجميل . فالجميل هو المؤثر بالطبع ، والمؤثر عند واحد من الناس من هذه غير المؤثر عند الآخر ، فان الجميل آثر عند الحكماء ، والنافع آثر عند مدبّري[8] المدن ، واللذيذ آثر عند المترفة . فمتى اردنا ان نبيّن في شيء انه
آثر من غيره فينبغي ان نقسم على كم وجه يقال المؤثر ، فان وجدناه يفضل صاحبه في 30
جميعها ، او اثنين منها ، او في واحد ، حكمنا انه آثر منه . وهذا الموضع هو مأخوذ من القسمة ، وهو خاص بالمؤثرات .

و[9]**الموضع التاسع والثلاثون فهو** ان ما كان ضده يتجنب اكثر من الضد الآخر
فهو آثر[10]. مثال ذلك ان الصحة آثر من الجمال لان المرض يتجنب اكثر مما يتجنب 35
القبح . وهو داخل تحت مواضع المتقابلات ، وقد سلف جزئيات منها في هذه المقالة .

واما[11] الموضع الاربعون فهو[12] ان ما كان يؤثره الانسان ويتجنبه على مثال واحد اقل في الايثار مما هو مختار فقط غير متجنب .

فهذه جملة جميع المواضع التي عدّدها ارسطو قد نقلناها على حسب ما تأدى لنا فهمه ، وفيها نظر .

— 4 —   — ٤ —

[تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة]

قال : وهذه المواضع باعيانها يبيّن[1] منها ان الشيء مؤثر فقط ، وذلك انه اذا تبيّن انه 119a-5
آثر من غيره تبيّن انه مؤثر ، وذلك انه اذا نزع فضل احدهما على الآخر بقي كلاهما فاضلاً . وفي بعض الاشياء نعلم من نفس المقايسة ان الشيء مؤثر[2] : اما كلاهما او احدهما ، بمنزلة من قال ان هذا آثر من هذا لان هذا خير بالطبع والآخر ليس بالطبع ،
فان من قبل كونه خيرًا بالطبع يعلم انه مؤثر فقط . 10

— ٥ — — 5 —

[تعميم المواضع السالفة]

وينبغي ان نأخذ هذه المواضع ما امكننا اخذاً كليًّا بنقلها من الآثر الى الاعظم والاكثر. وذلك يكون بأن نحرّف اللفظ فيها تحريفًا يسيرًا ، فانه اذا اخذت بهذا الوجه 15-20 كانت نافعة في اشياء كثيرة . ومثال ذلك ان قولنا : ما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع ، اذا اخذنا بدله ان ما كان بالطبع بحال ما فهو اكثر في تلك الحال مما امكن[٢] بتلك الحال بغير الطبع ، كان هذا الموضع عامًا في اشياء كثيرة غير الاشياء المؤثرة ودخل تحته عدة مواضع كثيرة من التي تقدمت . وكذلك قولنا : ما كان اقل مخالطة للضد فهو آثر ، اذا اخذنا بدله ما كان اقل مخالطة للضد في كونه بحال ما فهو اكثر[٣] في تلك 25-30 الحال ، كان هذا الموضع ايضًا عامًا لاشياء كثيرة من غير المؤثر[٤] مثل ان كل ما كان الشيء الابيض اقل مخالطة للاسود كان اشد بياضًا . وكذلك يمكن ان نأخذ هذا العموم في موضع الزيادة والنقصان وفي كثير من المواضع التي سلفت ، وهذا يدلّ عنده[٥] انّ احرى ما قيل فيه موضع هو ما لم يؤخذ مقدمة في قياس جزئي .

— ٦ — — 6 —

[تطبيق المواضع السالفة على الجزئي]

قال : وهذه المواضع كما تستعمل في الاثبات والابطال في المسائل الكلية كذلك تستعمل في ابطال الجزئية واثباتها ، وذلك ان من ابطل الكلي فقد ابطل الجزئي ، ومن 35 اثبت الكلي فقد اثبت الجزئي . وايضًا فان المواضع العامة الشريفة مثل التي[١] تكون من المتقابلات ، ومن الاولى والاحرى ، ومن النظائر ، ومن التصاريف ، قد تستعمل في اثبات الجزئي وابطاله كما تستعمل في اثبات الكلي وابطاله ، وذلك ان الشهوة في هذه 120b... المواضع في هذا المعنى هي واحدة .

LIVRE IV

القول[1] في مواضع الجنس وهي المذكورة في المقالة الرابعة

— 1 —

10...

— ١ —

[مواضع]

ومواضع الجنس بالجملة هي نافعة في الحدود . وذلك ان الحدود تأتلف كما قيل من جنس وفصل . وهو في هذه المقالة يضيف مواضع الفصل الى مواضع الجنس لقلّتها . واكثر[2] ما يستعمل الجدليون البحث عن الشيء انما هو : هل هو موجود فقط ام ليس بموجود ؟ فاما هل هو موجود جنسًا او خاصة او حدًّا فانما يستعملون ذلك اقله . الاّ ان البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة وفي صناعة البرهان ، وذلك انه يمكننا من هذه المواضع ان نلتقط المواضع البرهانية .

واسطقسات هذه المواضع كما يقول تامسطيوس اربعة :

اولها ان يكون الجنس غير مفارق للشيء الذي هو جنس له بل يكون حمله عليه ضروريًا ، فانه ان كان مفارقًا كان عرضًا .

والثاني ان يكون يحمل على كل موضوعه مثل حمل الحيوان على كل الانسان ، فانه ان حمل جزئيًا كان ايضًا عرضًا .

والثالث ان يكون يفضل في الحمل على الموضوع ، اعني ان يكون اعم منه لا مساويًا له[3] كفضل الحيوان على الانسان ، فانه ان كان مساويًا كان خاصة او فصلاً .

والرابع ان يكون محمولاً على الموضوع من طريق ما هو ، فانه ان لم يكن من طريق ما هو كان عرضًا[٤] .

فمتى نقص الجنس واحدًا من هذه الشروط الاربعة نقص[٥] ان يكون جنسًا ، وليس يصحّ كونه جنسًا الا بوجود جميعها له . ولذلك كان ابطال الجنس اسهل من اثباته ، فانه قد يحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير ان يكون جنسًا لكن[٦] يكون اسمًا يبدل مكان اسم او قولاً يبدل[٧] مكان اسم ، مثل قولنا في جواب ما هو الخلاء انه مكان لا جسم فيه . ولا يكفي ايضًا فيه[٨] ان يكون غير مفارق ، ولا ان يفضل على موضوعه ، او ان يكون محمولاً على الكل ، من قبل ان كثيرًا من الاعراض بهذه الصفات .

فأول المواضع التي ذكرها ارسطو ان يقسم النوع الذي حمل عليه الشيء على انه جنس له . فان الفينا بعض الانواع او الاشخاص التي ينقسم اليها ذلك النوع ليس 120b-15 محمولاً عليه ذلك الشيء الذي وضع انه جنس تبيّن انه ليس بجنس ، اذ كان من شرط[٩] الجنس ان يحمل على كل النوع . مثال ذلك ان وضع واضع ان الخير جنس للذة ، فقسمنا اللذة الى انواعها ، فألفينا بعضها ليس خيرًا ، فبيّنا من ذلك ان الخير ليس بجنس للذة . وهو موضع برهاني مأخوذ من جوهر الشيء . وتأليف الشكل القياسي في هذا الموضع في الضرب الثاني من الشكل الثاني . مثال ذلك ان نقول : الخير ليس يحمل على كل اللذة التي اخذت نوعًا له حملاً كليًا ، والجنس هو الذي يحمل على نوعه حملاً كليًا ، فينتج[١٠] بعكسين ان الخير ليس بجنس للذة[١١] . وبالجملة فلا بدّ في هذا 20 الموضع ان يرتب لفظ الجنس في القياس.

والموضع الثاني ان كان الموضوع جنسًا لا يحمل على ما وضع انه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس ، كما يحمل الابيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، فان الابيض ليس يدل على ما هو الثلج ولا المتحرك من ذاته على ما هي النفس . وهذا 25 الموضع برهاني من جوهر الشيء ، وذلك انه جزء مما اخذ في حدّ الجنس .

والموضع الثالث هو ان ننظر ما وضع جنسًا ، فان كان ينطبق عليه حدّ العرض فليس 30 بجنس ، اعني ان يوجد للموضوع والا[١٢] يوجد ، كالحركة للنفس وذلك انه قد يمكن ان تتحرك والا[١٣] تتحرك . والجنس غير مفارق . 35

والموضع الرابع هو ان نتأمل ما وضع جنسًا ونوعًا ، فان لم نلفهما في مقولة واحدة
ابطلنا ان يكون جنسًا . مثال ذلك من وضع ان الابيض جنس[14] للقلق والثلج ، فان
القلق والثلج في مقولة الجوهر والابيض في مقولة الكيف . وهذا الموضع برهاني في الابطال 121a-5
وذلك ان الجنس اذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من
طريق ما هو. والشكوك التي تلحق في ذلك في مقولة المضاف من بين سائر المقولات فقد[15]
تقصّي فيها الكلام في «كتاب المقولات» ، فانه يظن هنالك ان اشياء من الكيفية
واجناسها من المضاف كالكتابة والنحو اللذين جنسهما العلم . وانما عرض ذلك لان طبيعة
المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها فربما دلّ على النوع باسم المقولة الموضوعة
للاضافة ، ودلّ على الجنس بالاسم الدال على معنى الاضافة ، فتتحيّر كيف يكون نوع
واحد في مقولة وجنسه في مقولة ، وذلك انما عرض من قبل التسمية .

والموضع الخامس هو ان ننظر فان كان حدّ النوع يصدق على الجنس كما يصدق حدّ 10-15
الجنس على النوع فما وضع جنسًا فليس بجنس ، وذلك ان الجنس يجب ان يجعل على
اكثر من النوع . ومثال ذلك من جعل الواحد جنسًا للموجود ، وذلك ان كل[16] ما يصدق
عليه موجود يصدق عليه واحد ، وكذلك من جعل الكثرة جنسًا للعدد .

والموضع السادس هو ان كان[17] ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الانواع 20-35
التي ينقسم اليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ، ولا هو مشارك[18] لها ، فما وضع
جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك من وضع الحركة جنسًا للذة ، فان كانت اللذة ليست
بنقلة ، ولا استحالة ولا نمو ، ولا كون ، ولا واحدة من الانواع التي ينقسم اليها كل واحد
من انواع الحركة فالحركة ليست بجنس للذة . وانما كان هذا الموضع برهانيًا لان من
ضرورة ما يحمل عليه الجنس ان يحمل عليه شيء من انواع الجنس ، او يكون واحدًا من
انواع الجنس ، والاّ كان محمولاً عليه حمل العرض ، فكأن هذا الموضع[19] راجع الاّ انه
نقصه الحمل من طريق ما هو.

و[20]**الموضع السابع** فهو ان ننظر ان كان النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس 121b
فليس بجنس . مثال ذلك من وضع الموجود جنسًا للمظنون فان المظنون اعم من الموجود .
وكذلك ايضًا ان كان الجنس والنوع يقالان بالسواء ، مثل من يضع المبدأ جنسًا للاول 5

فانه متى وجد النوع بأحد هذين الحالين[٢١] لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا[٢٢] له ، اعني ان
وجد اما مساويًا للجنس واما ان يفضل عليه . وهذا الموضع راجع الى الاصل الذي 10
قيل[٢٣] فيه ان الجنس يفضل على النوع .

والموضع الثامن هو ان ننظر ما وضع انه جنس لصنف ما ، فان ألفيناه ليس جنسًا 15
لواحد من الاشياء التي لا تختلف بالنوع ، اعني اصناف ذلك النوع ، لم يكن ما وضع
جنسًا جنسًا ، فان الفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع ، وذلك ان هذا الموضع
يكون للاثبات والابطال . مثال ذلك في الاثبات ان الحيوان ان كان جنسًا للصقلب فهو
جنس لجميع اصناف الناس ؛ ومثال ذلك في الابطال من وضع ان ما لا ينقسم جنس
للخطوط التي لا تجزئ ، وذلك ان غير المنقسم لا يصدق على الخطوط المتجزئة وغير 20
المتجزئة نوع واحد . وكون هذا الموضع برهانيًا في الابطال بيّن مما تقدم ، فان الجنس
واحد بعينه لجميع الاشياء الواحدة بالنوع وان كان لبعضها فهو لكلها لانه انما هو جنس
للبعض من جهة ما هو جنس للكل .

—٢— 2 —

[مواضع اخرى]

والموضع التاسع ان ننظر في النوع الذي وضع تحت جنس ما : هل له جنس آخر لا 25-35
يحصر الجنس الموضوع و[١]لا يحصره الجنس الموضوع . فان كان ذلك كذلك فان ما وضع
جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك ان وضع واضع العلم جنسًا للعدل فنجد الفضيلة العملية
التي هي جنس للعدل ليس تحصر العلم ولا العلم يحصرها ، فيبطل بذلك ان يكون العلم
جنسًا للعدل . واما انه متى وضع جنسان لشيء واحد فيلزم ان يكون احدهما حاصرًا
للآخر ، فقد يظهر ذلك في كثير من الامور المستقرأة . مثال ذلك ان الطائر والحيوان
جنسان للغراب ، والطائر محصور في الحيوان ، وكذلك الماشي والمتنقل جنسان لذي الرجلين
واحدهما محصور في الآخر . وقد يعاند هذا الموضع بأن الفضيلة والعلم جنسان للفهم وليس
احدهما محصورًا في الآخر ، فان سلّم هذا فينبغي ان يزاد الى ما اشترط ان يكون احدهما

حاضرًا للآخر ان يكونا كلاهما تحت جنس بعينه ، وذلك ان العلم والفضيلة كليهما[٢] تحت الملكة . والذي ينقص الجنس في هذا الموضع هو ان الحمل فيه ليس هو من طريق ما هو ، 122a
او نقول ان الفضيلة الفكرية العلم محصور فيها[٣] وليس العلم[٤] محصورًا في الفضيلة العملية .

والموضع العاشر هو ان نتأمل الجنس الاعلى للذي[٥] وضع انه جنس ، فان لم يكن محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وضع انه جنس جنسًا ، وان كان محمولاً عليه 5-15
من طريق ما هو فان الذي وضع انه جنس هو جنس. وهذا الموضع للابطال والاثبات ، وذلك انه اذا كان جنس الجنس الموضوع محمولاً على ذلك الجنس من طريق ما هو ، وكان ايضًا محمولاً على ذلك النوع من طريق ما هو ، فان الجنس الموضوع محمول على النوع من طريق ما هو. وانما يكون ذلك اذا كان الجنس بيّنًا وجوده للنوع ولم يشك فيه الاهل 20-25
هو جنس ام لا ، فان لم يكن بيّن الوجود امكن ان يكذب . ومثال ذلك من جعل النقلة جنسًا للمشي واستدلّ على ذلك بان الحركة محمولة على المشي والنقلة من طريق ما هو ، فانه ان لم يكن بيّنًا او قد تبيّن كون المشي نقلة ، امكن ان يكون المشي تحت نوع من انواع الحركات . فانما يصدق هذا الموضع اذا كان الوجود بيّنًا . وكذلك ايضًا ننظر بمثل[٦] ذلك في الاشياء التي تحت النوع التي يحمل عليها من طريق ما هو ، فان كان ما وضع جنسًا 30
يحمل عليها من طريق ما هو والا فليس بجنس .

والموضع الحادي عشر هو[٧] ان ننظر في حدّ الجنس فان لم يكن يطابق ما وضع نوعًا 122b-5
تحته او الاشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس ، وذلك ان حدّ الجنس قد يجب ان يطابق نوعه . ولهذا لم يكن الضابط لنفسه فاضلاً ، وذلك ان حدّ الفاضل لا يطابق حدّ الضابط لنفسه . وكذلك لا يكون العلم جنسًا للفضيلة ، وذلك ان حدّ العلم وهو قولنا انه 10
قنية لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه لا يطابق الفضيلة .

والموضع الثاني عشر ان وضع الفصل على انه جنس فليس بجنس . مثال ذلك ان وضع غير المائت انه جنس للملك ، وذلك ان غير المائت فصل ينقسم به الحيوان لأن 15-20
الحيوان منه مائت ومنه[٨] غير مائت . وانما كان هذا الموضع صادقًا لانه يعوزه الحمل من طريق ما هو ، وذلك ان الجنس انما يحمل من طريق ما هو لا من طريق اي شيء[٩] هو. وكذلك ايضًا يخطئ من يضع فصل الجنس بدل النوع فيحمل الجنس عليه على ان

الفصل نوع له ، وذلك ان كل ما يحمل عليه الجنس من طريق ما هو واما ان يكون شخصًا
واما نوعًا ، والفصل ليس بواحد من هذين . وانما يكون هذا الموضع صادقًا اذا اخذ
الفصل مجردًا من المادة لانه اذا اخذ مع المادة كان ذلك هو النوع نفسه . مثال ذلك من
وضع الحيوان جنسًا للنطق فانه قد وضع الفصل بدل النوع ، فاما ان وضع الحيوان جنسًا
للناطق فقد وضع صوابًا .

والموضع الثالث عشر هو ان ننظر ان كان وضع الجنس في النوع ، ومعنى ذلك انه[١٠]
وضع[١١] النوع جنسًا لجنسه اي لما وضع جنسًا له . مثال ذلك ان نضع الانسان جنسًا 25-30
للحيوان والمتصل جنسًا للتماس[١٢] ، وذلك ان التماس اعم من الاتصال فمتى الفي ما
وضع جنسًا بهذه الصفة فليس هو جنسًا ، وذلك ان الجنس كما قيل اعم من النوع .
وقريب من هذا ايضًا ان وضع الفصل في النوع ، ومعنى ذلك ان وضع النوع جنسًا 35
لفصله . مثال ذلك ان نضع الملك جنسًا للمائت[١٣] ، او الانسان جنسًا للناطق ، وذلك
ان النوع اما ان[١٤] يكون مساويًا للفصل او يكون الفصل اعم منه . وكذلك ان اخذ 123a-5
الجنس على انه فصل فليس بفصل ، مثل ان يكون[١٥] الحيوان فصل المائت ، ومثل من
حدّ الصوت بأنه هواء مفروع فان الفرع جنس للصوت . وهذا الموضع خاص بابطال
الفصل . وهذه المواضع ترجع الى اصل واحد وهو ان الجنس يقال ابدًا على اكثر مما يقال
عليه النوع او الفصل او[١٦] انه يحمل على الفصل من طريق ما هو. 10

والموضع الرابع عشر هو ان ننظر فان لم يكن واحدًا[١٧] من فصول الجنس الموضوع يحمل
على النوع فان الجنس لا يحمل عليه . مثال ذلك ان النفس ان لم يصدق عليها انها زوج
او فرد فليس العدد جنسًا لها ، وذلك ان الفصول القاسمة للجنس اذا تركبت مع الجنس
احدثت الانواع . ولذلك يجب ضرورة ان يكون النوع الذي وضع تحت الجنس يطابقه
فصل من فصول الجنس ، ولذلك ليس الحركة جنسًا للزمان من قبل انه ليس يوجد
للزمان احد فصلي الحركة وهما السرعة والابطاء . وهذا الموضع هو[١٨] من المواضع المأخوذة
بطريق التقسيم .

والموضع الخامس عشر ان كان النوع متقدمًا بالطبع على الجنس ، ومعنى ذلك انه
يرتفع الجنس بارتفاعه . فان الذي وضع جنسًا ليس بجنس . وذلك ان الجنس هو

المتقدم بالطبع على النوع ، وهو راجع الى ان الجنس يقال على اكثر مما يقال عليه النوع ، وقوته قوة الموضع الذي يرتب فيه الجنس تحت نوعه .

والموضع السادس عشر هو ان ننظر فان كان الجنس قد يرتفع والنوع لا يرتفع فليس بجنس . مثال ذلك ان كانت الحركة ترتفع عن النفس ، والنفس موجودة ، فليست الحركة جنسًا للنفس. وهذا الموضع نافع في الفصل ، وذلك انه ان ارتفع الفصل ولم يرتفع النوع فليس بفصل ، مثل من يضع الصدق فصلاً للظن فانه قد يرتفع الصدق والظن موجود . وتامسطيوس يرى ان قوة هذا الموضع قوة الموضع الذي قبله . وانما[19] كان هذا الموضع صادقًا لانه وضع ان الجنس والفصل غير مفارقين .

—٣— — 3 —

[مواضع اخرى]

والموضع السابع عشر ان كان النوع يشارك ضد ما وضع جنسًا له او يمكن[1] فيه ذلك فليس بجنس ، فانه ان كان جنسًا امكن ان يوجد الضدان معًا في النوع لان الجنس لا يفارق . مثال ذلك ان نقول ان الخير ليس جنسًا للصحة من قبل ان الصحة قد يمكن ان يلحقها الشر. لكن[2] اذا اريد ان يكون هذا الموضع صحيحًا فيشترط فيه ان يكون لحوق الضد للنوع بالذات ، والاّ عرض من هذا الاّ تكون الصحة خيرًا كما قلنا في المثال المتقدم.

والموضع الثامن عشر هو ان ننظر ان كان النوع يشارك شيئًا لا يمكن فيه اصلاً ان يوجد للجنس ، فما وضع جنسًا فليس بجنس . مثال ذلك ان كانت النفس[3] تشرك[4] الحياة ، ولم يمكن في عدد من الاعداد ان يكون حيًّا ، فالنفس ليس جنسها العدد . وهذا الموضع هو من المواضع المأخوذة بطريق التقسيم.

والموضع التاسع عشر هو انه لما كان الجنس ينقسم الى اكثر من نوع واحد فمن البيّن انه ان لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذي وضع جنسًا له فليس بجنس .

مثال ذلك من وضع الطول جنسًا للخط فان السطح والخط يشبه[5] الا يكونا نوعين تحت الطول. وهذا الموضع نقص الجنس فيه انه محمول على كثيرين، وهو احد اركانه.

والموضع العشرون و[6]هو ان نتأمل ما وضع جنسًا فان كان الاسم يقال عليه بطريق الاستعارة فليس بجنس، مثل من قال: ان العلم نور، فان النور بالحقيقة[7] انما هو في 35
الجرم السماوي وفي النار. والذي نقص هذا الموضع[8] ان يكون الجنس مقولاً على النوع بتواطؤ من[9] طريق ما هو.

والموضع الحادي والعشرون هو مأخوذ من الاضداد. وهذا الموضع ينقسم الى انحاء 123b
كثيرة: بعضها قريبة من طبيعة الامر، وبعضها مشهورة ومن الامور التي من خارج. اما اولاً[10] فان كان للنوع ضد فلا يخلو ان يكون الجنس له ضد او لا يكون؛ فان لم يكن له ضد لزم ان يكون النوع وضده موجودين في الجنس والا فليس بجنس. وموضع ثان: وان كان له ضد لزم ان يكون ضد النوع في ضد الجنس. وموضع ثالث وان كان ضد النوع لا 5-10
يوجد اصلاً في جنس من الاجناس لكنه[11] جنس عالٍ بذاته فان النوع ليس له جنس وهو ايضًا جنس عالٍ بذاته. مثال ذلك ان الخير ان لم يكن نوعًا لجنس فلا ضده ايضًا له جنس وهو الشر. وهذه المواضع الثلاثة يقول تامسطيوس فيها انها قريبة من طبيعة الشيء التي[12] يريد انها صادقة. وذلك ان الضدين لا محالة: اما ان يكونا تحت جنس واحد بعينه، واما ان يكونا تحت جنسين متضادين، واما ان يكونا جنسين لاشياء متضادة. وهذه[13] حال النوع مع ضده، اعني انه لا يخلو من هذه الثلاثة الاقسام وذلك ظاهر بالاستقراء. **واما** المقنعة من[14] هذه المواضع فان ننظر فان كان الجنس له ضد، والنوع له ضد، وكانت مضادة احدهما بينهما متوسط والمضادة الاخرى ليس بينهما متوسط، فما وضع جنسًا فليس بجنس وذلك ان من المشهور انه ان كان بين[15]
الانواع متوسط فبين الاجناس متوسط. مثال ذلك العدل والجور اللذان احدهما تحت 15
الفضيلة والآخر تحت الرذيلة، وبين كل واحد منهما متوسط. وعناد هذا الموضع ان الصحة والمرض متضادان ليس بينهما متوسط وهما تحت الخير والشر وبينهما وسط.

وموضع آخر شبيه بهذا في الشهرة وهو ان ننظر ان كان بين مضادة النوع متوسط وبين مضادة الجنس متوسط، الا ان المتوسط ليس بدل عليه في كليهما على مثال واحد،

اعني ان يكون يعبّر عنه في احدهما بسلب الطرفين ويعبّر عنه في الثاني باسم يدلّ على الملكة ، وذلك ان من المشهور انه يلزم ان يكون المتوسط بينهما على مثال واحد . مثال ذلك المتوسط بين العدل والجور ، والمتوسط بين الرذيلة والفضيلة .

وموضع آخر[١٦] ان ننظر ان كان لمضادة النوع متوسط فينبغي ان يكون داخلاً في الجنس والا فليس بجنس[١٧] ، وذلك ان من المشهور ان الشيء الذي يكون فيه الطرفان فيه يكون المتوسط . مثال ذلك ان الاسود والابيض والمتوسطات التي بينهما فان جميع ذلك يدخل تحت اللون . وعناد هذا الموضع ان الجبن والتهور تحت الرذيلة ، والشجاعة المتوسطة بينهما تحت الفضيلة .

وموضع آخر ان كان الجنس ضدا لشيء ، ولم يكن النوع ضدا لشيء من الاشياء ، فانه ليس بجنس ، وذلك انه ان كان للجنس ضد فللنوع ايضا ضد كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور الداخلين تحتهما . وتامسطيوس يقول ان هذا الموضع برهاني وانه قد استعمله ارسطو في مواضع ، منها في بيانه ان الزمان ليس بحركة من قبل ان الحركة قد يضادها السكون ، والزمان لا ضد له ؛ وبمنزلة البرهان الذي بيّن به ان التأليف والنظام ليس بجنس للنفس من قبل ان التأليف قد يضاده لا تأليف وليس للنفس ضد . وارسطو يقول في هذا الموضع في كتابه ان عناد هذا الموضع يوجد في الصحة والمرض ، فان الصحة ضد المرض ، ومرض ما بمنزلة الرمد والحمى ليس له ضد . وفي هذا فحص فانه يشبه ان يقال ان لكل واحد من الامراض صحة مضادة . وان هذا العناد مشهور من قبل انه ليس لكثير من الصحة القابلة[١٨] لمرض مرض اسم . ويشبه ان يقال ان الحال في الصحة والمرض كالحال في الخير والشر ، فكما ان الخير واحد والشرور كثيرة كذلك الصحة واحدة والامراض كثيرة .

124a **قال** ارسطو : فهذه الانحاء هي[١٩] التي يبحث بها من الضد من اراد الابطال . واما من اراد الاثبات فثلاث جهات :

احداها[٢٠] ان كان ضد النوع في الجنس المذكور ولم يكن للجنس ضد فانه جنس للنوع .

5 الثانية ان كان المتوسط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور. وهذا مشهور في الاثبات مثل ما كان في الابطال .

الثالثة[٢١] ان كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ، ووجد ضد النوع في ضد الجنس فان الجنس يوجد للنوع .

10 **والموضع الثاني والعشرون** هو مأخوذ من التصاريف والنظائر وبيّن انه من المواضع المشتركة ، وهي تستعمل في الاثبات والابطال. مثال ذلك ان كان العلم جنس العدالة، فالعلم جنس العادل ، وان لم يكن جنسًا فليس بجنس .

4 —

— ٤ —

[مواضع اخرى]

15-20 **والموضع الرابع والعشرون** وهو مأخوذ من الكون والفساد والمكون والمفسد وكذلك القوى والاستعمالات[١] . مثال ذلك في الكون ان كان «ان يبني» الانسان جنسه هو «ان يفعل» ، فان جنس «قد بنى»[٢] هو ان «قد فعل» ، وان كان جنس ان يتعلم الانسان هو ان يتذكر فان جنس «ان قد تعلم» هو «ان قد تذكر» . وكذلك في الفساد ان كان «ان يتهدم»[٣] الشيء جنسه هو «ان يفسد» فان جنس «ان قد انهدم» هو «ان قد فسد» .
25-30 وكذلك ان كان جنس المفسد هو المحلل فان جنس الافساد هو[٤] تحليل ، وان كان جنس المكوّن محدثًا فان التكوين[٥] جنسه حدوث . وان كان جنس القوة حال ما فان الشيء الذي يقوى[٦] جنسه هو ان ينفعل بحال . وان كان استعمال شيء من الاشياء جنسه فعل ما فيستعمل جنسه[٧] ان يفعل ذلك الفعل ، والذي قد استعمل جنسه هو قد فعل . وقوة هذه المواضع واحدة وهو التشابه الموجود فيها على طريق التناسب ، وذلك انه كما ان الذي «يبنى» عند الذي «قد بنى» كذلك «الذي يفعل» عند الذي «قد فعل» . وكذلك نسبة المفسد الى الفاسد كالمحلل الى التحليل ، وكذلك يوجد التناسب في سائرها . وهذه المواضع للاثبات والابطال .

والموضع الخامس والعشرون وهو مأخوذ من المتقابلات على طريق العدم والملكة . وذلك يكون على وجهين : احدهما ان يكون عدم النوع في[٨] الجنس الموضوع نفسه[٩] ، وذلك ان عدم النوع اذا كان في[١٠] الجنس نفسه[١١] فما وضع جنسًا فليس بجنس وذلك ان الجنس ليس فيه عدم النوع[١٢] ؛ مثال ذلك ان كان البصر حسًّا فان العمى ليس هو[١٣] حسًّا . والثاني ان كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ، ووضع النوع في الجنس ، 124b فينبغي ان يكون المقابل في المقابل ؛ مثال ذلك ان كان العمى جنسه عدم الحس او لا حسّ فان البصر جنسه الحسّ . وهذان الموضعان يستعملان في الابطال ، واما في الاثبات فهذا الثاني فقط . وبيّن ان تأليف الموضع المبطل هو في الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم ؛ والثاني يأتلف في الاول[١٤] من الشرطي المتصل في الاثبات ، واما في الابطال ففي الثاني . وهذه المواضع قوتها من الاشياء التي من خارج .

والموضع السادس والعشرون هو مأخوذ من لزوم المتقابلات على جهة السلب بالعكس ، وهو الذي يعرف بعكس النقيض . وهذا الموضع قد تقدم في مطالب العرض ، الا ان الفرق بينهما ان هناك يكون للابطال وللاثبات ، واما هنا فيكون للابطال فقط برهانيًا ، واما في الاثبات فمشهور . مثال ذلك في الابطال ان كان اللذيذ خيرًا ما على انه جنس له فان الذي ليس بخير ليس بلذيذ ، ثم يستثنى ان ما ليس بخير لذيذ ، فينتج في الثاني من الشرطي المتصل ان اللذيذ ليس بخير . واما في الاثبات فعكس هذا وهو ان كان ما ليس بلذيذ ليس بخير فاللذيذ خير ، غير ان الذي يلزم عن ذلك انما هو ان يوجد الخير للذيذ لا انه موجود له على انه جنس له ولا بدّ . وذلك انه ان كان ما ليس بغراب ليس بأسود فليس يلزم ان يوجد السواد للغراب على انه جنس له ، هكذا يقول تامسطيوس وفيه نظر .

والموضع السابع والعشرون هو مأخوذ من المضاف وفيه مواضع :

اولها ان كان النوع مضافًا فينبغي ان يكون جنسه من المضاف وهو برهاني ، فان النوع والجنس كما قيل يلزم ان يكونا من مقولة واحدة . وان كان الجنس من المضاف فقد يظن في المشهور ان النوع ليس يجب ان يكون من المضاف ، وذلك ان العلم من المضاف والنحو تحته وليس من المضاف . لكن[١٥] ذلك انما عرض من قبل التسمية ، والحق ان الجنس اذا كان من المضاف بذاته فنوعه ايضًا من المضاف .

وموضع ثانٍ ان كان النوع يقال بالقياس الى شيء ما يعنيه فينبغي ان يقال الجنس
بالقياس الى ذلك الشيء والا فليس بجنس . مثال ذلك انه ان كان الضعف يقال
بالقياس الى النصف فينبغي ان يكون جنسه الذي هو الكثير الاضعاف يقال ايضًا
25 بالقياس الى النصف وان لم يقل بالقياس الى شيء واحد فليس بجنس . وعناده الى الزائد
جنس للضعف ، وليس يقال بالقياس الى النصف بل بالقياس الى الناقص الذي هو
جنس النصف .

وموضع ثالث من جهة حروف النسب. وهذا[١٦] اذا كان النوع ينسب الى شيء ما على
طريق الاضافة بحرف من حروف النسب فينبغي ان يكون الجنس ينسب اليه بذلك
30 الحرف من النسبة . مثال ذلك ان كان الضعف يقال فيه انه ضعف للنصف « بلام الجرّ»
فينبغي ان كان[١٧] الكثير الاضعاف جنسه ان ينسب الى النصف « بلام الجرّ» . وهذا
الموضع عناده ان المضاد يقال فيه مضاد لكذا ، والغير الذي هو جنسه يقال فيه غير كذا
بغير حرف جر .

وموضع رابع وقريب من هذا ان يكون كل واحد منهما يقالان بحرف واحد من حروف
النسبة ، الا ان احدهما لا ينعكس راجعًا على الآخر مثل ما ينعكس قولنا : العلم علم
للمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم[١٨] .

125a-15 **وموضع خامس** ان كان احدهما يقال بنحوين من النسبة والآخر لا يقال بذينك
النحوين فما وضع جنسًا فليس بجنس . فان للعطيّة لما كان[١٩] الفعل المشتق منها يتصرف
على وجهين : مرة بحرف جر ومرة بغير حرف جر ، لانك تقول اعطيته واعطيت له كما
تقول : وهبته ووهبت له ، وكانت الهبة جنسًا للعطية لان الهبة منها ما هو[٢٠] للثواب وغير
الثواب والعطيّة انما تقال لغير الثواب ، ظن ان ذلك لازم في الجنس ، اعني ان تكون
نسبة[٢١] للشيء المضاف اليه على مثال النوع . وهذه المواضع ضعيفة الاقناع لانها مأخوذة
20 من الالفاظ . ويلزم من هذا الموضع الأ[٢٢] يكون الزائد جنسًا للضعف ، وذلك ان
الضعف يقال فيه ضعف لكذا والزائد زائد على كذا وكذلك الاعظم فانه يقال فيه اعظم
من كذا . وتامسطيوس يرى ان تطرح هذه المواضع في[٢٣] هذه الصناعة لذلك .

25 **وموضع آخر** من جهة المضاف، وهو اذا كان احد المضافين المتقابلين تحت جنس ما

فانه يلزم ان يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس . مثال ذلك ان
الضعف والنصف متقابلان على طريق الاضافة فان كان جنس الضعف هو الكثير
الاضعاف فجنس النصف هو[٢٤] الكثير الاجزاء وذلك انه واجب ان يكون المقابل
للجنس جنسًا للمقابل للنوع . وبهذا[٢٥] الموضع يبطل ان يكون الجنس جنسًا للعام ، وذلك 30
انه لوكان جنسًا لوجب ان يكون المحسوس جنسًا للمعلوم وليس كذلك فان بعض المعلوم
وهو العقل غير محسوس . وهذا الموضع قوي الاقناع .

وموضع آخر وذلك انه لما كانت المضافات توجد بثلاثة احوال : اولها ان تكون
ضرورية في الاشياء التي تقال بالقياس اليها اي[٢٦] لا توجد في غيرها ؛ مثال ذلك 35-40
الاعتدال فان الاعتدال[٢٧] انما يوجد ابدًا في المعتدل . والحالة الثانية ان توجد مرة في
الاشياء التي تقال بالقياس ومرة خارجًا عنها ؛ مثال ذلك العلم فانه يقال بالقياس الى
المعلوم والى النفس العالمة ، والعلم يوجد في النفس وفي المعلوم وهو خارج النفس ، فاذا
اتفق ان كان النظر في النفس كان العلم في المعلوم ضرورة. والحالة الثالثة[٢٨] إلاّ[٢٩] يمكن 125b
بوجه من الوجوه ان يوجد المضاف فيها يقال بالقياس اليه كالضد فانه يقال بالقياس الى
ضده وليس يمكن وجوده فيه . واذا كان الامر هكذا فينبغي اذا[٣٠] كان من خواص
المضاف ان توجد له احد[٣١] هذه الثلاثة الفصول ان ننظر ، فمتى كان النوع المضاف 5-10
يتصف بواحد منها والجنس ليس كذلك فليس بجنس . مثال ذلك من قال ان الحفظ
هو بقاء العلم على انه جنس له ، وذلك ان كل بقاء انما هو في الباقي اذ كان من صفاته .
فبقاء العلم اذن[٣٢] هو في العلم ، فالحفظ اذن[٣٣] في العلم لانه بقاؤه ، والحفظ انما هو في
النفس ، فليس بقاء العلم جنسًا للحفظ . وهذه كلها ظاهرة الاقناع .

—٥— 5 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن والعشرون هو ان يضع واضع الملكة جنس الفعل او الفعل جنس 15 الملكة. مثال من[1] وضع الملكة جنس الفعل قول من قال ان الطب جنس تدبير الناقهين، وذلك ان تدبير الناقهين ليس نوعًا من انواع صناعة الطب وانما التدبير هو الفعل[2] نفسه. ومثال من جعل الفعل جنس الملكة من قال : ان جنس[3] الحمى ضرر الفعل. وهو بيّن ان من يضع الجنس بهذه الصفة فقد نقصه الحمل من طريق ما هو، فلذلك هذا الموضع برهاني في الابطال.

والموضع التاسع والعشرون هو ان يوضع الشيء في اللازم له . فمن ذلك ان توضع 20 الملكة في القوة اللازمة لها ، اي توضع القوة جنسًا للملكة . مثال ذلك من وضع الحلم امساك الغيظ ، والشجاعة امساك الفزع والصبر عن الفرار ؛ وذلك ان الشجاع والحليم غير الضابط لنفسه ، فان الشجاع هو الذي لا يناله الخوف ، والضابط لنفسه هو الذي يقوى على احتمال الامور المخوّفة ، وكذلك الحليم هو الذي لا يناله الغضب فيصبر عليه ، والضابط لنفسه هو الذي يناله عارض الغضب ولا ينقاد له ويصبر عليه . ولذلك يقال ان ذا الملكة هو الذي لا تناله العوارض ، والضابط هو الذي تناله العوارض فيصبر عليها . 25-40 وبالجملة فان ضبط النفس هو السبب في وجود الملكة للضابط نفسه ، ولذلك متى وجدت الملكة لزم ضرورة ان توجد القوة قبلها وليس يلزم من كون ضبط النفس متقدمًا للملكة أن يكون جنسًا لها وهذا بيّن بنفسه. ومن ذلك وضع الغم جنسًا للغضب والظن جنسًا للتصديق، فان الغم لازم عن وجود الغضب، وذلك ان الغاضب لا بدّ ان يغتم والاغتمام هو سبب للغيظ . ولا الظن ايضًا جنسًا للتصديق وان كان يتقدم وجوده فيلزم عنه ، فان التصديق اول ما يكون ظنًّا فاذا نمى وقوى كان تصديقًا ، ولا جنس واحد بهذه 126a الصفة . واذا كان هذا كما وصفنا فاللازم الذي يخطئ الجاعل في جعله جنسًا هو احد ثلاثة اشياء : اما ان يكون اللازم كالقوة للقنية ، مثل القوة على مباشرة المخوفات التي توجد للملكة التي هي الشجاعة ؛ واما كالعلّة للامر الكائن كالغمّ الفاعل للغيظ ؛ واما

كالامر اليسير الضعيف للقوي بمنزلة الظن مع اليقين ، وذلك ان الظن تصديق ضعيف ، ومن هذا غلط من وضع جنس الاحضار المشي.

والموضع الثلاثون هو ان ننظر ان كان النوع والجنس شأنهما ان يكونا في موضوع واحد ، فان الذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس والا فليس بجنس ، مثل البياض وهو اللون فان الذي يوجد فيه البياض فيه يوجد اللون . فان وضع واضع الخوف جنس الاستحياء و[4] الغم جنس لغيظ فليس ما وضع من ذلك بجنس[5] ، وذلك ان الاستحياء في الجزء الفكري ، والخوف في النزوعي ، والغم في الشهواني ، والغيظ في الغضبي . وهذا الموضع برهاني ، وذلك ان النوع ان كان يوجد في موضوع ما على ان بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه . وهذا الموضع قد ينتفع به نحو العرض ، وذلك ان من المشهور ان العرض والشيء الذي من قبله[6] يوجدان في شيء واحد بعينه ، فان لم يكونا في شيء واحد فليس بعرض.وعناد هذا الموضع ان حمرة الخجل وصفرة الوجل عرضان موجودان في الوجه ، وهما تابعان للانفعال الذي في النفس.

والموضع الحادي والثلاثون[7] ان ننظر فان كان الجنس ليس يحمل على النوع باطلاق بل انما يحمل عليه بتقييد واشتراط فليس بجنس . ولهذا السبب ليس الحساس ولا المبصر بجنس للحيوان ، وذلك ان الحيوان انما هو حساس بجزء منه وهو النفس . وهو برهاني .

والموضع الثاني والثلاثون هو ان يوضع الكل في الجزء ، اعني ان يجعل الكل نوعًا للجزء ، بمنزلة من يضع ان جنس الطين الارض وذلك ان الارض جزء من الطين. وهذا الموضع ينقصه الحمل من طريق ما هو.

والموضع الثالث والثلاثون هو ان ننظر الّا[8] يكون قد وضع شيء من المذمومات او المهروبات منها في القوى[9] التي تصدر عنها ، مثل ان يجعل ان السوفسطائي هو الذي يقوى[10] ان يقتني الاموال والجاه بالحكمة ، او[11] السارق انه[12] الذي يقوى ان يسرق ، وذلك انه ليس بوصف احد بشيء ما بالفعل على طريق ما هو من جهة ما هو قوي عليه ، وذلك ان الملك الفاضل ذا القدرة[13] قد يمكن ان يفعل الشر الا انه ليس بشرير . وايضًا فان القوى بذاتها مختارة وذلك ان وجودها في القوى هو من اجل أشرف الفعلين ، فان استعملت في الشر فبالعرض ولذلك ليست هي مذمومة بذاتها . وكذلك ان

وضع شيء من الاشياء المختارة في القوة عليها وذلك ان القوة مختارة من اجل غيرها . 126b-5
وبالجملة فهذا الموضع راجع الى وضع الشيء في اللاحق له .

والموضع الرابع والثلاثون هو ان ننظر فان كان النوع مما شأنه ان يوجد في اكثر من
جنس واحد فوضع في جنس واحد فليس بجنس ، بمنزلة السارق فانه مختار وقادر ،
وذلك انه ليس بسارق من هو مختار وليس بقادر ، ولا ايضًا من هو قادر وليس بمختار . 10...
وتامسطيوس يقول ان هذا الموضع مموّه ، وذلك انه لا يوجد شيء واحد داخل تحت
جنسين عاليين من جهة واحدة ، ولا يمكن ذلك الا في مقولة الاضافة لكونها لاحقة
لجميع المقولات ؛ ويقول ان وضع السارق في الاختيار والقدرة انما الخطأ فيه من جهة
وضع الشيء في لاحقه وليس بمجموعها جنسًا له ، وفي هذا نظر .

والموضع الخامس والثلاثون ان يوضع المنفعل جنسًا للانفعال ، بمنزلة من قال ان 127a
عدم الموت حياة ازلية وذلك ان عدم الموت نظن به انه عرض وانفعال للحياة الازلية ، ولو
كان عدم الموت هو الحياة لكان العدم نفسه هو القنية . وكذلك من يقول ان الريح هواء 5-10
متحرك ، وذلك ان الاولى ان تكون الريح حركة الهواء ، وذلك ان الهواء يكون هواء وهو
ساكن او متحرك ، فلو كانت الريح هواء لكان يكون ريحًا وهو ساكن . والاصل في هذا ان 15
الجنس يصدق على الانواع من طريق ما هي . وعكس هذا الموضع من جعل الهواء
المتحرك ريحًا .

— ٦ — — 6 —

[مواضع اخرى]

والموضع السادس والثلاثون ان كانت الاشياء الموضوعة بالجنس لا تختلف في فصل 20-25 من الفصول ، بمنزلة من يضع الابيض جنسًا للاشياء البيض .

والموضع السابع والثلاثون ان يوضع اللازم لجميع الاشياء جنسًا لشيء من الاشياء ، بمنزلة من يضع الواحد والموجود جنسًا للمقولات العشر فانه يلزمه[1] ان يكون الموجود جنسًا للواحد والواحد جنسًا للموجود[2] ، اذ كان كل واحد منهما يصدق على صاحبه فيكون 30 الشيء الواحد بعينه بالاضافة الى شيء واحد بعينه مرة جنسًا ومرة نوعًا ، وذلك مستحيل لان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه النوع . وكذلك ايضًا يغلط من يضع امثال 35 هذه اللوازم فصولاً ، وذلك ان لازم الشيء كما انه ليس يعطي ماهيته كذلك ليس يعطي ايّ هو. ويلزم على هذا ان يكون الفصل مساويًا للجنس او اعم منه .

والموضع الثامن والثلاثون ان كان الجنس الموصوف يقال في موضوع لا على موضوع ، 127b والنوع على موضوع ، فليس بجنس والاّ كانت الاعراض جنسًا للجواهر.

والموضع التاسع والثلاثون هو ان نتأمل فان كان للنوع ضد وللجنس ضد ، ووضع 5-10 النوع الافضل منهما في الجنس الاخس ، فما وضع جنسًا[3] فليس بجنس . ومن هذا الموضع الزم سقراط الخطأ في «كتاب السياسة» بواحد ما حسّ السوفسطائي ، وذلك انه لما كان العدل ضد الجور ، وجودة الاختيار ضد رداءة الاختيار ، والعدل اشرف من الجور ، وجودة الاختيار أشرف من رداءة الاختيار ، الزمه العدل والتبكيت في ان وضع جنس العدل رداءة الاختيار. قال تامسطيوس وهذا الموضع هو مشهور مقنع ، بل لعلّه ان تكون قوة هذا الموضع مأخوذة من نفس الأمر. وذلك انه لما كانت الاجناس موجودة للانواع في نفس جوهرها فمن الضرورة ان يكون معنى الافضل والاخس لازم في كليهما على مثال واحد. قال : والعناد الذي يعاند به هذا الموضع ان الدود والذباب اخسّ من

صنم القمر المعمول من النحاس. وهذا ليس بعناد فانه لا شيء مما ليس بمتنفس افضل
من المتنفس، وانما صار صنم القمر شريفًا بالوضع لا بالطبع.

والموضع الاربعون هو ان ننظر فان كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة واحدة،
وكان احدهما اشرف من الآخر، **فوضع الاشرف**[٤] في الاخس لا في الافضل، فانه ليس
بجنس. مثل ان النفس توجد لها الحركة كما يوجد لها السكون، والسكون لانه ثبات 15
افضل لها من وجود الحركة، فمن وضعها في الحركة فقد أخطأ. وهذا موضع مشهور.

والموضع الحادي والاربعون هو مأخوذ من الاقل والاكثر والتساوي. وهو من المواضع
المشتركة لجميع المطالب، وهو مأخوذ من الاشياء التي من خارج. وعدد المواضع التي في
هذا الموضع قريب من عدد المواضع التي عدّد منها[٥] في مطالب العرض. فمنها:

موضع اول: اما المبطل فينظر ان كان الجنس يقبل الزيادة والنوع لا يقبلها، والذي 20
يقال عليه النوع فليس بجنس. وهذا الموضع برهاني، ومن هنا عرض خطأ من حدّ
الشك بأنه تساوي الظنون المتقابلة، وذلك ان التساوي لا يقبل الزيادة والشك يقبلها،
وهو ضعيف في الاثبات لانه ليس ان كان[٦] كلاهما يقبلان الاقل والاكثر فقد يجب ان
يكون احدهما جنسًا للآخر، مثل الابيض والجميل والعاقل والفهم. 25

وموضع ثانٍ: ان كان الذي يظن به انه جنس اكثر او على التساوي ليس بجنس،
فما وضع جنسًا ليس بجنس. وهذا الموضع نافع في الاشياء التي يظن بها انها تحمل على
شيء واحد من جهة ما هي اجناس له[٧] من غير ان يتحصل ايما هو منها الجنس
بالحقيقة. مثال ذلك ان الزمان يظن به انه حركة وانه عدد، وكذلك الغيظ يظن به انه 30-35
غم وانه عن ظن وذلك ان المغتاظ يغتمّ ويظن انه قد ناله الهوان. وبهذا النوع من البحث
يبحث عن النوع من قياسه الى الشخص، وذلك انه ان كان الذي يظن به انه نوع اكثر او
مساوٍ ليس بنوع فالموضوع نوعًا ليس بنوع. واما الاثبات فانه يتأتى ايضًا بهذه المواضع،
وذلك انه ان كان هذا وذلك يظن انهما جنس على مثال واحد، وكان احدهما جنسًا فان 128a-5
الآخر جنس. وكذلك ان كان الاقل في الظن انه جنس فالاكثر في الظن جنس. مثال
ذلك ان كانت القوة جنسًا لضبط النفس اكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنسًا،
فالقوة ايضًا جنس، وهذه الاشياء بعينها تقال في اثبات النوع. وهذه المواضع كلها مقنعة 10...
الا ان يكون الاولى هو المتقدم بالطبع.

والموضع الثاني والاربعون في الفرق بين الجنس والفصل. 20-25

اما اولاً فان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل.

وثانيًا فان الجنس ادلّ على ما هو الشيء من الفصل ، والفصل يدلّ على كيفية والجنس لا يدل على كيفية ، وذلك ان الذي يقول مشاء فانما يقول حيوان مكيّف ، والذي يقول حيوان وليس يقول مشاء فلم يكيّف . وهذا الفرق بين الجنس والفصل مشهور.

والموضع الثالث والاربعون وذلك ان كل ما يلزم وجوده بوجود النوع ولا يلزم وجود النوع 30-35 بوجوده يظن به انه جنس ، ويعسر التفريق بينه وبين الجنس . والعناد في ذلك ان ما هو في الكون فهو غير موجود وليس غير الموجود جنسًا للذي هو في الكون ؛ وايضًا فلو كان مثل 128b-5 هذا جنسًا لكانت اللوازم اجناسًا .

وينبغي ان تعلم ان المواضع الخاصة بالجنس قد يتأتى تعليمها برد جميعها الى الاسطقسات الاربعة التي قلنا انها اصول المواضع الجنسية . وذلك ان الموضع[٨] الاول ، وهو ان[٩] الجنس يلزم ان يكون وجوده للنوع ضروريًا ، يدخل تحته الموضع الذي قيل فيه : هل ما وضع انه جنس يطابق حدّ العرض ؟ وهل الذي وضع في الجنس لا يمكن ان يشارك ولا واحدًا من الانواع ؟ وهل واحد من الفصول القاسمة للجنس لا يحمل على ما وضع انه نوع ؟ وهل النوع مشارك شيئًا لا يمكن ان يوجد بوجه من الوجوه للاشياء التي تحت الجنس ؟ وذلك ان هذه الاربعة يعمّها ان ما وضع جنسًا بموجود للنوع فهي عامية نحو الابطال في جميع المطالب المطلقة ما عدا[١١] الاول . واما الاسطقس الثاني وهو ان الجنس يلزم ان يكون محمولاً على كل النوع ، وان ما حمل على البعض ليس بجنس ، فيدخل تحته الموضع الاول الذي ذكره ارسطو وهو موضع القسمة فقط . واما الاسطقس الثالث وهو ان الجنس يجب ان يفضل في الحمل على النوع ، وان ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس ، فتدخل تحته مواضع كثيرة :

اولها هل ينطبق على الجنس حدّ النوع ؟ وذلك انه ان انطبق كان مساويًا له فلم يفضل عليه .

وثانيًا : هل النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس او بالتساوي ؟

وثالثًا : هل وضع الجنس في النوع اي تحته ؟

ورابعًا : او الفصل في النوع ؟

وخامسًا : او الجنس في الفصل ؟

وسادسًا : او الجنس كالفصل.

وسابعًا : الأ[١١] يوجد للجنس نوع آخر.

واما الاسطقس الرابع وهو الذي قيل فيه ان الجنس يجب ان يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو ، وان ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس ، فيدخل تحته مواضع كثيرة جدًا وهي مبطلة ومثبتة بخلاف سائر المواضع .

فأولها الموضع الثاني من المواضع المتقدمة ، بل هو الاسطقس نفسه وهو الذي قيل فيه لعله ما وضع جنسًا لا يحمل من طريق ما هو لكن حمل العرض.

وثانيًا : هل النوع والجنس ليس في مقولة واحدة ؟

وثالثًا : هل ما حكم انه جنس ليس محمولاً من طريق ما هو على شخص من اشخاص النوع ؟

ورابعًا : هل عرض للنوع ان يكون له جنس آخر غير الجنس الموضوع وليس احدهما تحت الآخر ولا كلاهما تحت جنس واحد ؟

وخامسًا : هل جنس الذي وضع انه جنس وجميع الاجناس التي فوقه تحمل على النوع من طريق ما هو على مثال واحد ؟

وسادسًا : هل حدود الاجناس مطابقة للنوع ولجميع الاشياء المرتبة تحته ؟

وسابعًا : هل وضع الفصل في الجنس ؟

وثامنًا : هل وضع القنية في الفعل ؟

وتاسعًا : هل وضع القنية في القوة التابعة لها ؟

وعاشرًا : هل وضع الكل في جزئه ؟

وحادي عشر[١٢] : هل وضع التأثير والانفعال في المنفعل ؟

وثاني عشر : هل وضع شيء من المستكرهات او المذمومات في القوة ؟

وثالث عشر : هل وضع اللازم لكل شيء كالجنس مثل الواحد والموجود ؟

ورابع عشر : هل حكم بالشيء الذي قيل على طريق الاستعارة انه جنس ؟

وخامس عشر : وهو الذي قيل فيه ان كان الجنس والنوع من شأنهما ان يوجدا في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس.

وسادس عشر : هل الجنس محمول على النوع بتقييد لا على الاطلاق ؟

وسابع عشر : هل الجنس والنوع اذا كان لهما اضداد فوضع الافضل من المتضادين في الاخس والاخس في الافضل ؟

فهذه ثلاثون[١٣] موضعًا وهي المواضع الخاصة نحو الجنس وسائر المواضع التي ذكرت في هذه المقالة فهي من المشتركة العامة لجميع المطالب[١٤] المأخوذة من المتقابلات ، والمأخوذة من التصاريف والنظائر ، والمأخوذة من المتشابهات ، والمأخوذة من التساوي ، والمأخوذة من الاقل والاكثر . فقد لخصنا جميع المواضع الجنسية بحسب ما تيسّر لنا ، فلنشرع في مواضع الخاصّة[١٥] .

القول في الخاصة

وهي المذكورة في المقالة الخامسة من كتاب الجدل

LIVRE V

— ١ —

— 1 —

[القول في الخاصة وانواعها]

والخاصة بالجملة ثلاثة انواع : اما خاصة بذاتها ودائمًا وهي التي تفصل المخصوص 128b-15
من كل شيء ، مثل قولنا في الانسان حيوان ضحّاك. واما خاصة تقال بالقياس الى
موجود آخر وهذه الخاصة انما تفصله من ذلك الموجود فقط ؛ وهذه على ضربين : اما
دائمة ضرورية بمنزلة قولنا ان خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين ، واما
اكثرية بمنزلة ان الجزء الفكري من اجزاء النفس خاصته بالاضافة الى الشهواني ان
الفكري يأمر والشهواني يطيع ، فانه قد يوجد الامر على خلاف ذلك في الاراذل من 20
الناس. واما خاصة تقال[1] بالقياس الى وقت ما ، مثل المشي في المسجد للماشي في حين
مشيه اذا لم يشاركه احد في ذلك الوقت في المشي في المسجد.

والخاصة التي تقال بالقياس الى شيء آخر يحدث عنها اذا حصلت على الشيء اما
مسئلتان واما اربع . اما مسئلتان فمتى اوجبت الخاصة لاحدهما وسلبتها من الآخر. مثال
ذلك قولنا في خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين والفرس ليس بذي 25
رجلين. والابطال يتهيأ هنا بوجهين : احدهما ان الانسان ليس بذي رجلين ، والثاني ان
الفرس ذو رجلين ؛ واما اربع فمتى اوجبتهما لكل واحد منهما ونفيتهما[2] عن كل واحد
منهما[3] . مثال ذلك ان خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين وليس بذي 30-35

اربعة ارجل ، والفرس انه ذو اربعة ارجل وليس بذي رجلين . والابطال يتهيأ ها هنا من
اربعة اوجه : احدها ان الانسان مثلاً ليس بذي رجلين او انه ذو اربعة ارجل ، وان
الفرس ذو رجلين او انه ليس ذا اربع ارجل . وهذا النوع من الخاصة ، اعني التي تقال
بالقياس ، قوتها قوة العرض ، ولذلك كانت المواضع التي ثبتت منها اوتبطل هي مواضع
العرض . واما الخاصة المطلوب ها هنا مواضعها فهي الخاصة الدائمة الوجود المطلقة التي 129a
ليست بخاصة بالقياس الى موجود ولا الى زمان بل تميّز مخصوصها من جميع الموجودات
وفي جميع الاوقات . ولما كانت الخاصة يطلب من امرها احد امرين : احدهما هل هي 5-25
خاصة ام لا ؟ والثاني ان كانت خاصة فهل اجيد في وضعها خاصة حتى وضعت على اتمّ
ما يمكن ان توضع والملكة ، ام انما وضعت خاصة ناقصة ؟ وهذا شيء يخص الخاصة
والحدّ دون الجنس والعرض ، وذلك ان الخاصة والحدّ لما كانا يستعملان في تعريف الشيء
وتمييزه من جميع ما سواه لحقهما في هذا المعنى التمام والنقص . 30

واما الجنس والعرض فلما كانا محمولين على كثير لم يلحقهما هذا المعنى ، اعني ان
يوجدا بحالة انقص وحالة اتم . 35

— ٢ — — 2 —

[مواضع]

والمواضع التي يوقف منها هل اجيد في وضع الخاصة ، منها : 129b

موضع اول وهو ان كانت الخاصة اعرف من الشيء الذي[1] وضعت له خاصة فقد
اجيد في وضعها ، وان لم تكن اعرف فلم يجد في وضعها ولا احسن . وهذا يكون على 5-10
وجهين : احدهما الاّ تكون الخاصة في ذاتها اعرف من المخصوص . مثال ذلك من وضع
ان خاصة النار انها اشبه الاشياء بالنفس فقد استعمل في تمييز النار ما هو في ذاته اغمض
من النار ، فان معرفتنا بالنار اكثر من معرفتنا بالنفس . والثاني الاّ يكون اعرف وجوداً
للمخصوص من المخصوص فان الخاصة تحتاج في ان يعرف من امرها شيئين : احدهما ان

تكون في نفسها اعرف وجودًا من ذي الخاصة ؛ والثاني أن تكون أعرف وجودًا لذي 15-20 الخاصة من ذي الخاصة. مثال ذلك من وضع ان خاصة النار انها الشيء الذي فيه توجد النفس اولاً فقد اتى[٣] بخاصة للنار اغمض وجودًا لها من النار. فالمبطل يبطل بأن ينقص الخاصة احد هذين الوجهين من تقدم المعرفة، والمثبت انما يثبت ان الخاصة اجيد وضعها واحسن اذا وجد لها هذان[٤] النوعان من التقدم في المعرفة. مثال ذلك من 25 وصف الحي بأن له حسًّا فقد وصفه بما هو اعرف في الوجهين.

والموضع الثاني ان تكون الخاصة قد عبّر عنها بعبارة مشتركة. مثال ذلك ان قولنا « قد 30-35 يحسّ » قد يدلّ على معنيين : احدهما ان للموصوف بذلك حسًّا وان كان نائمًا ، والآخر اذا استعمل الحسّ فان الخاصة اذا اتي بها على هذا الوجه كانت غامضة ؛ وسواء كانت الخاصة مما يدلّ عليها بلفظ مفرد او قول فينبغي للمواضع التي تستعمل فيها ان يتجنب 130a-5 الاشتراك في ذلك. وكما ان المبطل قد يبطل الخاصة اذا وضعت بهذه الصفة كذلك قد يثبتها المثبت من هذا الموضع بعينه ، وذلك ان الخاصة متى عبّر عنها بقول او لفظ مفرد غير مشترك فقد وضعت وضعًا جيدًا. مثال ذلك في الخاصة التي يدلّ عليها بقول من 10-20 قال : ان النار هي الجسم الذي من شأنه ان يتحرك الى المكان الاعلى اسرع ما يكون. فانه ولا لفظ من الالفاظ الواقعة في هذا القول هي[٥] مشتركة ، ولا التركيب الحادث عنها فيه اشتراك اصلاً وقريب من هذا ، اعني من وضع الخاصة مشتركة ، ان يكون الشيء الذي وصف بالخاصية[٦] قد دلّ عليه بعبارة مشتركة. فان بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة على ما ينبغي كمن[٧] قال ان خاصة النفس انها غير مائتة ولم يبيّن ايّ جزء من اجزائها هو بهذه الصفة. والمثبت يحتج بأن الخاصة وضعت وضعًا جيدًا اذا كان ذو 25 الخاصة قد عبّر عنه بعبارة غير مشتركة. مثال ذلك من قال ان الانسان حيوان مدني فقد وضع الخاصة على ما ينبغي فان اسم الانسان ليس بمشترك.

والموضع الثالث ان يكون معنى من المعاني المأخوذة في الخاصة مكررًا اذا كان التكرار يغلط السامع فيجعل القول غامضًا. وتكرير القول يكون على ضربين : احدهما ان 30-35 يستعمل الاسم الواحد بعينه مكررًا بمنزلة من قال ان خاصة النار انها جسم الطف الاجسام ، فان واضع هذا قد كرر اسم الجسم[٨] مرتين. والضرب الثاني متى استعمل 130b-5 المعنى نفسه مكررًا بمنزلة من قال ان خاصة الارض انها جوهر من الاجسام تنقل بالطبع

الى المكان الاسفل ، وذلك ان الجوهر داخل في الجسم ، وذلك يظهر متى استعمل بدل
الجسم جوهر بصفة كذا . فالمبطل يبطل الخاصة بأن يحدّها باحدى هاتين الصفتين ،
والمصحح يصحح الخاصة بأنه لم يستعمل الاسم الواحد فيها مكررًا مرتين . مثال ذلك من 10
قال ان خاصة الانسان انه قابل للعلم فقد وضع الخاصة على ما ينبغي ولم يستعمل في
ذلك اسمًا مكررًا .

والموضع الرابع الاّ يوجد في الخاصة امر عام لجميع الاشياء . مثال ذلك من قال ان
خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر التصديق به من القياس اذ هو واحد ثابت لا يزول ، فان 15
الواحد يوجد لجميع الاشياء . فالمبطل يبطل ان الخاصة وضعت على غير ما يجب من هذا
الموضع ، والمصحّح يصحّح انها وضعت على ما يجب اذا لم يوضع فيها معنى عام ، مثل 20
من يضع ان خاصة الحي ان له نفسًا فان النفس ليس فيها معنى اعم من الحي .

والموضع الخامس ان يكون وضع للشيء خواص كثيرة من غير ان يبيّن ذلك ، فان
الواضع لهذا لم يُجد وضع الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة النار انها الطف 25-30
الاجسام واخفها فقد وضع لها اكثر من خاصة واحدة ، وذلك انه يظن في الشهور ان
الحدّ كما ينبغي ان يكون واحدًا لا يزاد فيه شيء سوى ما يدل على الجوهر. كذلك
الخاصة ينبغي ان تكون واحدة وهذا مشهور لا صادق ، فانه غير ممتنع ان يكون للشيء
خواصّ كثيرة . فالمبطل من يبطل ان الخاصة وضعت على غير ما ينبغي وذلك في المشهور
اذا كانت خواص كثيرة ، والمصحح قد يصحّح انها وضعت على ما ينبغي اذا لم تكن 35
خواص كثيرة. مثال ذلك من قال ان خاصة الرطب انه يؤاتي كل شكل.

— 3 — —٣—

[مواضع اخرى]

والموضع السادس هو الاّ[1] يضع خاصة ما هو امر متأخر في الوجود عن المخصوص
وبخاصة اذا كان بعضه ، ولا ما هو والمخصوص معًا في الوجود كالمتقابلين . فان هذه كلها 131a

ليس تجعل الشيء اعرف وهذا بحسب المشهور ، والا فليس يمتنع ان يكون المتأخر في الوجود اعرف و[2]تكون خاصّية[3] جيدة ما لم يكن بعض المخصوص ، فضلاً عن ان يكون الشيئان اللذان وجودهما معًا في الطبع احدهما اعرف من الآخر . مثال من استعمل الامر المتأخر في الوجود على انه خاصة من قال ان خاصة الحيوان انه الجوهر الذي نوعه 5-20 الانسان ، فهذا انما استعمل خاصة ما هو جزء من الشيء . ومثال من استعمل الخاصة من المقابل من قال ان خاصة الخير انه المقابل للشر . فالمبطل يبطل ان الخاصة وضعت على غير ما ينبغي بأحد هذين الموضعين ، والمصحح يصحّح انها وضعت على ما ينبغي اذا لم تكن من المقابل ولا متأخرة . وينبغي ان تعلم ان الخاصة اذا اخذت على جهة العدم والملكة ان الملكة اعرف من العدم ، وكذلك الموجب اعرف من السالب . 25

فهذه هي المواضع التي يوقف منها على ان الخاصة وضعت على ما ينبغي اولم توضع . وسائر المواضع التي ذكرها ارسطو في هذا الباب يقول تامسطيوس فيها انها داخلة في المواضع التي يوقف منها على ان ما وضع خاصة ليس بخاصة . ويحتج لذلك بأن ارسطو يكررها ويعددها في جملة تلك المواضع ، ويشبه ان يكون لها مدخل في البابين جميعًا لكن[4] من جهتين مختلفتين ، لأن ما ليس بخاصة يقال على وجهين : احدهما ان يكون قد عدم معنى ما يقال عليه خاصة بأي وجه قبلت الخاصة ؛ والثاني ان يكون عدم ما يقال عليه خاصة بالتقديم . والمحمولات في هذا المعنى تختلف بالاقل والاكثر ، فان كان المحمول من معنى الخاصة امر ناقص جدًا امكن ان يعدّ في البابين جميعًا ، اما اذا لم يعتبر ذلك المعنى فيه ففي باب ان ما وضع خاصة[5] انه وضع على غير ما ينبغي . وانت تتبيّن ان المواضع التي ذكرها ارسطو في البابين هي بهذه الصفة .

فلنشرع في المواضع التي يوقف منها على ان ما قيل خاصة انها ليست بخاصة . وينبغي 30-35 ان تعلم ان اسطقسات هذه المواضع كما يقول تامسطيوس ثلاثة : احدها ان تكون الخاصة موجودة للشيء دائمًا ؛ والثاني ان تكون منعكسة في الحمل ؛ والثالث الا[6] تدلّ على ما هو الشيء . وينبغي ان تعلم ان الخاصة تبطل بأن ينقصها واحد من هذه 131b-15 الاسطقسات الثلاثة ، ولا تثبت الا باجتماعها . فمثال ما ليس يوجد دائمًا من وضع ان خاصة الحيوان انه يكون ساكنًا اومتحركًا ، فان السكون او الحركة انما توجد له في بعض الاوقات . ومثال من وضع خاصة غير منعكسة من قال ان خاصية[7] الانسان انه عالم ،

فان العلم قد يظن انه اعم من الانسان اذ كان قد يوجد للملك . ومثال من وضع خاصة ما هو محمول من طريق ما هو من قال ان خاصة الانسان انه حيوان ناطق ذو فكر ورويّة .

فهذه هي اصول مواضع الخاصة . وينبغي بعد ذلك ان نشرع في المواضع التي ترجع الى هذه الاصول .

فأول ذلك موضع وهو الآ[٨] توضع الخاصة بحسب طبيعة الشيء بل بحسب الحس ، 20-35
كمن قال ان الشمس هي اضواء[٩] كوكب يتحرك فوق الارض ، فانه انما يصدق عليها هذه الخاصة ما دامت الشمس تحس ، وبيّن ان هذه الخاصة لم تحمل على الدوام . وكذلك قول من قال ان خاصة اللون انه المدرك بالبصر ، وذلك انه اذا لم يحس فقد ارتفعت الخاصة .

وموضع ثانٍ وهو الآ[١٠] يوضع الجنس في الخاصة ، كمن قال ان خاصة الزوج انه 132a-20
منقسم بقسمين متساويين ولم يقل عدد منقسم بقسمين متساويين ، فان واضع هذا وضع ما ليس بخاصة خاصة . وبيّن ان هذه الخاصة ينقصها الانعكاس ، وذلك ان المنقسم بقسمين متساويين يحمل على الكم المتصل والمنفصل فاذا ذكر هنالك العدد انعكست في الحمل .

— ٤ — — 4 —

[مواضع اخرى]

وموضع ثالث ان تورد الخاصة محمولة على غير المجرى الطبيعي ، وذلك ان يوضع 25-35
المخصوص خاصة للخاصة ، فما وضع على هذا الوجه فليس بخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الطف الاجسام اجزاء هي النار . ويلحق من وضع الخاصة هذا الموضع ان تكون خاصة واحدة لاشياء كثيرة ، وذلك انه اذا كان الشيء الواحد توجد له خواص كثيرة فمتى وضع الشيء نفسه خاصة فقد وضع خاصة واحدة لاشياء كثيرة وذلك محال .

وموضع رابع الآ[١١] يجعل الفصل خاصة كمن قال ان خاصة الانسان انه ناطق . 132b...

وذلك ان هذه ينقصها انها ليست تعرّف جوهر الشيء ، اعني عدم التعريف ، وذلك ان
الفصل يعرّف جوهر الشيء . وينبغي ان تعلم ان كل موضع من هذه المواضع يصحّ ان
يستعمل في التصحيح اذا كان الاسطقسان الباقيان بيّنا الوجود للشيء الذي وضع انه 133a-20
خاصة . مثال ذلك ان قولنا في الانسان انه حيّ قابل العلم اذا تبيّن منه بهذا الوضع انه
ليس بفصل ، وكان ظاهرًا من امره انه منعكس وضروري الحمل ، صحّ ان ذلك خاصة
له .

وموضع خامس الآ[2] يكون ما وضع خاصة للشيء[3] خاصة من حيث يدل عليه بأحد
اسمائه اذا كان ذلك الشيء له اسماء مترادفة . مثال ذلك انه لما كان ليست خاصة الامر 25
المطلوب انه الذي يظهر لبعض الناس انه خير لم يكن ذلك خاصة للمؤثر ، وذلك انه لو
كان خاصة للمؤثر لكان خاصة للمطلوب والمصحح يصحّح بنقيض هذا وهو ان تكون
الخاصة بعينها موجودة لشيء واحد بعينه وان كانت له اسماء مترادفة . مثال ذلك ان 30
كانت خاصة الانسان ان نفسه ثلاثة اجزاء : فكري ، وغضبي ، وشهواني ، فخاصة
المرء كذلك ، وذلك[4] ان الانسان والمرء اسمان مترادفان .

وموضع سادس ان يكون نوع من الانواع الداخلة تحت جنس واحد وضعت له خاصة 35
لها ضد ، وذلك ان الضد ليس يجب ان يكون خاصة للنوع الواحد[5] في الجنس . مثال
ذلك انه لما كان الانسان والفرس نوعين داخلين تحت الحيوان ، ولم تكن خاصة الانسان 133b
الحركة من ذاته ، لم تكن خاصة الفرس الوقوف من ذاته . والمصحح يصحّح بنقيض ما
يبطل به المبطل . وهذا الموضع انما كان يصدق لو كان عدد الخواص المتضادة التي ينقسم 5-10
بها الجنس عدد الانواع ؛ فاما والأمر بخلاف ذلك فهو موضع كاذب وهو مع ذلك قليل
الاقناع .

وموضع سابع يستعمله المغالطون في ابطال ما وضع خاصة انه ليس بخاصة ، وذلك 15-35
من جهة اشتراك اسم الواحد والغير . وذلك انه اذا وضع واضع خاصة ما لشيء
كالضحك للانسان مثلاً ، وكان الانسان تعرّض له اشياء كثيرة مثل انه ابيض وانه عربي
وانه عجمي ، فيأخذ المغالط ان الانسان والانسان الابيض شيء واحد بالعدد ، فيلزم
من ذلك ان يكون الضحك خاصة الانسان الابيض ، فلا يكون الاسود ضحاكًا . فاذا

قيل ان الانسان المطلق والانسان الابيض شيئان اثنان بطلت المغالطة ، وموضع[٦] المغالطة انهم صيّروا الاثنين واحدًا . وربما غالطوا بعكس هذا ، اعني بأن يصيّروا الواحد اثنين ، مثل ان يضع الانسان[٧] ان خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر ، فيعاندون ذلك بأن هذه الخاصة 134a
موجودة للعالم ، والخاصة ليس من شأنها ان توجد لشيئين اثنين . وحلّ هذه المغالطة ان العلم والعالم واحد بالمعنى ، وانما يختلفان بالموضوع ، او نقول ان الخاصة في هذا غير الخاصة في الآخر ؛ وذلك ان العلم يدلّ في احدهما على ما ليس في موضوع وفي العالم على ما[٨] في موضوع ، وذلك ان العلم هو ظن لا يتغيّر و[٩] العالم انسان لا يتغيّر علمه .

— 5 — — ٥ —

[مواضع اخرى]

5-15 **وموضع ثامن** يمكن ان يغالط به ، وذلك ان الخاصة اذا كانت مما شأنها ان توجد لذي الخاصة بالطبع ، فأغفل الواضع ان يشترط في وجودها للمخصوص هذه الجهة ، فان المغلط[١] يغالطه[٢] بأن ما وضع خاصة قد يفارق المخصوص . مثال ذلك ان من قال ان خاصة الانسان ان يكون ذا رجلين ، فيغالطه المبطل بأن المقطوع الرجلين ليست توجد له هذه الخاصة ، فاذا زيد في القول بالطبع ارتفعت المغالطة .

وموضع تاسع يمكن ايضًا ان يغالط به ، وذلك انه اذا كانت الخاصة انما شأنها ان تكون خاصة من جهة انها محمولة حملاً اولا ، فأغفل واضعها ان يشترط ذلك فيها ، فانه يمكن ان يبطل عليه بأنه يمكن ان يوجد[٣] لذي الخاصة وغيره فلا تكون خاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة السطح ان يقبل اللون ، فيعانده المغالط بأن الجسم قد يصدق عليه انه يقبل اللون اولاً والجسم يقبله ثانيًا بتوسط السطح ، ارتفعت المغالطة . وكذلك كل ما[٤] وجد للشيء بشريطة فغفل الواضع فيه فوضعه مطلقًا ، يلحقه مثل هذه المغالطة ، وذلك ان كثيرًا من المحمولات انما يصدق حملها بشريطة ، مثل ان تكون بالطبع ، او مقتناة ، اوبالقوة ، او اولا[٥] . ولذلك ينبغي للمجيد لوضع الخاصة ان يتحفظ من وضع ما شأنه ان يؤخذ بشريطة فيضعه مطلقًا .

وموضع عاشر ان يؤخذ الشيء الموجود على جهة العلة والكثرة لبعض الاشياء التي 134b-20
تختلف في ذلك الشيء بالاقل والاكثر ، فيوضع خاصة للجميع ، بمنزلة من قال ان النار
الطف الاجزاء . وذلك ان هذا انما يصدق في نوع واحد من انواع النار وهو الضوء ، فان 25-30
النار ، كما يقول افلاطون ، ثلاثة اجزاء : لهيب وضوء وجمرة . والسبب في ذلك ان
الاشياء المفرطة ليس يمكن ان تظهر في اشياء كثيرة ، كانت تلك الاشياء كالانواع 35
للجنس او كالاجزاء للكل .

وموضع حادي عشر وهو ان توضع الخاصة بالاغلب والمقايسة ، فانه يعرض من هذا 135a-5
الآ[6] يصدق الاسم على ما يصدق عليه القول الدال على الخاصة . مثال ذلك من قال ان
خاصة النار انها اخف الاجسام ، او[7] ان خاصة الفرس انه اسرع الحيوانات ، فانه قد[8]
يمكن ان تعدم النار ويوجد ما يكون اخف من سائر الاجسام وهو الهواء مثلاً ، وكذلك
يمكن ان يعدم الفرس ويوجد ما هو اسرع من جميع الحيوانات وهو الحيوان الذي يليه في
السرعة . وانما تكون هذه[9] خاصة عند من يعلم انه لا يمكن ان تعدم النار ولا نوع
الفرس .

وموضع ثاني عشر وهو ان نضع الشيء خاصة نفسه ، وهذا انما يتفق اذا كان للشيء
اسمان مترادفان فانه لا يكون ما وضع خاصة خاصة . وهذا الموضع بيّن من امره ان واضعه 10-15
مغالط في الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الجميل انه اللائق ، وذلك ان اللائق
والجميل اسمان مترادفان .

وموضع ثالث عشر وهو ان الخاصة متى وضعت للاجسام المتشابهة الاجزاء 20-25
فينبغي[10] ان توجد لجميع الاجزاء التي من تلك الاجسام المتشابهة الاجزاء ، فاما متى
وجدت لاكثر اجزائها ولم توجد للاقل ، او وجدت للاقل ولم توجد للاكثر ، فما وصف[11]
من ذلك أنه خاصة فليس بخاصة . مثال ما وضح من ذلك لاكثر الاجزاء من غير ان
يوضع للكل من قال ان خاصة البحر ان ماءه مالح ، وذلك انه ليس خاصة كل بحر ان 30-35
ماءه مالح . ومثال ما يصدق على الجزء لا على الكل من قال ان خاصة الهواء انه
المستنشق ، وذلك ان المستنشق انما هو جزء منه . فاما المصحح فانه اذا صحّح ما وضع
خاصة على جميع الاجزاء ، وكانت تلك الاسطقسات الثلاثة[12] موجودة ، فقد ثبتت 135b

الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الارض انها تتحرك الى اسفل بالطبع ، وذلك ان هذا يوجد لجميع الاجزاء كما يوجد للكل .

وموضع رابع عشر ان تكون الخاصة توضع بالقوة في ذي الخاصة ، ثم يعلّق وجود القوة فيه بشيء يمكن ان يوجد وان يعدم . مثل من قال ان خاصة الالوان انها مبصرة بالقوة ، فانه ان قدر ارتفاع الحيوان وعدمه ارتفعت هذه الخاصّة الاّ عند من يتصور ان الحيوان لا يمكن ان يعدم ، فبهذا يمكن ان تبطل الخاصة . واما المثبت فبعد هذا وهو الاّ[١٣] يكون يعلّق وجود القوة في الشيء الذي وضعت له الخاصة بشيء يمكن في بادئ الرأي ان يتصور عدمه . مثل من قال ان خاصة الموجود ان يفعل او ان ينفعل .

فهذه هي جميع المواضع الخاصة بالخاصة . واما سائر المواضع الباقية فهي مشتركة بجميع المطالب ، وهي بالجملة مأخوذة : اما من المتقابلات ، واما من الشبيه ، واما من الاقل والاكثر والتساوي ، واما من التصاريف والنظائر ، واما من الكون والفساد . ولنشرع في ذلك على تعليم ارسطو فان في ذلك رياضة ما .

— 6 —

— ٦ —

في المواضع المأخوذة من المتقابلات

فمنها موضع اول مأخوذ من التضاد . اما المبطل فينظر فان كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشيء الذي وضعت له الخاصة فما وضع خاصة فليس بخاصة . مثال ذلك انه ان لم تكن خاصة العدل انه الافضل لم تكن خاصة الجور انه الاخس . واما المثبت فان كان ضد الخاصة موجوداً خاصة لضد الشيء الذي وصف بالخاصة ، فما وضع انه خاصة فهو خاصة . مثال ذلك ان كان خاصة الخير انه مرغوب فيه فالشر انه مهروب منه .

وموضع ثانٍ من المضاف . اما المبطل فينظر فان كان مضايف الخاصة ليس بخاصة

لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة ليست بخاصة. مثال ذلك ان لم يكن الفاضل خاصة 20
للضعف فليس المفضول بخاصة[٢] للنصف. واما المصحح فينظر[٢] فان كان مضايف الخاصة
خاصة لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة خاصة. مثال ذلك ان كانت خاصة الضعف
انه بمنزلة قياس الاثنين الى الواحد كانت خاصة النصف انه بمنزلة قياس الواحد الى 25
الاثنين.

وموضع ثالث من الملكة والعدم. اما المبطل فان كانت الخاصة التي تقال بالملكة
ليست خاصة لما يقال بالملكة، اي ما يدل عليه باسم الملكة، فما يقال بالعدم ليس
خاصة لما يقال بالعدم، أي لما يدل عليه باسم العدم؛ وان كان ما يقال بالعدم ليس 30-35
خاصة للعدم، فان ما يقال بالملكة لا يكون خاصة لما يقال بالملكة. مثال ذلك انه لما
كان عدم الحس ليس بخاصة للصمم لانه امر عام للحواس، لم يكن الحس خاصة
للسمع. واما المصحح فان كان ما يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة، فان ما يقال
بالعدم خاصة لما يقال بالعدم؛ وان كان ما يقال بالعدم خاصة لما يقال بالعدم فان ما 136a
يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة. مثال ذلك: ان كانت خاصة البصر ان يبصر
فخاصة العمى الاّ[٣] يبصر.

وموضع رابع من الموجبة والسالبة. وتحت هذا الموضع ثلاثة مواضع: 5-10

اما اولاً فان ننظر في لزومها على جهة العكس، وذلك انه متى كانت الموجبة خاصة
لشيء ما فانه لا تكون السالبة خاصة له[٤]. مثال ذلك ان كانت خاصة الانسان انه
ضحاك فليست خاصته انه ليس بضحاك. ويشبه الاّ يكون هذا موضعًا.

وموضعٍ ثانٍ من اللزوم على الاستقامة. اما المبطل فينظر، فان كانت القضية التي 15-25
توجب المحمول ليست خاصة للقضية التي توجب الموضوع، فان ما تسلب المحمول
ليست[٥] خاصة لما يسلب الموضوع وعكس هذا ايضًا. مثال ذلك انه[٦] لما كان قولنا: ما هو
حي ليس خاصة[٧] لما هو انسان، لم يكن قولنا: ما ليس بحي خاصة لما ليس بانسان؛
وكذلك لما كان قولنا ان ما ليس بحي ليس بخاصة لما ليس بانسان، لم يكن قولنا ان ما
هو حي خاصة لما هو انسان.

وموضع ثالث اما المبطل فينظر فان كان ما يوجب المحمول خاصة لما يوجب الموضوع،

لم يكن ما يوجب المحمول خاصة لما يسلب الموضوع . مثال ذلك ان كان خاصة ما هو 30
حيوان انه متنفس لم يكن خاصة ما ليس بحي انه متنفس ، وذلك ان قولنا ما هو
متنفس اذا كان خاصة لقولنا ما هو حيوان لم يكن خاصة للسالبة وهو قولنا ما ليس
بحيوان. فاما المصحّح فينظر فان كانت الموجبة ليست بخاصة للموجبة فهي للسالبة[٨] ،
مثال ذلك[٩] قولنا : ان كان ما هو نائم ليس بخاصة لما هو جماد فهذه[١٠] خاصة لما ليس 35
بجماد. وهذا الموضع كاذب ، وذلك ان الموجبة ليست خاصة للسالبة بل ليس توجد
للسالبة الا من جهة ما ليس السلب بسلب مطلق بل دال على احد اصناف العدم. واما
السالبة فقد توجد للموجبة الا انها لا توجد كالخاصة من جهة ما هو سلب مطلق. 136b

وموضع خامس قريب من ان يعدّ في المتضادات ، وهو مأخوذ من الانواع التي ينقسم
بها الجنس على شبيه بالتقابل . وذلك انّا متى قسمنا الجنس بنوعين متقابلين ، وقسمناه
ايضًا بلاحقين متقابلين ولواحق متقابلة ، ولم يكن احد قسمي تلك اللواحق خاصة لاحد
قسمي تلك الانواع ، فليس اللاحق الآخر بخاصة للنوع الآخر. مثال ذلك انه لما لم تكن 5
خاصة الحيوان المائت ان يكون متحركًا اذ الاجرام السماوية حيوانات متحركة غير مائتة ،
لم تكن خاصة الغير المائت[١١] وهو الفلك ان يكون ساكنًا . والتصحيح بعكس هذان .

وموضع سادس يعدّ في هذا ، وهو متى كان شيئان في موضوعين مختلفين ، وكان
يحمل عليهما امر واحد عام لهما ، ثم كان ذلك الشيء العام خاصة لاحد الشيئين اذا
اشترط وجوده في موضوع ذلك الشيء ، فانه خاصة لذلك الآخر اذا اشترط وجوده في
موضوعه ايضًا . مثال ذلك انه لما كان الفهم والعفة جزءين من اجزاء النفس في موضوعين 10
مختلفين : الفهم في الجزء الناطق ، والعفة في الجزء الشهواني ، وكانت الفضيلة امرًا
عامًا يؤخذ لكليهما ، ثم كانت خاصية[١٢] الفهم انه فضيلة للجزء الفكري ، فان خاصة
الصفة انها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا الموضع يقول ابن سينا فيه انه علمي .

– ٧ – 7 —

[مواضع اخرى]

وموضع من التصاريف والنظائر. وذلك بأن ننظر فأن لم يكن المثال الأول خاصة 15-25
للمثال الاول، لم يكن المشتق خاصة للمشتق. مثال ذلك ان لم تكن خاصة العدل انه
موجود بالوضع لم تكن خاصة العادل ان يكون واضعًا. وبمثل[1] هذا ينظر في
التصاريف، الا انها غير موجودة في لسان العرب، وقد ينظر ايضًا من النظائر في
المتقابلات. مثال ذلك ان لم تكن خاصة العادل ان ما يتصف به من العدل هو واضعه
والمصطلح مع نفسه عليه، فليست خاصة الجائر ان ما يتصف به من الجور موجود له
بغير الطبع، اعني بالوضع[2] والمثبت ينظر بعكس هذا الموضع. 30

وموضع من الشبيه على طريق المناسبة. اما المبطل فينظر ان لم تكن احدى الخاصيتين
المتشابهتين خاصة لأحد[3] الشيئين المتشابهين، فليست الاخرى بخاصة للشيء الآخر. مثال
ذلك انه لما كانت نسبة البناء الى احداث البيت كنسبة الى احداث الصحة، ولم تكن 35
خاصة البناء احداث البيت، لم تكن خاصة الطبيب احداث الصحة. والمصحح ينظر
ان كانت احدى الخاصتين المتشابهتين خاصة لأحد[4] الشيئين المتشابهين فالثانية خاصة 137a
للشيء الآخر. مثال ذلك انه لما كانت نسبة الطبيب الى احداث الصحة كنسبة الرائض
الى خصب البدن، وكانت خاصة الرائض احداث خصب البدن، صارت خاصة ...5
الطبيب احداث الصحة.

وموضع مأخوذ في الكون والفساد. وهو ان كان ما[5] يقال على انه قد كان وفرغ ليس 20-25
بخاصة لما قد كان وفرغ، فليس ما يقال على انه في طريق الكون خاصة لما في الكون.
مثال ذلك انه[6] لما كانت[7] ليست خاصة الانسان الموجود ان يوجد حيًّا، لم تكن[8] خاصة
الانسان المتكوّن ان[9] يتكوّن حيًّا، ومثل هذا يعتبر بين ما فسد وبين ما هو في طريق
الفساد، وكذلك ايضًا يعتبر الفاسد مع الكائن بهذا النحو. مثال ذلك انه لما لم تكن 30-35
خاصة الانسان المتكون ان يكون حيًّا، لم تكن خاصة الانسان الفاسد فساد الحياة منه.

والمصحّح ينظر في هذه المواضع بعكس هذا . مثال ذلك انه لما كانت خاصة الانسان
الكائن ان يوجد ناطقًا ، كانت خاصة الانسان الفاسد ان يفسد منه النطق . وهذا 137b
الموضع علمي .

—٨— — 8 —

[مواضع اخرى]

ومواضع مأخوذة من الاقل والاكثر والتساوي .

**اما اولاً فان المبطل ينظر ، فان كان ما يقال بالاكثر ليس بخاصة لما يقال بالاكثر ،
اعني ما يوصف فيه المحمول بالكثرة ليس[1] بخاصة لما يوصف فيه الموضوع بالكثرة ، فان ما** 15
**يقال على الاقل ليس بخاصة لما يقال على الاقل ؛ ولا ما يقال على الاطلاق ، اعني في
غير اشتراط الاقل والاكثر ، هو خاصة ايضًا لما يقال على الاطلاق . مثال ذلك انه لما لم
يكن قولنا : ما هو اكثر تكوّنًا خاصة لما هو اكثر جسمية ، لم يكن قولنا : ما هو اقل تكوّنًا
خاصة لما هو اقل جسمية ، ولا : ما كان ايضًا متكوّنًا باطلاق خاصة لما كان جسمًا
باطلاق . واما المثبت فان كان ما يقال بالاكثر خاصة لما يقال بالاكثر ، فان ما يقال** 20-25
**بالاقل خاصة لما يقال بالاقل ، وما يقال باطلاق خاصة لما يقال باطلاق . مثال ذلك انه
لما كان قولنا : ما هو اكثر حسًّا خاصة لما هو اكثر جسمًا ، كان ما هو اقل جنسًا خاصة لما
اقل جسمًا ؛ وكذلك ما كان حسّاسًا باطلاق خاصة لما كان جسمًا باطلاق . وكما نظرنا
مما يقال على الاكثر فيما يقال على الاقل او على الاطلاق ، كذلك يمكننا ان ننظر مما على
الاطلاق فيما يقال على الاكثر او على الأقل . اما المبطل فان كان ما يقال على الاطلاق
ليس خاصة لما يقال على الاطلاق ، فان ما يقال على الاكثر ليس خاصة لما يقال
بالاكثر ، وما يقال بالاقل ليس خاصة لما يقال بالاقل . مثال ذلك انه لما لم تكن خاصة** 30
**الانسان انه حسود ، لم تكن خاصة ما هو اكثر انسانية انه اكثر حسدًا ، ولا ما هو اقل
انسانية اقل حسدًا . واما المثبت فينظر بعكس هذا ، اعني ان ما كان يقال على الاطلاق
خاصة لما يقال على الاطلاق ، فان ما[2] يقال على الاكثر خاصة لما يقال بالاكثر وما يقال** 35

بالاقل خاصة لما يقال بالاقل. مثال ذلك انه لما كانت خاصة النار المطلقة انها متحركة
الى فوق باطلاق ، كانت خاصة ما هو اكثر نارية انه اكثر حركة الى فوق ، وما هو اقل
نارية انه اقل حركة الى ما فوق. 138a

واما ثانيًا فينظر المبطل ، فان كان شيء ما يقال انه خاصة لشيء اكثر مما يقال في شيء
آخر انه خاصة لشيء آخر ، ثم كان الذي يقال انه خاصة اكثر ليس بخاصة ، فان الاقل
ليس بخاصة. مثال ذلك ان كان الاحساس خاصة للحيوان اكثر من كون التعليم 5-10
خاصة للانسان[٣] ، ثم لم يكن الاحساس خاصة للحيوان ، لم يكن التعليم خاصة
للانسان. واما المثبت فيبدأ[٤] من موضع الاقل[٥] فان كان خاصة فان ما يقال بالاكثر
خاصة. وهذا الموضع هو من نسبة شيئين الى شيئين على ما تقدم في مواضع العرض.

واما ثالثًا فينظر الثاني فاذا[٦] وجد شيئًا واحدًا اكثر خاصة لشيء منه لشيء آخر ، ثم
كان الاولى ان يكون خاصة له ليس بخاصة له ، فليس هو بخاصة الاقل. مثاله لما كان 15
اللون احرى ان يكون خاصة للسطح من كونه خاصة للجسم ، فان لم يكن خاصة[٧]
للسطح فليس بخاصة للجسم. واما المثبت فليس ينتفع بهذا الوضع ، فانه لا يوجد شيء
واحد خاصة لشيئين ، وهذا من نسبة شيء واحد الى شيئين. 20

واما رابعًا فان المبطل ينظر ، فان كان ما هو احرى[٨] ان يكون خاصة ليس بخاصة ،
فما ليس هو احرى[٩] ان يكون خاصة فليس بخاصة. مثال ذلك : لما كان كون الحي
محسوسًا احرى ان يكون له خاصة من كونه متجزئًا ، ثم لم يكن كونه محسوسًا خاصة له ،
فليس ان يكون متجزئًا خاصة له. واما المثبت فينظر ، فان كان الذي هو احرى الاّ يكون 25
خاصة ، فان ما هو احرى ان يكون خاصة هو خاصة[١٠]. مثل[١١] انه لما كان «ان يحس»
هو احرى ان يكون خاصة للحيوان من «ان يحيا»[١٢] ، ثم كان «ان يحيا»[١٣] خاصة ، فان
«ان يحس» خاصة. وهذا من باب[١٤] نسبة شيء واحد الى شيئين[١٥].

ثم بعد ذلك فننظر من التساوي ، اعني الاشياء المحمولة على مثال واحد. 30

اما اولاً فننظر ، فان كان شيئان خاصيين[١٦] لشيئين على مثال واحد ، ثم لم يكن
احدهما خاصة لاحدهما ، لم يكن[١٧] الآخر[١٨] خاصة ، وان كان احدهما خاصة كان[١٩]
الآخر خاصة. مثال ذلك انه لما كانت خاصة الجزء الشهواني من النفس ان يشتهي كما

خاصة المفكر ان يفكر ، ثم لم تكن خاصة الشهواني ان يشتهي ، لم تكن خاصة المفكر ان يفكر ، وان كانت احداهما خاصة كانت الاخرى خاصة . وهذا من نسبة شيئين الى 138b-5 شيئين .

والموضع الثاني من نسبة شيئين الى شيء واحد[٢٠] ، وذلك[٢١] اذا كان شيئان خاصيّان[٢٢] لشيء واحد على مثال واحد ، ثم لم تكن احداهما خاصة ، لم تكن الاخرى خاصة . مثال ذلك انه لما كان لنا ان نضع ان كون الانسان ان يبصر خاصة له ككونه ان يسمع ، ثم لم يكن ان يبصر خاصة ، فلا و[٢٣] ان يسمع ايضًا خاصة . وفي الاثبات ان كان احدهما خاصة فان الآخر خاصة . مثال ذلك انه لما كان لنا ان نضع ان من خاصة النفس ان لها جزءًا شهوانيًّا على القصد الأول ، كان لنا ان نضع ان من خاصتها ان لها جزءًا فكريًّا على القصد الاول ، وان كان قولنا ان لها جزءًا شهوانيًّا خاصة لها فان قولنا ان لها جزءًا فكريًّا خاصًا لها ايضًا .

والموضع الثالث ان المبطل ينظر ، فان كان شيء واحد ينسب لشيئين نسبة واحدة ، ولم تكن لاحدهما خاصة ، فليس للآخر خاصة . مثال ذلك انه لما كان وجود الاحراق للجمرة كوجوده للهيب ، ولم يكن خاصة للهيب ، فليس بخاصة للجمرة . واما المثبت فليس ينتفع بهذا الوضع ، فانه لا يكون خاصة واحدة لشيئين اثنين .

والفرق بين موضع الشبيه على طريق التناسب وعلى طريق الاجتماع في عرض واحد وبين هذه المواضع ، ان ذلك الموضع المقايسة والشبه الذي بينهما هي السبب في ان الزمنا ان حكم المتناسبين حكم واحد فيما يوجد لهما ويسلب عنهما . وهنا[٢٤] نفس[٢٥] نسبة وجود الحكم لها هو السبب في ان حكمنا عليهما بالمقايسة .

وهنا انقضى القول
في مواضع الخاصة[٢٦] والمشتركة .

في مواضع الحدود
وهي المذكورة في المقالة السادسة

– ١ –

[تقسيم عام للشروط المعتبرة في صحة الحدود]

فنقول : ان الشروط المعتبرة في صحة الحدود خمسة :

احدها : ان يكون الحدّ موجودًا للحدود ، اعني صادقًا على جميعه ، والا لم يكن حدًّا ، بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان غير مائت ازلي .

والثاني : ان يكون الجنس مأخوذًا في الحدّ مضافًا اليه الفصل ، فانه من لم يضع المحدود في جنسه فلم يحدّ . مثل من حدّ الانسان بأنه الذي يمكنه ان يزرع ويحصد .

والثالث : ان يكون الحدّ مساويًا للمحدود ، فان الحدّ اذا لم يكن مساويًا فليس بحدّ . وذلك اذا كان : اما اعم منه بمنزلة من حدّ الانسان بانه حيوان ذو رجلين ؛ واما اخص بمنزلة من حدّه بأنه حيوان يبيع الملح .

والرابع ان يكون قد اتى[1] بهذه الثلاثة الاشياء في الحدّ ، الاّ انه مع ذلك لم يحدّ ولا اتي[2] بمعنى ما هو الشيء .

والخامس ان يكون اتى[3] بالحدّ الا انه لم يأت به جيدًا ولا حسنًا ، بل ما اتى[4] به ناقصًا عن الكمال .

فاما الشرط الاول فالمواضع التي يثبت منها او يبطل فهي مواضع الوجود المطلق ،
اعني مواضع العرض. واما الشرط الثاني فالمواضع التي يثبت منها او يبطل هي مواضع 139b
الجنس بعينها. واما الشرط الثالث فمواضعه هي مواضع الخاصة . والتي القول فيها في هذه المقالة انما هي مواضع الشرطين الباقيين ، اعني هل اجاد الحادّ واحسن اولم يُجد ؟
وهل ما اتى[5] به حدّ او ليس بحدّ ؟ 5

فلنبتدئ اولاً بالمواضع التي يوقف منها على انه هل اجاد الحدّ او لم يجده ، فان
الوقوف على هذا[6] اسهل من الوقوف على تلك . 10

وينبغي ان تعلم ان رداءة الحدّ وقبحه يكون من وجهين : اما من قبلنا وذلك اذا كانت العبارة عنه غامضة غير واضحة ؛ واما من قبل الحدّ في نفسه وذلك يكون في الاكثر من
قبل زيادة في الحدّ هي فضل وتكرير. وقد يظن انه يلحقه ذلك من جهة النقصان ، الا 15
ان ارسطو يقسم اولاً هذه المواضع الى هذين[7] القسمين. والحال في هذا في[8] الحدود كالحال في الاشياء المحسوسة ، فكما ان الاشياء المحسوسة انما يظهر القبح فيها اما من قبل ضعف ابصارنا ، واما من قبل انها قبيحة في نفسها[9] ، كذلك الامر ها هنا .

— ٢ — - 2 —

[القول في غموض الحدّ]

فأول المواضع المأخوذة من اغماض العبارة ان تكون اجزاء الحدّ او احدها مدلولاً
عليها باسم مشترك او اسماء مشتركة ، مثل من حدّ الصحة بانها اعتدال الحار[1] والبارد ، 20-30
وذلك ان الاعتدال يقال على معانٍ كثيرة ، فانه متى اتي بالحدّ على هذه الصفة امكن الاّ[2] يتبيّن المعنى الذي قصد حدّه. ويمكن ان يعانده السامع بأنه ليس يصدق الاسم على جميع ما يصدق عليه الحدّ ، فان لخّص الذي يحدّ المعنى الذي يقصد حدّه[3] وبيّنه ، كان قد اجاد .

والموضع الثاني ان يكون الحدّ او جزء منه دلّ عليه باسم مستعار ، مثل من جعل

جنس الهيولى الحاضنة او جعل جنس العفة الاتفاق والملامة ، وذلك ان الحاضنة انما هي 35
في الحقيقة المرأة المربية والاتفاق انما اصله في النغم . وكذلك ايضًا اذا استعمل بدل 140a
الاسم المفرد قولاً مركبًا من اعراض للشيء[٤] غير مستعملة ، بمنزلة من استعمل بدل العين
المظلة بالحواجب وذلك ان ما لم تجريه العادة فهو غير بيّن. 5-10

والاسماء المستعارة : منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالاشياء التي استعيرت
لها ، ومنها ما هي مأخوذة من اشياء غير شبيهة الا شبهًا بعيدًا وهذه اغمض في الدلالة .
والحدود الواقعة فيها هذه الاسماء هي أردأ الحدود واخفاها ، مثل من جعل جنس الشريعة
انها مكيال ومقدار. 15

و[٥]**موضع ثالث** ان كان المحدود له ضد فينبغي ان يكون حدّ ضده بيّنًا من حدّه والا
فقد وضع الحدّ وضعًا غامضًا . ومثال ذلك من حدّ الحكمة بأنها قنية مستخرجة للاشياء
النافعة والضارة ، وذلك ان حدّ الجهل قد يفهم ويبتدر[٦] من هذا الحدّ . وبالجملة متى لم 20
يبن من الحدّ الشيء المقصود تحديده لم يكن حدًّا جيدًا ، وذلك ان الذي يأتي بالحدّ
غامضًا بأن لا يدل دلالة واضحة على الشيء المقصود تحديده يشبه[٧] فعل من يصوّر صورًا
رديئة الاشكال والهيئات حتى لا يعلم بنفس تلك الصور والرسوم صور الاشياء التي
حوكيت بها الا ان يكتب على كل صورة منها اسم الشيء الذي حوكيت به . فكما ان
هذا من فعل المصوّر قبيح ، كذلك الامر فيمن يضع الحدود بهذا النحو.

فهذه وامثالها هي التي يكون منها القول غامضًا .

—٣— 3

[القول في زيادة الحدود]

واما المأخوذة[١] من الزيادة في الحدّ فان هذه ايضًا تنقسم الى اربعة مواضع :

احدها ان يزاد في الحدّ ما يصير به اعم من المحدود . وهذا على ضربين : احدهما ان

يزاد فيه ما هو عام لجميع الموجودات ، بمنزلة من حدّ الانسان انه حيوان ناطق ذو ثلاثة 25-30
ابعاد ، فان قولنا : «ذو ثلاثة ابعاد» امر موجود لجميع الاجسام . والثاني ان يزاد فيه ما هو
عام لجميع الانواع المشاركة له في الجنس ، بمنزلة من حد الانسان بأنه حيوان ناطق
متنفس . وحال هذا الموضع بيّن بنفسه ، وذلك ان الجنس انما اتى به في الحدّ ليفصل
المحدود مما هو اعم من الجنس ، والفصل انما اتى به في الحدّ ليفصل المحدود من الجنس ،
فاذا زادُ المحدد احدى هاتين الزيادتين ابطل بالاولى منهما منفعة الجنس وبالثانية منفعة
الفصل .

والموضع الثاني ان يزيد في الحدّ ما هو مساوٍ للمحدود لكنه[2] فصل لا يحتاج اليه ،
بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان ناطق قابل للعلم ، فان قولنا : «قابل للعلم» فصل لا 35
يحتاج اليه . واكثر ما يظهر هذا من قبل ان الزيادة لا تصدق مع الفصل المأخوذ اذا
وصف الجنس[3] بها على جهة ما يوصف الجنس بالفصل ، اعني على جهة التخصيص ، 140b-5
لكن[4] متى اخذت معرّفة بنفسها كانت كافية . مثل من حدّ البلغم بانه الرطوبة الغير
المنهضمة[5] الاولى التي تتولد من الغذاء ، وذلك انه اذا وصفت بأنها غير منهضمة لم 10
يصدق عليها انها اولى لانه ليس في البدن رطوبة غير منهضمة الا واحدة وهي البلغم ؛
فان اسقط من هذا الحدّ «غير منهضمة» امكن ان تكون الاولية فصلاً له ، فان في البدن
رطوبات كثيرة تتولّد عن الغذاء ، البلغم اولها ، وان اسقطت الاولية واتى بقولنا : «غير
منهضمة» كفى ذلك في الحدّ . 15

والموضع الثالث ان تكون الزيادة تجعل المحدود اخص ، بمنزلة من حدّ الانسان انه[6]
حيوان ناطق ابيض . 20-25

والموضع الرابع ان يكرر في الحدّ المعنى بعينه . وهذا على ضربين : اما ان يكرّره بلفظ
مرادف ، فان تكريره بلفظ واحد بعينه مما لا يبلغ غلط احد ولا تغليطه ان يضعه . مثال
ذلك من حدّ الشهوة بانها الشوق الى اللذيذ ؛ واما ان يكون المعنى جزئيًّا مضمنًا في معنى 30
كلي فيأتي بالجزئي . فان هذا يجمع من الفساد امرين : احدهما ان يكرر المعنى الواحد 141a-5
مرتين ، والثاني ان يجعل الحدّ اخص من المحدود . ومثال ذلك من حدّ السياسة بأنها
ملكة تضع الامور الجميلة بالطبع والعادلة ، وذلك ان الجميلة تنتظم العادلة وغيرها 10

فهذه هي الاشياء التي عدّدها ارسطو في الوقوف على زيادة الحدود . وهو بيّن ان الامر فيها كذلك ، فان الزيادة في الحدّ تشبه الاصبع السادسة في اليد ، وكما ان اليد تصير بها قبيحة كذلك الحدّ. وقد يمكن ان تعدّ الزيادة التي تجعل الحدّ اخص او اعم في المواضع التي يوقف منها على انه لم يحدّ.

— 4 —

— ٤ —

[مواضع اخرى]

وارسطو يأتي بعد هذا بموضع ويجعله في المواضع التي يوقف منها على انه لم يحدّ . وتامسطيوس يعدّه ويجعله في مواضع رداءة الحدّ ويحتمل الامرين جميعًا .

25-35 **وهذا الموضع** هو انه ينبغي ان يعمل الحدّ من اشياء هي اعرف على الاطلاق ، وتلك الاشياء هي الامور المتقدمة على المحدود التي هي اعرف عند الطبيعة واعرف عندنا . وذلك ان الاعرف يقال على ضربين : اما اعرف على الاطلاق ، واما اعرف عندنا . والاعرف على الاطلاق كثيرًا ما يكون غير الاعرف عندنا ، بمنزلة ما عليه الامر في المركبات والاسطقسات التي تتركب منها ، فان المركبات اعرف عند الجمهور من البسائط التي منها تركبت ، والامر عند الطبيعة بخلاف ذلك . ولذلك يقول ارسطو ان الاعرف باطلاق انما يشبه ان يوجد للاناسى الموجودين اناسى باطلاق وهم الفاضلون ، كما ان الاصح باطلاق انما يوجد في البنية الحسنة باطلاق.

141b **وانما** كان واجبًا ان تعمل الحدود من الاشياء التي هي اعرف على الاطلاق ، وهي الامور التي تجمع امرين : احدهما ان تكون امورًا متقدمة على المحدود في الوجود ،
5-10 والثاني ان تكون اعرف عندنا ، لأن الحدود انما يقصد بها معرفة الشيء بما هو. وذلك لا يكون بأي شيء اتفق بل بالاشياء التي بها قوامه وماهيته كالحال في البراهين المطلقة ، فان البراهين المطلقة[1] هي حدود بالقوة كما قيل في «كتاب البرهان» . ولذلك الّفت الحدود من اجناس وفصول ، فان الفصل والجنس امران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه

والامور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها اذا كان بها كون الشيء المحدود واحدًا . 15-35 فلو كانت الحدود تأتلف من الاشياء المعروفة عندنا فقط ، وهي الأمور المتأخرة ، لامكن ان يكون للشيء حدود كثيرة ، بل لامكن ان يكون حدّ الشيء عند اقوام[2] غير حدّه عند آخرين ، فان الامور المعروفة عندنا هي غير المعروفة عند آخرين ؛ بل لعلّه كان يمكن ان يكون حدّ الشيء الواحد بعينه عند انسان واحد بعينه في سن ما غيره في سن آخر ، فان 142a الامور المعروفة عند الشاب غيرها عند الكهل . مثال ذلك ان المحسوسات اعرف عند الصبيان والمعقولات الكلية اعرف عند الكهول . وينبغي الآ[3] يذهب عنا ها هنا ما قيل في 5-20 «كتاب البرهان» ان هذا النوع من الحدود انما يطلب في الاشياء المركبة ، فأما البسائط التي هي اسباب الامور المركبة فليس يمكن ذلك فيها . فاذن هذه الرداءة في الحدود انما تلحق في حدود الامور المركبة.

وهذا الموضع ينقسم الى مواضع ثلاثة ، وذلك بانقسام الاشياء التي ليست متقدمة 20-25 على الشيء :

احدها ان يؤخذ في حدّ الشيء الامور المتأخرة عنه ، مثل من حدّ الانسان بأنه الذي يقتني الاعمال والصناعات ويعاشر ويؤالف .

والثاني ان يحدّ الشيء بالامور التي هي واياه موجودة معًا بالطبع ، مثل من حدّ المقابل بمقابله مثل من حدّ الخير[4] بانه الشيء الذي ليس بشر[5]. وينبغي ان يستثنى[6] من المتقابلات في هذا الموضع المضافين فانهما من بين المتقابلات ليس يمكن ان يحدّ احدهما الا بأخذ الآخر فيه .

ومن هذا الموضع ان نأخذ في حدّ النوع القسيم قسيمة ، بمنزلة من حدّ الزوج بأنه 30 الذي يزيد على الفرد بواحد . ومنه ان نأخذ في حدّ الشيء الشيء نفسه ، وهو الذي يعرف «بالمصادرة» . وهذا يكون بأن تستعمل الاسماء التي قوتها واحدة لأن استعمال الشيء الواحد بعينه مكررًا بلفظ واحد بعينه لا تبلغ القحة بالسوفسطائي ان يستعمله .

وهذه الاسماء بعضها معاني بعض : اما على جهة ما يتضمن الشيء اسبابه والكل 35 اجزاءه ، واما على جهة ما يتضمن الجزء كله . فمثال استعمال التي قوتها واحدة من جهة 142b تضمن الشيء اسبابه قول من حدّ الشمس بأنها كوكب يظهر نهارًا ، فان الذي لا يعلم

الشمس لا يعلم النهار اذ كان النهار انما هو طلوع الشمس فوق الارض ، فاسم النهار يتضمن الشمس التي هي بسببه الاعرف فمن عرّف الشمس بالنهار فكأنما عرّف الشيء 5-15
بنفسه من جهة ان النهار انما يعرّف بالشمس . ومثال تضمن الكل في اسم الجزء مثل من حدّ الزوج بأنه عدد ينقسم باثنين ، وذلك ان الاثنين هو نوع من انواع الزوج فهو يتضمن معنى الزوجية ، فكأنه حدّ الزوج بانه عدد ينقسم بزوج ؛ وكذلك من حدّ الواحد بأنه مبدأ العدد ، فان العدد ليس شيئًا غير تركيب الآحادِ ، فكأنه قال ان الواحد مبدأ الكثرة المركبة من الواحد .

وهذه المواضع انما تعرض متى كانت التي ليست اقدم في الوجود ليست اقدم في المعرفة ، وهذه الثلاثة المواضع هي مأخوذة من ان الحدّ لم يعمل من الامور التي هي أعرف وأقدم . وقد قلنا انه يدخل في رداءة الحدود من جهة ، ويدخل في ان المحدّد لم يحدّ ولا اتا بما هو الشيء ، وذلك ان من حدّ من الامور المتأخرة فانما اتى[٧] بالخاصة ، واذا حمل الشيء على انه خاصة فليس بحدّ.

— ٥ — — 5 —

[مواضع اخرى مأخوذة من الجنس]

وينبغي ان تعلم ان المواضع المأخوذة من ان الحدّ ليس بحدّ : 20-25

منها مواضع مأخوذة من ان الجنس ليس بجنس ، لا من جهة ما هو جنس باطلاق ، فان مواضع الجنس قد سلفت ، بل من جهة ما هو جنس مأخوذ في الحدّ.

ومنها مواضع مأخوذة من الفصول .

ومنها مواضع مأخوذة من الحدود بأسرها . وهذه :

منها مواضع مأخوذة في حدود مقولة مقولة من المقولات العشر ،

ومنها مواضع[١] مأخوذة في حدود الاعدام ،

ومنها مواضع نحو حدود الاشياء المركبة ،

ومنها مواضع عامة نحو جميع المقولات ،

ومنها مواضع نحو حدود الاشياء المدلول عليها بأسماء مركبة[٢] .

ونحن فسنعدد هذه المواضع على هذا الترتيب وبهذه القسمة ، ، فان ذلك قد فعله تامسطيوس وقبله ثاوفرسطس[٣] . وان كان في ذلك مخالفة لتعليم ارسطو في ترتيبه ، فان هذا يشبه ان يكون اكثر صناعيًا واعون على الحفظ والتحصيل .

فلنبدأ من المواضع المأخوذة من الجنس

فموضع اول الاّ[٤] يذكر[٥] الجنس في الحدّ ولا يضعه[٦] اولاً ، مثل من يحدّ الجسم بأنه الذي له ثلاثة ابعاد ، او الانسان بأنه الذي يحسن ان يحسب ، فان هذين الحدّين نقصهما وضع الجنس اولا وذلك هو المأخوذ في حدّ الجسم الحامل للابعاد الثلاثة وفي[٧] حدّ الانسان الذي يتصف بأنه يحسن ان يحسب . وهو ظاهر ان التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه .

والموضع الثاني الاّ[٨] يكون اتى[٩] بالجنس القريب في الحدّ بل بجنس الشيء البعيد ، بمنزلة من حدّ العدالة بأنها ملكة فعّالة للمساواة او موزعة للحق ، وذلك ان هذا الحدّ انما رقي فيه الجنس البعيد وهو الملكة الذي هو نوع من انواع الكيفية لا جنس العدل القريب الذي هو الفضيلة . وبيّن ان الحدّ الذي بهذه الصفة ناقص لانه اذا لم يأت بالجنس القريب فلم يقل ماهية الشيء الذي هو الجنس القريب . واما اذا اتى[١٠] بالجنس القريب فقد اتى[١١] بالجنس البعيد بل بجميع الاجناس التي فوقه . فيجب اولاً للذي يحدّ : اما ان يأتي بالجنس القريب ، او يأتي بفصل الجنس البعيد ، او فصول الاجناس البعيدة ، ان كان بين الجنس البعيد الذي ذكره في الحدّ والجنس القريب اكثر من جنس واحد . مثال ذلك ان من اخذ في حدّ الانسان الجسم ، فينبغي ان يقول جسم متغذٍّ حسّاس ، فان هذين الفصلين مع الجسم يقومان مقام الحيوان الذي هو جنس الانسان الاقرب . وبيّن ان التبكيت الذي يكون من قبل بعد الجنس او قربه او ترتيبه غير التبكيت الذي

يكون من قبل الجنس المطلق ، ولذلك لم يكن هذا التبكيت داخلاً في مواضع الجنس المطلقة ، كما يقول ثاوفرسطس ، ويعذل ارسطو في تكريره مواضع الجنس ها هنا .

والموضع الثالث هو الاّ[١٢] يأتي في الحدّ بجنس الشيء المناسب الذاتي ، وهذا الشيء انما يبحث عنه من امر الجنس من المواضع التي سلفت في البحث عن الجنس ؛ لكن[١٣] هذا البحث عنه كأنه خاص بهذا الموضع ، فان التبكيت بأنه ليس بمناسب غير التبكيت بأنه ليس بجنس .

— ٦ —

[مواضع اخرى مأخوذة من الفصول]

واما المواضع المأخوذة من الفصول فاسطقساتها ثلاثة :

احدها ان يكون الفصل محمولاً من طريق اي شيء .

والثاني ان يكون الفصل له مقابل واحد او اكثر من مقابل واحد بها ينقسم الجنس قسمة اولى ، بمنزلة ما يقسم الحيوان بالمشاء والطائر والسابح ، ويكون كل واحد منها[١] اذا قرن بالجنس احدث نوعًا ما[٢] . ومن شرط المقابل للفصل الاّ[٣] يكون مقابلاً على جهة السلب المطلق ، وذلك ان السلب اذا اضيف الى الجنس لم يحدث نوعًا ما الاّ ان يكون السلب قوته قوة العدم .

والثالث الاّ[٤] يكون الفصل مما بالعرض ، مثل من يحدّ الفرس بأنه الحيوان الحربي .

فهذه الثلاثة المواضع اذا تؤمل امرها وجدت سائر المواضع التي ذكرها في الفصل راجعة اليها .

فمنها موضع اول ان يكون اخذ النوع على انه فصل ، بمنزلة من يحدّ[٥] التعيير والطنز بأنه شتم باستخفاف ، وذلك ان الاستخفاف نوع من انواع الشتم .

ومنها موضع ثانٍ ان يكون اخذ الجنس على انه فصل ، مثل من يحدّ الصوت بأنه هواء مع قرع ، فان القرع جنس[٦] الصوت . وخطأ هذا الموضع والموضع الذي قبله بأن الفصل لم يحمل فيهما من طريق اي شيء هو.

ومنها موضع ثالث وهو ان يكون الفصل يحمل على الجنس . وخطأ هذا الموضع هو ان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل ، فلم يحمل الفصل ها هنا اذن[٧] من طريق ايّ شيء هو.

ومنها موضع رابع وهو ان ننظر ان كان الجنس يحمل على الفصل فليس هو فصلاً لأن الجنس انما يحمل على الذي تحمل[٨] عليه الفصول وهو النوع . مثال ذلك ان الحيوان يحمل على الانسان والثور وسائر الحيوانات . وليس يحمل على فصولها اذا دل عليها باسم غير مشتق ، فانه ليس يصدق ان يقال[٩] : المنطق حيوان ، فانه لو كان الحي يحمل على كل واحد من الفصول لقد كانت الانواع انفسها تحمل على الانواع انفسها ، او كانت حيوانات اخر غير الحيوانات التي ينقسم اليها الحيوان تحمل على انواع الحيوان اذ كان الجنس انما يحمل على الانواع.

ومنها موضع خامس وهو ان يكون النوع او شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، لان الفصل : اما ان يحمل على اكثر مما يحمل على[١٠] النوع ، واما ان يكون مساويًا له ؛ فان كان اعم لم يحمل عليه ، وان كان مساويًا لزم ان يكون الفصل نوعًا . والفساد الداخل في هذا الموضع هو ان الفصل اخذ مما بالعرض.

ومنها موضع سادس الاّ[١١] يكون الفصل خارج الجنس ، ومعنى ذلك ان يكون فصلاً لجنس آخر مباين بالكلية للجنس الذي اخذ فصلاً له . وذلك بأن يكون الجنسان اللذان وجد الفصل لهما لا يترقيان الى مقولة واحدة بعينها ، فانه ليس يمتنع ان يكون فصل واحد لجنسين لا يحوي احدهما الآخر ولكن[١٢] يترقيان الى جنس واحد ، بمنزلة ذي الرجلين الذي هو فصل للمشاء والطائر وهما جنسان ليس يحوي احدهما الآخر لكن[١٣] كلاهما تحت جنس واحد وهو الحيوان.

ومنها موضع سابع وهو ان يكون وفيّ فصل الجوهر مما يقال في موضوع وهو العرض ،

مثل من يأخذ فصول انواع الحيوانات من الزمان والمكان وان كان قد يصح في بعض انواع الجواهر ان يؤخذ في حدودها فصول عرضية ، وذلك[١٤] اذا كانت قريبة جدًا من فصولها الحقيقية ودالة عليها فتستعمل بدلها اذا لم تكن الفصول الحقيقية ظاهرة لنا ، بمنزلة من يستعمل في قسمة الحيوان ان منه برّيًا ومنه[١٥] مائيًا ، وذلك ان امثال هذه الاعراض مبنية عن فصولها الخاصة وقد قيل هذا في «كتاب البرهان» .

ومنها موضع ثامن وهو ان يكون وضع الانفعال فصلاً ، بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان يحمّ[١٦] وذلك ان الألم اذا اشتدّ وقوي اخرج الشيء عن جوهره ، والفصل من شأنه ان يحفظ النوع لا ان يصير به الى التغيّر وينقل طبيعته كما يعرض ذلك من الحمى[١٧] .

وموضع تاسع الاّ[١٨] يكون الفصل اقدم من النوع ، وذلك ان الفصل ينبغي ان يكون بعد الجنس وقبل النوع .

وموضع عاشر الاّ[١٩] يكون فصل المضاف من المضاف ، فانه واجب ان يكون فصل المضاف من المضاف ، بمنزلة من يقسّم العلم بأن منه نظريًا وعمليًا .

وجميع هذه المواضع الثلاثة ، اعني الثامن والتاسع والعاشر[٢٠] هي راجعة الى الموضع السادس[٢١] وهو ان الفصل فيها وضع خارج الجنس . ولذلك قد يظن ان هذا الموضع اسطقس رابع للاسطقسات الثلاثة التي ذكرناها . فهذه هي جملة المواضع المستعملة في الفصول وهي برهانية كلها .

—٧—

[مواضع اخرى مختصة بمقولة الجوهر]

وبعد هذا ينبغي ان نتكلم في مواضع الخطأ الواقع في الحدود بأسرها . وجميع اصناف هذا الخطأ ، كما يقول تامسطيوس ، يرتقي اما الى زيادة واما الى نقصان . ولنبدأ من هذه بمواضع الخطأ الواقع في الحدود التي توجد في مقولة مقولة .

فمن المواضع المختصة بمقولة الجوهر موضعان اثنان :

احدهما الذي سلف في مواضع الفصول وهو ان يكون وفىّ الفصل مما يقال في موضوع ، وذلك ان فصل الجوهر جوهر.

وموضع ثانٍ ان يكون اتى[1] بأحد المتضادين اللذين يقبلهما الجنس الجوهري على مثال واحد فصلاً للمحدود فانه لم يحدّ ، وذلك انه ليس احد المتضادين بأولى ان يوجد في موضوعه من المضاد الآخر. مثال ذلك من حدّ النفس بأنها جوهر قابل للعلم ، فانه ليس أن يحدّها بقبول العلم اولى بأن يحدّها بقبول الجهل ، فيكون على هذا للشيء حدود اكثر من واحد ، والحدّ التام انما هو حدّ واحد .

— 8 — **-٨-**

[مواضع اخرى في المضاف]

ومواضع ثلاثة في المضاف :

احدها ان يكون اخذ في حدّ الامر المضاف ما يقال ذلك الشيء بالقياس اليه بالذات لا بالعرض ، فان حدّ المضاف المعطى جوهره لا سبيل الى توقيته الاّ ان تحصر فيه الامور التي يقال ذلك الشيء بالقياس اليها . مثال ذلك ان[1] من حدّ المعرفة بأنها ظن لا يتغيّر التصديق به في الاشياء الموجودة دائمًا على مثال واحد فقد وفىّ المعرفة حدّها ، ولو اسقط منه قوله في الاشياء الموجودة دائمًا على مثال واحد لكان ناقصًا ، فمتى لم يستعمل في حدّ التي من المضاف التي[2] المضاف اليها[3] فلم يوفّ حدّها ، وكذلك متى[4] استعمل ما يضاف اليه بالعرض. مثال ذلك من حدّ الطب بأنه معرفة ما هو موجود في البدن ، فان في البدن اشياء كثيرة ينظر فيها الطبيب بالعرض مثل السواد والبياض وغير ذلك ؛ ولو حدّه انه معرفة الصحة والمرض لكان قد وفىّ الحدّ على ما ينبغي.

والموضع الثاني ان يكون اتى[5] في الحدّ بما هو مضاف ثانيًا لا اولاً ، فانه ينبغي ان

يحصر في حدّ المضاف ما هو اليه مضاف بالذات واولاً . مثال ما حدّ بالاضافة الى ما هو مضاف اليه ثانيًا لا اولاً من حدّ الشهوة بأنها اشتياق اللذيذ ، فانها انما هي اشتياق اللذيذ من اجل انها اشتياق اللذة ، فكونها اشتياقًا للذيذ ثانٍ وكونها اشتياقًا للذة اول[٦] .

والموضع الثالث هو انه ينبغي ان ننظر ، فان كان الجنس المضاف ينبغي ان يوفىّ في حدّه الجنس المقابل له ، فان النوع الذي تحت ذلك الجنس المضاف يقال بالقياس الى نوع ما مما تحت الجنس المضاف اليه . مثال ذلك ان كان الظن ينبغي ان يوفى في حدّه المظنون فينبغي ان يوفى في حدّ العلم المعلوم والاّ فلم يحدّ . مثال ذلك من حدّ الحسّ بأنه القوة التي تدرك بها الاجسام فلم يوف حدّ الحس ، وذلك انه يلزم على هذا ان يكون السمع يدرك جسمًا ما .

9 **—٩—**

[مواضع اخرى في الكيفية]

واما المواضع التي نحو الكيفية منها نحو الملكات والقوى ، وذلك ان كل ملكة وقوة لا يخلو ان تكون ملكة لاكثر من فعل واحد او لفعل واحد فقط . والتي تكون ملكة وقوة لاكثر من فعل واحد لا يخلو ان تكون معدّة نحو تلك الافعال بالسواء ، او يكون لبعضها بالذات ، ولبعضها بالعرض ، ولبعضها بالقصد الاول ، ولبعضها بالقصد الثاني . والتي هي ايضًا معدّة نحو فعل واحد لا يخلو ان تكون ايضًا مما يمكن ان تستعمل في غير ذلك الفعل او لا يمكن . فمتى وفّى انسان حدّ ملكة او صناعة هي معدّة نحو فعل اكثر من واحد بالسواء فأغفل فعلاً واحدًا من تلك الافعال فانه لم يحدّ . مثال ذلك من حدّ الكتابة بأنها المعرفة بالكتب فقط فانه اسقط جزءًا من حدّها وهو القراءة ، وذلك انها معرفة بالقراءة كما هي معرفة بالكتب . واما التي هي معدّة نحو اكثر من واحد بعضهابالذات وبعضها بالعرض ، فانه ان وفّى انسان في حدّها الذي بالعرض مكان الذي بالذات ، او اتى[١] بالذي بالعرض مع الذي بالذات ، فلم يكن ما اتى[٢] به حدًّا . مثال ذلك من حدّ الطب بأنها صناعة محدثة للمرض وللصحة ، وذلك ان احداثها

الصحة بالذات واحداثها المرض بالمرض ، فان صناعة الطب وان كان عرض لها قدرة على احداث الامراض فانه لم تكن معدّة نحو هذا الفعل . وكذلك التي هي معدّة نحو فعل اكثر من واحد ، الا ان بعضها اشرف من بعض متى وفّى موفٍ في حدّها الفعل الاخس دون الاشرف ، او اتى[3] بهما على مثال واحد ، فلم يحدّ . وذلك كالحال في القوى الطبيعية التي في النفس ، فان حدودها ينبغي ان تكون مأخوذة من الاشرف لا من الاخس ، مثل اخذها من الفضيلة لا من الرذيلة . واما التي هي معدّة نحو فعل واحد ويمكن ان تستعمل في غيره ، فانه ان[4] اخذ مكان ذلك الفعل الذي بالذات فعل آخر يمكن ان يستعمل فيه بالعرض فلم يحدّ . وهذا بيّن في اللآلات المحسوسة ، مثل من حدّ السكين بأنه آلة ينجر بها ، وذلك ان النجر بالذات انما هو[5] للقدّوم لا للسكين ، فان كانت القوة معدّة نحو فعل واحد لا يمكن غيره فأتى[6] بذلك الفعل في الحدّ فقد اتى[7] على ما يجب ، كمن حدّ البصر بأنه القوة التي تدرك بها الالوان .

وموضع ثانٍ ان نفحص ايضًا عن كمال القوة اهو فعل ام مفعول . مثال ذلك صناعة الرقص كما لها فعل ما ، وصناعة النجارة كما لها مصنوع ما . فان وفّى احد في حدّ التي كمالها المصنوع الفعل ، مثل ان نحدّ[8] النجارة انها ملكة لأن ينجر لا لأن توجد الاشياء المنجورة فلم يحدّ . واما الاشياء التي الكمال فيها انما هو في الفعل ، فينبغي ان يوضع الفعل في حدّها . وكثير من الاشياء الكمال لها ليس هو في انها قد كانت لكن[9] في الكون نفسه ، وذلك ان اللذة انما كمالها في حال الاستعمال لا في حال الفراغ ، وايثارنا لها في حال الاستعمال اكثر ؛ وكذلك ايثارنا للنظر في حال الاستعمال اكثر منه في الحال التي قد فرغنا من النظر .

والمواضع المأخوذة من التصاريف والنظائر والمتقابلات نافعة جدًا في اخذ حدود الملكات والقوى والتأثيرات التي في مقولة الكيف . وذلك انه ان كان التحديد فينبغي ان يكون لما له الملكة ، وان كان لذي الملكة فينبغي ان يكون للملكة ، والاّ فلم يحدّ . مثال ذلك ان كان اللذيذ ما هو نافع فاللذة ما هو نفع ؛ وكذلك في المتقابلات . وانما كان ذلك كذلك لأن الذي يحدّ الشيء بجهة من الجهات فقد حدّ اشياء كثيرة مثل[10] مقابله[11] ونظيره .

وموضع ثالث نحو الملكات والقوى والتأثيرات ، وذلك انه لما كانت موجودة بأجمعها في موضوعات ، وكانت تلك الموضوعات : منها ما وجودها فيها اولاً ، ومنها ما وجودها فيها ثانيًا ، فمتى لم يحصر في الحدّ الموضوع الذي فيه وجود الملكة او القوة او التأثيرات اولاً فلم يحدّ ، وكذلك متى لم يضعه في موضوعه . مثال ذلك ان الفهم يوجد في الجزء الفكري اولاً ، وفي النفس ثانيًا من اجل وجوده في الجزء الفكري ، وفي الانسان من اجل وجوده في النفس . واما الذين[12] يحصرون في حدّ الشيء غير الموضوع له ، بمنزلة من يحدّ النوم بأنه ضعف الحسّ ، والشك مساواة المقاييس المتقابلة ، والصحة اعتدال الحار والبارد ، والوجع تفرّق الاجزاء المتحدة ؛ وذلك انه ليس النوم ضعف الحسّ وانما هو عن ضعف الحسّ ، وكذلك الصحة ليست في الاعتدال وانما هي عن الاعتدال ، والوجع ليس هو تفرق الاتصال وانما هو عن تفرّق الاتصال . وبالجملة الذي يحدّ بهذا الوجه يعرض له ان يجعل المفعول في الفاعل او الفاعل في المفعول ، وذلك انه اما بسبب النوم يضعف او بسبب الضعف ينام . وبالجملة انما تحدّ هذه بالموضوعات والافعال ، وهي في ذلك على ثلاثة اقسام : اما امور طبيعية ، واما فضائل نفسانية ، واما امور صناعية .

فالامور الطبيعية الافعال فمنها[13] معروفة والخفيات هي الموضوعات . مثال ذلك النوم ، فان فعله ظاهر وهو تعطل الحواس ، وموضوعه مشكوك فيه مما يحتاج الى برهان ، فيرى[14] ارسطو مثلاً انه القلب ، ويرى جالينوس انه الدماغ .

واما في الصنائع فالموضوعات معروفة لنا وهي النفس ، والمطلوبات هو الكمال والافعال .

واما في الفضائل فالمطلوبات[15] فيها الامران جميعًا ، اعني معرفة الافعال ومعرفة الموضوعات . ومثال ذلك الشجاعة فانه ليس معروفًا في ايّ جزء من اجزاء النفس هي ، ولا ما هو فعلها المسمى فضيلة ، وبالواجب صار ذلك فيها لأنها ليست موجودة من قبل الطبيعة على الكمال ، ولا من قبل الارادة على الكمال ، لاكن كأنها مختلطة من الامرين .

وموضع رابع وهو ان بعض الاشياء وبخاصة الفضائل يحتاج ان يوفّى في حدودها الكم والكيف ومتى واين ، والعلل الفاعلة الغائية او الحافظة ، فمتى اسقط في حدود امثال

هذه الاشياء فصل من هذه الفصول فلم يحدّ . مثال ذلك ان حدّ الشجاعة هو ان يقدم على مخوّف ما لا على اي مخوّف اتفق ، وبمقدار ما لا بأيّ مقدار اتفق ، وفي وقت ما لا في ايّ وقت اتفق . والسبب في تقدير هذه الفصول هي الغاية التي من اجلها يكون الاقدام ، وعلى هذا يوجد الامر في العدل والكرامة وسائر الفضائل . وقد يحتاج ان توفّى امثال هذه الاشياء في الامور الطبيعية . مثال ذلك انه يكتفى في حدّ الليل ان يقال انه ظل الارض حتى يقال ظل جميعها لا بعضها من اجل سترها الشمس لا من اجل شيء آخر ؛ وكذلك ليس يكفي[١٦] في حدّ المطر انه ماء نازل حتى يقال كيف نزل ، ومن اين ينزل[١٧] ، وما السبب في نزوله وبأي مقدار يكون عنه ، ومتى ينزل .

فهذه المواضع هي نحو الاصناف الثلاثة من الكيفيات ، اعني صنف القنيات وصنف القوى ، اعني ما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية ، وصنف التأثيرات ، أعني الانفعال او الانفعالات . واما مقولة «اين» و«متى» فليس لها مواضع خاصة . واما مقولة «ان يفعل» و«ان ينفعل» فيكتفى فيها بهذه المواضع التي نحو الكيفية .

— ١٠ —

في مواضع حدود الاعدام

فمنها الآ[١] نأخذ في حدّ الملكة العدم . مثل ان يأخذ انسان في حدّ البصر انه ضد العمى ، وذلك ان هذا يحدّ المتقدم بالمتأخر . ومع هذا ايضًا يستعمل المحدود نفسه في الحدود ، وذلك انه لما كان العمى عدم البصر فكأنه قال البصر هو ضد عدم البصر .

وموضع ثانٍ ان كان حدّ العدم فلم يأت في حدّه بالملكة التي هي ضد العدم فلم يحدّ . مثال ذلك ان كان حدّ الجهل بأنه عدم ، ولم يقل عدم ايّ شيء هو .

وموضع ثالث ان كان حدّ العدم فأتى[٢] في حدّه بالملكة المضادة له ولم يأت بالموضوع الخاص بالعدم . مثل ان يحدّ العمى بأنه عدم البصر ، ولم يقل في العين . فان عدم البصر

في الخلد ليس بعمى . فهو في حدّ هذا الصنف من العدم على التمام يجب ان يجمع فيه هذين الشرطين ، احدهما ان يصرّح فيه بالملكة المقابلة وبالموضوع الخاص.

وموضع رابع ان كان العدم من اصناف ما وجوده على جهة الملكة الناقصة ، وهو الذي قيل في حدّه انه الذي لا يوجد في موضوعه ما شأنه ان يوجد فيه على الوجه الذي شأنه ان يوجد فيه ، مثل « لا مساوى » فانه يقال على الكبير والصغير . وكذلك الجهل فانه صنفان : احدهما الجهل الذي على طريق العدم ، والثاني الجهل الذي على طريق الغلط . فينبغي للحادّ متى وفّى حدّ امثال هذه الاعدام ان يصرّح بالعدم الذي على جهة الملكة الناقصة ، مثل ان يقول ان الجهل هو اعتقاد الشيء على غير ما هو عليه الشيء خارج النفس ، لا بأن يقول ان الجهل هو عدم العلم فيما شأنه ان يوجد فيه العلم .

-١١-

في مواضع حدود المركبات

والاشياء المركّبة من اجزاء قد يعرض في حدودها الخطأ عندما توفّى اجزاؤها في حدودها من وجوه : اما بأن يحدّ الكل بأنه كذا وكذا ، اعني هو اجزاؤه من غير زيادة شيء على ذلك ؛ واما بأن يحدّ الكل بأنه من كذا وكذا ، اعني من جزء كذا وكذا او بأنه جزء كذا مع جزء كذا . فالاول مثال من حدّ البيت بأنه لبن وحجارة ، وان السفينة خشب ومسامير والواح ورباطات ؛ وذلك ان موفّي حدّ البيت بهذه الصفة قد اغفل احق الاشياء ان تذكر في الحدّ ، وهو [1] التركيب الذي به صار البيت بيتاً والسفينة سفينة . وكل ما يمكن ان يقال في خطأ من وضع ان الاجزاء هي بعينها الكل من غير زيادة شيء عليها ينتفع به في ابطال امثال هذه الحدود.

وكذلك متى كان الكل ليس من شأنه ان يحدث عن تركيب الاجزاء لكن[2] عن جميعها[3] ، فان الانسان متى أغفل فيحدّه ان يصرّح بلفظ الجمع لحق من ذلك ان يوجد المتضادان في موضوع واحد . مثل من قال ان السبعة[4] هي ثلاثة واربعة ، فانه ان لم

يقل بمجموع ثلاثة واربعة امكن ان يظن ان[٥] السبعة نفسها زوج وفرد . لكن[٦] ليس قوة هذا الموضع في هذه الاشياء قوته في الاشياء المركبة ، وذلك ان الذي يحدّ السبعة بأنها ثلاثة واربعة اذا فهم مقصده فقد حدّ .

واما ان يحدّ الكل بأنه من كذا وكذا ، فان الخطأ يلحقه في الاجزاء من وجوه :

احدها ان تكون تلك الاجزاء مما لا يمكن ان تتركب او تمتزج حتى يحدث عنها الكل . مثل من يحدّ السطح بأنه من خط وعدد ، والخط والعدد لا يأتلف منهما[٧] السطح ؛ او مثل من حدّ الجسم بأنه المؤلف من اجزاء لا تنقسم ، وغير المنقسم لا يمكن ان يأتلف منه منقسم .

والوجه الثاني ان تكون تلك الاجزاء مما يوجد[٨] في محل والكل في محل آخر ، فان اشباه هذه الاجزاء ليست هي بأجزاء . مثال ذلك من حدّ الغضب بأنه مركّب من الفكر والشوق الى الانتقام ، وذلك ان محل الفكر غير محل الغضب من النفس .

والوجه الثالث ان تكون تلك الاجزاء تفسد بفساد الكل ، فان الذي ينبغي ان يكون الامر عليه في الاجزاء هو عكس هذا ، اعني ان يفسد الكل بفسادها لا ان تفسد بفساد الكل ، فان البيت اذا فسد لم تفسد الحجارة ولا اللبن ، واذا فسدت الحجارة واللبن فسد البيت ضرورة .

والوجه الرابع ان كان الكل جيدًا او رديئًا واجزاؤه ليست كذلك ، او كان الامر بالعكس ، اعني ان تكون الاجزاء جيّدة او رديّة غير تابع لها في ذلك ؛ وذلك انه ليس يمكن ان يكون الكل جيّدًا او رديًا واجزاؤه ليست كذلك ، ولا يمكن ان تكون الاجزاء جيدة او رديّة والكل ليس كذلك .

وايضًا ان كان احد الجزءين اكثر جودة والآخر اقل جودة ، فالكل المركّب منها اكثر جودة من الذي هو اقل جودة ، واقل جودة من الذي هو اكثر جودة . وارسطو يقول ان هذا الموضع انما يصدق اذا اخذت الجودة او الرداءة للكل او الاجزاء بالذات ، واما اذا اخذت بالعرض فليس يمتنع ان يكون الكل جيدًا والاجزاء رديّة ، كالحال في كثير من المركبات في الطب ، اويكون الامر بعكس ذلك : ان تكون الادوية نافعة والمجموع منها

ضار ؛ وكذلك الامر في الاغذية مثال ما يقال في الجمع بين السمك واللبن . وعلى هذا ايضًا ليس يبعد ان يكون الكل مركبًا من شيء اجود واقل جودة ، ويكون هو اجود من الجيد وأردأ[9] من الرديء.

وموضع خامس الأ[10] يكون اسم الكل مواطئًا لاسم الجزء ، وهذا انما يختص به الكل[11] الذي ليست اجزاؤه متشابهة ، مثل البيت فانه ليس اجزاؤه ينطلق عليها اسم البيت . واما الكل الذي اجزاؤه متشابهة فان اسم الكل مواطئ للجزء ، فان جزء الماء ماء ، وجزء اللحم لحم ، وجزء الدم دم .

واما الاخذ الثالث وهو ان يحدّ الكل بأنه الذي هوكذا مع كذا ، مثل ان يقال ان السيف الذي[12] هو المقبض مع الحديد ، اومن قال ان السكنجبين عسل مع خل ، فان هذا الاخذ يلحقه الخطأ من الوجوه التي عددناها في الاخذ الاول والثاني ، وزائد[13] لذلك ما نذكره . وذلك ان قولنا في هذا هوكذا مع كذا انما يصدق في الاشياء التي محلها واحد ، بمنزلة العدل والشجاعة اللذين هما في النفس ، او الاشياء التي في مكان واحد والتي في زمان واحد ، فمتى قيل ان هذا مع هذا ولم يكن موجودًا بأحد هذه الانحاء الثلاثة فليس ما وفّي من ذلك في التحديد صحيحًا . مثال ذلك من حدّ الحرد انه[14] غم مع ظن ، فان الغمّ والظن ليسا في قابل واحد من اجزاء النفس ، ولا ايضًا في زمان واحد ، اذ كان الظن يتقدم الغم . فان كان موجودًا بأحد هذه الانحاء الثلاثة او في جميعها ، فينبغي ان ننظر ان كان لم يقل الجزآن بالقياس الى شيء واحد ، فان كان الأمر كذلك لم يكن ما وفّي من ذلك صحيحًا . مثال ذلك من حدّ الشجاعة انها جرأة[15] مع فكر صحيح ، فانه وان سلّمنا ان الشجاعة والفكر في قابل واحد وزمان واحد وموضع واحد ، فقد يلحق هذا التوبيخ والتبكيت من قبل انهما لم يقالا بالقياس الى شيء واحد بعينه ؛ فانه قد يمكن انسان[16] ما ان تكون له جرأة[17] نحو الفجور وفكر صحيح نحو الامور الفاعلة للصحة . ولا هذا ايضًا يكتفى به من ان يسلم من التوبيخ ، اعني بأن يؤخذ الجزآن بالقياس الى شيء واحد بعينه دون ان يكون ذلك الشيء هو غاية المحدود . مثال ذلك من حدّ الشجاعة بأنها جرأة[18] مع فكر صحيح نحو شيء واحد بعينه ، قبل الامور الطبية ، لم يحدّ الشجاعة الا ان يقول انها جرأة[19] مع فكر صحيح نحو الحروب التي هي غاية الشجاعة .

وقد يخطئ في جهة القول الذين يأتون في الحدّ[٢٠] بأنه الذي هوكذا مع كذا ، ويعنون «مع كذا» السبب ؛ وانما كان يجب ان يقولوا في حدّه انه الذي هوكذا من اجل كذا . مثال ذلك من حدّ الغيظ بأنه غم مع توهم ، وذلك ان التوهم هو سبب الغم لا انه مع الغم .

فهذه بأجمعها الخطأ الواقع فيها من جهتين : اما انه لم يأت بالاجزاء على ما ينبغي ، واما انه اغفل جهة تركيبها .

وقد يخطئ الذين يأتون بالتركيب اذا لم يأخذوا في الحدّ اي تركيب هو المخصوص بذلك الشيء المحدود ، بمنزلة من قال ان الحيوان هو المركب من نفس وبدن ، وان اللحم والعظم هو المركب من الماء والهواء والنار والارض ، ولم يقل اي تركيب هو تركيب النفس والبدن في الحيوان ، ولا ايّ تركيب هو تركيب الاسطقسات الاربعة في اللحم والعظم وذلك ان التركيب في احدهما غير التركيب في الآخر. والمادة الواحدة بعينها اذا تركبت تركيبات مختلفة حدثت عنها موجودات مختلفة ، بمنزلة الحجارة فانها اذا تركبت ضربًا من التركيب احدثت بيتًا ، واذا تركبت ضربًا آخر احدثت صومعة . وبالجملة فتوفيتنا في حدود الاشياء انه تركيب الكذا والكذا ، على ان قولنا تركيب يتنزل في الحدّ منزلة الجنس ، توفية فاسدة ، وذلك ان التركيب ليس يصحّ ان يكون جنسًا لواحد من المركبات ، فان التركيب له ضد وهو التحليل ، وهذه المركبات التي وصفنا ليس لها ضد .

فهذه جملة المواضع المذكورة في حدود المركبات . وقد ينبغي بعد هذا ان نسير[٢١] الى القول في مواضع الحدود العامة لجميع المقولات .

-١٢-

القول في مواضع الحدود العامة لجميع المقولات العشر

فأول هذه المواضع الاعتبار من جهة الزمان ، وذلك الاّ[١] يكون الزمان في الحدّ

والمحدود يدلّ[٢] على شيء واحد ، فانه[٣] من الظاهر ان من وفّى الحدّ على هذه الجهة فلم يطابق به المحدود . وذلك يكون اولاً على جهتين : احداهما ان يكون المحدود سرمديًّا والحدّ يدل على زمان ما ، مثل من حدّ الحيوان الغير المائت[٤] بانه حيوان غير فاسد الآن ، فان قولنا : « غير فاسد الآن » ليس فيه دلالة على ما يكون في المستقبل ولا على ما كان في الماضي . واما ان يكون المحدود يدلّ على زمان والحدّ على زمان آخر ، مثل من حدّ التوقع بأنه[٥] ظن بخير وشر[٦] ، فان التوقع يستدل به على الزمان المستقبل والظن بالخير والشر قد يكون بما هو موجود في الازمان الثلاثة ، اعني الماضي والمستقبل والحاضر ؛ وكذلك من حدّ الممكن بأنه الذي يمكن ان يوجد والاّ يوجد ، فان الممكن يدل على الزمان المستقبل ، وقولنا : « يمكن ان يوجد والاّ[٧] يوجد » يصح ان يحمل على الزمان الحاضر.

وموضع ثانٍ وهو ان يكون الشيء يوجد فيه المعنى المقصود تحديده اكثر مما يوجد في الحدّ ، مثل من حَدّ العدل بانه القوة التي يقدر بها الانسان ان يقسم بالسواء ، فان الذي يريد ان يقسم بالسواء ويؤثر القسمة بالسواء اكثر عدلاً من الذي له القوة من غير ايثار ، وذلك ان الفضائل انما هي في الارادة والايثار.

وموضع ثالث وهو ان يكون المحدود يقبل الاكثر والاقل والحدّ لا يقبلهما او عكس ذلك ، اعني ان يكون المحدود لا يقبل الاكثر والاقل[٨] والحدّ يقبلهما . مثال ذلك من حدّ اللذة بأنها حال فاضلة جدًا ، وذلك ان اللذة تقبل الاكثر والاقل والحال الفاضلة في الغاية ليس تقبل ذلك . وايضًا ان كان كلاهما ، اعني الحدّ والمحدود ، يقبلان الاقل والاكثرلكن[٩] ليس يقبلانهما معًا ، فليس بحدّ . مثال ذلك من حدّ العشق بانه شهوة الجماع ، وذلك ان العشق وشهوة الجماع وان كان كل واحد منهما[١٠] يقبل الاقل والاكثر فليس يقبلان ذلك معًا ، وذلك ان من اشتد عشقه قلّت شهوته للجماع ، وبالعكس من اشتدت شهوته للجماع قلّ عشقه ، فليس اذن[١١] يقبلان الاكثر والاقل[١٢] معًا[١٣] .

وموضع رابع وهو انه متى وضع واضع شيئين يشتركان في معنى واحد ويختلفان فيه بالاقل والاكثر ، وكان الحدّ المتوفّى لذلك المعنى يطابق الشيء الذي وجود ذلك المعنى فيه اقل ، فلم يوفّ . مثال ذلك من حدّ النار بأنها الطف الاجسام اجزاء فلم يوفّ حدّها على ما ينبغي ، وذلك ان اللهيب احق باسم النار من الضياء ، والنارية فيه[١٤] اكثر ، وقولنا : « الطف الاجسام اجزاء » اخص بحدّ الضياء منه بحدّ اللهيب[١٥] .

وموضع خامس ايضًا ان كان شيئان يشتركان في معنى واحد على نسبة واحدة ، والحدّ لذلك المعنى ليس موجودًا لهما على مثال واحد . مثل من حدّ اللون بانه المحسوس الاول بالبصر فانه لم يأت بالحدّ على ما ينبغي ، وذلك ان اللون يحمل على الابيض كما يحمل على الاسود ، وهما نوعان له ، والحدّ الذي وفّي هو بالابيض اخص منه بالاسود .

وموضع سادس وهو ان نأخذ في الحدّ شيئين متقابلين ، او ما قوتهما قوة المتضادين ، ويستعمل فيهما حرف «او» . مثال ذلك من حدّ الحسّ بأنه اللذيذ عند البصر او عند السمع ، وحدّ الموجود بانه الذي من شأنه «ان يفعل» او «ان ينفعل» . وذلك انه كيف ما كان المفهوم من حرف « او » يلزم عنه خطأ وفساد في الحد ، وذلك انه ان كان المفهوم منه[16] تفضيل احد الشيئين عن صاحبه لا جمعهما ، وهو الذي وضع له هذا الحرف اولاً في لسان العرب ، لحق ذلك ان يكون الشيء الواحد حسنًا ولا حسنًا ، وموجودًا ولا موجودًا ، وذلك ان الحسن عند السمع غير الحسن عند البصر ؛ فان كان المعنى الواحد بعينه حسنًا عند السمع فهو غير حسن عند البصر ، ولأن كل واحد منهما في الحدّ المستعمل على انه بدل من صاحبه ، يلحق من ذلك ان يكون الشيء حسنًا وغير حسن . واكثر ما يبيّن هذا في الامور المتقابلة مثل من حدّ المقدمة بأنها القول الموجب او السالب ، وان كان المفهوم ها هنا من حرف «أو» الجمع ، وهو المعنى المفهوم من «واو» العطف في كلام العرب ، لحق ذلك الا[17] يصدق الحدّ على الاشياء التي يوجد لها الامران[18] ، مثل قولنا في الموجود انه الذي يفعل وينفعل ، فان هذا الحدّ غير صادق على الهيولي لانها تنفعل ولا تفعل ، وكذلك هو غير صادق على الاجرام السماوية فانها تفعل ولا تنفعل .

وموضع سابع ان يكون الحدّ قد اتي به لاشياء مشتركة في الاسم ، فيظن به ان ذلك الاسم متواطئ ، وان ما يدلّ عليه الاسم والحدّ واحد بعينه ، وليس الامر كذلك . وهذا الغلط يدخل على الحادّ من وجهين : احدهما ان يكون لتلك المعاني المشتركة في الاسم عرض عام[19] مشترك ، فيؤتى بقول يخص ذلك العرض ، ويظن به انه قد اتى بحدّ يطابق جواهرها ، فان الاشياء المشتركة في الاسم قلّ ما تخلو من ان يوجد لها عرض عام مشترك . مثال ذلك ان اسم الكلب ينطلق على الحيوان المعلوم وعلى قبيلة من قبائل العرب على جهة اشتراك الاسم[20] ، فان وفّى احد[21] حدّ ذلك بأنه جسم متغذٍّ حساس ، فقد اتى[22] بأمر

مشترك للكلب الذي هو القبيلة من العرب وللكلب الذي هو الحيوان[٢٣] ، الا انه لم يأت بحدّ الكلب الحقيقي ولا بحدّ الصنف من الناس المسمّون[٢٤] كلبًا . والوجه الثاني ان تكون اجزاء الحدّ مشتركة الاسم كالحال في اسم المحدود ، فيظن من اجل ذلك ان ما اتى[٢٥] به حدّ صحيح ، وان ما دلّ عليه الاسم والحدّ واحد . مثال ذلك من حدّ الشيء الصحي بأنه الذي حاله عند الصحة حال معتدلة ، فان قولنا : «حال معتدلة» مشترك الاسم ، كما ان قولنا : «صحي» مشترك ايضًا ، وكذلك من حدّ النور بأنه المعنى الذي يصاب به حقيقة الشيء .

وموضع ثامن ان يكون الحدّ قد صيّر المحدود بعد ان كان معلوم الوجود مشكوكًا فيه او غير موجود . و[٢٦]مثال ذلك من حدّ البياض بأنه لون يخالط النار ، وذلك ان البياض معلوم الوجود والحدّ وهو قولنا : «لون يخالط النار» اما مجهول واما ممتنع ، وذلك انه لا يخالط العرض الجوهر ؛ وكذلك من حدّ المكان بأنه خلاء مملوء ، وذلك ان المكان معلوم الوجود ، والخلاء : اما ان يكون مشكوكًا ، واما ان يكون ممتنعًا ؛ وكذلك من حدّ الهيولى بأنها جسم غير ذي كيفية ، وذلك ان جسمًا بهذه الصفة ممتنع الوجود .

وموضع تاسع ان يكون الحدّ مطابقًا للاشياء التي في غاية الفضيلة في ذلك المعنى المحدود لا في جميع[٢٧] الاشياء الموجودة فيه . مثل من حدّ الانسان انه[٢٨] حيوان فلسفي ، فان هذا انما يصدق على افضل اصناف الناس ؛ وكذلك من حدّ المدينة بأنها التي تستعمل سننًا فاضلة جدًّا ، فان هذا انما حدّ المدينة الفاضلة لا جميع المدن ؛ وكذلك من حدّ الطبيب بأنه الذي لا يغادر في علاج من يعالجه شيئًا تقتضيه صناعة الطب ، فان هذا الحدّ يكاد الا[٢٩] يصدق على ابقراط وجالينوس فضلاً عن غيرهم[٣٠] .

فهذه هي مواضع الحدود العامة لجميع المقولات .

-١٣-

[مواضع اخرى في حدود الاشياء التي يدلّ عليها بقول مركب]

في مواضع حدود الاشياء التي يدلّ عليها بقول مركب بدل اسم مفرد ، وذلك اذا لم يكن لها اسم مفرد ، مثل قولنا : الزاوية المسطّحة والخط المستقيم والجسم الخامس.

فأول هذه المواضع هو[1] ان نتأمل أجزاء الحدّ المأخوذ حدودًا لاجزاء المركّب ، فان كان اذا رفعنا حدّ واحد[2] من احد المعنيين المركبين لم يبق سائر القول حدًّا مطابقًا للمعنى الآخر ، فانه ليس بحدّ . مثال ذلك من حدّ الخط المستقيم بأنه نهاية السطح الذي لا يستر وسطه طرفيه ، فانه اذا رفع من هذا القول قولنا : «نهاية» وهو الذي كان جزء حدّ الخط المستقيم ، لم يكن قولنا : «الذي لا يستر وسطه طرفيه» حدًّا لجميع المستقيمة اذ الخط الغير المتناهي[3] ليس له وسط ولا اطراف.

وموضع ثان ان يأتي[4] بدل القول المركّب الذي اقيم مقام الاسم المفرد بقول مساوٍ له في الاجزاء ، فان الذي يفعل هذا لم يحدّ بل بدّل اسمًا باسم ، كما ان الذي يأتي باسم مفرد بدل اسم مفرد لم يحدّ . ومثال ذلك من حدّ الليث الضاري بأنه الاسد الورد . واكثر من هذا ان لا يأتي في الحدّ باسم هو اعرف من الذي في القول ، بمنزلة من حدّ الحجر الابيض بأنه الجندل الثلجي ، فان الابيض اعرف من الثلجي.

وموضع ثالث الا[5] يحفظ مع هذا عند تبديل القول بقول معنى واحدًا بعينه . مثل من يقول بدل العلم النظري انه ظن علمي ، وذلك ان الظن ليس يدلّ على ما يدلّ عليه العلم ولا مدلولهما واحد ، ومع هذا فقد بدّل الفصل ، وهو قولنا : «نظري» ، بالجنس ، وهو قولنا : «علمي».

وموضع رابع ان يكون ترك بعض الاسماء التي في اللفظ في الحدّ وبدّل بعضها ، ويكون الذي ترك هو الاعرف وهو اللفظ الدّال على الجنس ، والذي بدّل هو الاخفى وهو اللفظ الدّال على الفصل ، الا انه لم يأت في بدله بقول يعطي طبيعة الفصل بل بلفظ

مفرد. مثل من حدّ العدد الفرد بأنه عدد له وسط ، فان قولنا : «وسط» يصدق على الكم المتصل والمنفصل ؛ فان زاد في الحدّ وسط عددي كان حدًّا تامًّا ، ويكون قد اتى[٦] بدل اللفظ المفرد بقول. ومثل ذلك فعل اقليدس في حدّ الزاوية المسطّحة اذ قال : انها التغيير الحادث عن انحراف خطين متصلين على غير استقامة في سطحٍ مستوٍ. واشد من هذا ان يحفظ اللفظ الدّال على الفصل ويبدل اللفظ الدّال على الجنس ، فيكون قد حفظ الاخفى وبدّل الاظهر.

فهذه هي مواضع الحدود قد رتبناها على ما رتبها عليه ثاوفرسطس وتامسطيوس اذ كان ادخل في الترتيب الصناعي واسهل للحفظ.

LIVRE VII
25,

في مواضع الهوهو والغير
وهي المذكورة في المقالة السابعة

1 —

— ١ —

[القول في مواضع الاشياء الواحدة]

وهذه المواضع كما قلنا نافعة في الحدود ، وذلك ان المثبتة منها ثبتت[1] شرطًا من 151b-25
شروطه وهو ان الحدّ ينبغي ان يكون وما يدل الاسم عليه واحدًا ، واما المبطلة فكافية في
ابطال الحدّ .

والواحد يقال على وجوه قد عددت فيما سلف ، واولاها باسم الواحد الواحد بعينه .
والمواضع النافعة في هذا المطلب هي في الاغلب المواضع المشتركة لجميع المطالب ، مثل 30-35
مواضع النظائر والتصاريف والمتقابلات ، والكون والفساد ، والاسباب المكونة والمفسدة ،
وفي الاولى والاحرى . مثال ذلك في النظائر : ان كانت العدالة والشجاعة واحدة بعينها ،
فالعادل والشجاع واحد بعينه . ومثال ذلك في المتقابلة : ان كان العدل والفضيلة شيئًا
واحدًا بعينه ، فالجور والرذيلة شيء واحد بعينه . ومثال ذلك في الكون والفساد : ان كان 152a
الحائط والطربال شيئًا واحدًا بعينه ، فان باني الطربال والحائط شيء واحد بعينه . ومثال
الاولى والاحرى : ان كانت التسمية هي احرى ان تكون الاسم من المسمى ، ثم لم تكن
التسمية هي الاسم ، فأحرى الا[2] يكون المسمى هو الاسم .

وموضع كأنه خاص : ان كان شيئان كل واحد منهما يقال انه اعظم اوآثر من شيء 5-10
واحد بعينه فهما واحد بعينه . مثال ذلك ما بيّنه بعض القدماء من ان العمر الناسك

والعمر الفاضل شيء واحد بعينه لانهما آثر من كل عمر. وهذا الموضع فيه اختلال فان الانسان والحيوان افضل الاجسام الكائنة الفاسدة وليس هما واحدًا بعينه ، الا انه لا[٣] يلزم ان يكون احدهما يحوي الآخر والا كان احدهما افضل مع الآخر. فهذا الموضع الذي 15-25 يقول فيه ارسطو انما يصدق فيما يوصف بأنه اعظم وافضل اذا كان واحدًا بالعدد.

وموضع ثانٍ ان كان شيئان كل واحد منهما مع شيء واحد واحد بعينه[٤] فكلاهما واحد بعينه. مثال ذلك ان كانت[٥] الصهباء والخمر شيئًا واحدًا بعينه . وكانت الحميّا والخمر شيئًا واحدًا بعينه ، فالحميّا والصهباء شيء[٦] واحد بعينه. 30-35

وموضع ثالث وهو ان كانت اشياء يلزمها شيء واحد بعينه ، او تلزم شيئًا واحدًا بعينه ، فهي واحدة ، وان لم تلزم فليست بواحدة . مثال ما يلزمها شيء واحد ان كانت الصهباء والحميّا يوجد عنهما شيء واحد بعينه وهو الاسكار فهما واحد. ومثال ما يلزم عن شيء واحد ان كان عصير العنب يوجد عنه[٧] الحميّا والخمر ، فالحميّا والخمر شيء واحد بعينه.

وموضع رابع ان كان كلاهما ليس في جنس واحد[٨] من المقولات فليس بواحد؛ وان كان الجنس واحدًا ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها فليس بواحد. مثل ان فصول الاسماء هي غير فصول المسميات . 152b-5

وموضع خامس ان كان احدهما يقبل الاقل والاكثر والآخر لا يقبله فليس بواحد ؛ وان كان كلاهما يقبل[٩] الاقل والاكثر الا انهما ليس يقبلان ذلك معًا ، بمنزلة العشق وشهوة الجماع .

وموضع سادس من الزيادة ، وهو ان ننظر فان كان شيئان اذا زيد كل واحد منهما على 10 شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فانهما ليسا بواحد ؛ وكذلك ان نقص من كل واحد منهما شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس بواحد . مثال ذلك من قال ان ضعف النصف واضعاف النصف شيء واحد بعينه ، فانه لو كان هذا هكذا لوجب اذًا 15 نقص النصف من كل واحد منهما ان يكون الباقي واحدًا .

وموضع سابع وهو ان ننظر في الشيئين اللذين وضعنا انهما واحدًا ، فان كان يمكن ان يرتفع احدهما ويوجد الآخر فليسا بواحد . مثال ذلك[10] من يضع ان الهواء والخلاء شيء واحد بعينه ، فانا ان توهمنا ارتفاع الهواء كان الخلاء ممكن الوجود ، بل لعله ان يكون 20-25 وجوده احرى عند ارتفاع الهواء .

وبالجملة ، كما يقول ارسطو ، فينبغي ان نتفقد مواضع الهوهو والغير من الاشياء المحمولة على كل واحد منهما كيف ما كان الحمل . والاشياء التي تحمل هذه عليها ان كانت تختلف في موضع من المواضع فليسا بواحد ، وذلك ان الاشياء التي هي واحدة فكل ما يحمل على احدهما يلزم ان يحمل على الآخر . والاشياء[11] التي احدهما يحمل عليها[12] فينبغي ان يحمل عليها الآخر .

واذا كان هذا هكذا فينفع في هذا المطلب[13] المواضع المتقدمة في المطالب المطلقة وهي مطالب العرض ، كموضع التقسيم ، وموضع التركيب ، وموضع التحديد ، ومواضع اللزوم .

ولما كان الواحد يقال على انحاء شتى ، فان تبيّن في شيء انه واحد بالعدد تبيّن انه 30 واحد بالنوع والجنس ، وان تبيّن انه واحد بالنوع او بالجنس تبيّن انه ليس واحدًا بالعدد .

— 2...5 —

— ٢ —

[القول في تتمة مواضع الحدود]

153a-10 فهذه جملة المواضع التي ذكرها ارسطو في هذا البحث . وارسطو يقول ان من سلف من الجدليين لم يكن عندهم انه يمكن ان يبيّن الحدّ بقياس ، وانما كانوا يضعونه وضعًا كما يفعل المهندسون في كثير من الحدود .

واما نحن فقد ظهر من قولنا انه يكون للحدّ قياس ، وظهر مع ذلك الطرق التي تبيّن منها .

قال : واشرف المواضع المأخوذة منها في الحدود في هذه الصناعة هي مواضع النظائر والتصاريف ، وبالجملة المواضع العامة كمواضع المتقابلة وغيرها .

قال : وهذه هي التي ينبغي ان تكون لنا معدّة نحو هذا الفعل اكثر ذلك ، ثم بعد هذا ينبغي ان نعدّ المواضع الجزئية كالموضع الذي قيل فيه ان الحدّ اذا اقتضى عند توفيته زيادة في المحدود او نقصًا فليس بحدّ . مثل ان حدّ الامور المحسوسة لا يطابق حدود صورها المفارقة التي يضعها افلاطون ، وذلك ان الحركة تظهر في حدودها ، وذلك ممتنع على المفارقة وغير ذلك من المواضع الجزئية .

واما معرفة اصناف الحدود على الكمال ، ومعرفة الاشياء التي منها تلتئم ، فقد قيل في ذلك في «كتاب البرهان » فاذا اضيف ذلك الى المواضع البرهانية المذكورة ها هنا في وجود القياس على الحدّ ، فقد تمت لنا معرفة صناعة التحديد على الاطلاق .

وهنا انقضى القول في الجزء الثاني من هذا الكتاب
في التاسع عشر من رجب الفرد من سنة ثلاث وستين
وخمس مایة . والحمد لله على ذلك كثيرًا[1] .

القول في الجزء الثالث بحسب ترتيبنا
وهو الذي تضمنته المقالة الثامنة من كتاب ارسطو LIVRE VIII
في كيفية ممارسة صناعة الجدل 155b

-١-

[القول في قواعد السؤال]

قال: وقد ينبغي بعد هذا ان نتكلم في ترتيب السؤال والجواب ونبتدىء من ذلك 155b
بترتيب السؤال وكيف اجادته.

قال[1] : فأول ما يجب على السائل ان يلتمس الموضع الجدلي الذي منه يستنبط
القياس. وثانيًا : ان يعدّ السؤال ويرتب كل شيء بحسبه. وثالثًا : ان يخاطب بذلك 5-10
غيره. والفيلسوف والجدلي يشتركان في الفحص الى[2] ان يتهيأ استنباط الموضع ، فأما
الترتيب والسؤال فهما يخصّان الجدلي. والسبب في ذلك ان القياس الجدلي انما يكون بين
سائل ومجيب ، والقياس البرهاني انما يكون بين المرء ونفسه ، فلذلك لا يبالي المبرهن اذا
كانت مقدماته صادقة الا[3] يكون تسلمها من غيره. 15

وقد وصفت[4] فيما سلف المواضع الجدلية التي منها تستنبط المقاييس المستعملة في هذه الصناعة ، ووصفت قبل ذلك المقاييس الجدلية وانواعها واجزاؤها واجزاء اجزائها. والذي بقي ها هنا من اجزاء هذه الصناعة هو القول في ترتيب السؤال والجواب واجادتهما. ونبتدئ من ذلك بما يخص السؤال[5] .

فنقول : ان المقدمات المستعملة في هذه الصناعة اولاً صنفان : اما مقدمات ضرورية وهي التي يحدث عنها القياس حدوثًا اوليًا وتلزم عنها النتيجة لزومًا ضروريًا ؛ واما مقدمات اذا قرنت بهذه المقدمات الضرورية في هذه الصناعة كانت ابلغ في الغرض المقصود بها وانفذ فعلاً ، وهو ابطال الوضع الذي تضمن المجيب حفظه . وهذه المقدمات تستعمل 20 لاربعة اغراض :

احدها التوثق من المجيب في تسليم المقدمات الضرورية التي لا يؤمن عدم تسليم المجيب لها اذا لم تكن في الغاية من الشهرة .

والغرض الثاني اخفاء النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية على المجيب كي يسهل بذلك على السائل تسلّم ما يروم تسلّمه[٦] منه .

والغرض الثالث تنسيق القول وتزيينه والاتساع فيه .

والغرض[٧] الرابع تبيينه[٨] وايضاحه . 25

والغرضان الاولان خاصان بهذه الصناعة ، والثالث والرابع قد يشارك فيه صاحب هذه الصناعة صاحب صناعة البرهان ، وبخاصة تبيين القول وايضاحه .

فهذا هو الذي يخص هذه الصناعة من استعمال المقدمات البرّانية . وهنا[٩] مقدمات خارجة برّانية تخص صناعة البلاغة وصناعة السفسطة ستلخص في صناعة صناعة .

فاما المقدمات المستعملة في الاستيثاق[١٠] من المجيب فيما لا يأمن السائل الا يسلّمه له فصنفان : احدهما المقدمات الكلية المحيطة بالضرورية ، وذلك يكون بأن لا يَسئَل السائل عن المقدمات الضرورية انفسها بل يَسئَل عن المقدمات الكلية المحيطة بها ، ويتحرّى في ذلك ما امكنه اعم كلي يجده لتلك المقدمات التي يروم تسلمها ، فانه اذا 30-35 سلّم المجيب المقدمة الكلية لم يمكنه ان يجحد الجزئية التي تحتها . ومثال ذلك اذا اردنا ان نتسلّم ان العلم بالاضداد واحد فينبغي ان لا تَسئَل : هل العلم بالاضداد واحد ؟ لكن[١١] نَسئَل : هل العلم بالمتقابلات واحد ؟ والفرق بين هذه المقدمات الكلية التي يؤتى[١٢] بها للتوثق وبين الكليات التي يؤتى[١٣] بها لبيان الجزئية التي تحتها ، ان هذه انما تستعمل

على جهة الاستظهار على السائل في الموضع الذي تكون فيه الجزئية التي يرام تسلّمها بيّنة بنفسها في هذه الصناعة وهي ان تكون مشهورة ، ولذلك كانت تلك معدودة في 156a الضرورية وهذه في التي من خارج فهي انما تختلف من جهة الاستعمال فقط . والصنف الثاني : المقدمات الاستقرائية التي تؤخذ للتوثق من المقدمات الكلية في المواضع التي ليس الاستقراء فيها من ضرورة بيان المقدمة الكلية ، لأنها اذا كانت من ضرورتها كانت معدودة في الضروريات . مثال ذلك ان نتسلّم بدل ان العلم بالمتقابلات واحد ، ان العلم بالمتضادات واحد ، وبالمضافين واحد ، وبالعدم والملكة[١٤] واحد . فهذه هي صنفا المقدمات التي تستعمل .

واما الوجوه التي يتأتى بها اخفاء النتيجة فان ارسطو عدّد في ذلك ثلاثة عشر وجهًا : منها مقدمات خارجة ، ومنها افعال في المقدمات الضرورية .

فاحدها الا يَسئَل عن المقدمات الضرورية التي تنتج مطلوب السائل ، بل يَسئَل عن مقدمات القياسات[١٥] التي تنتج المقدمات الضرورية . ويقصد في ذلك ان يتباعد ما امكنه عند السؤال عن المقدمات الضرورية بأن يَسئَل عن مقدمات القياس التي تنتج مقدمات القياس التي تنتج المقدمات الضرورية ، او مقدمات القياسات التي تنتج المقدمات الضرورية[١٦] ، وهكذا[١٧] بحسب ما يمكنه في مطلوب مطلوب من التباعد في السؤال عن مقدماته الضرورية . فأن هذا العمل يجمع وجهين من الاخفاء : احدهما خفاء اللزوم على[١٨] المجيب للتباعد الذي بين المطلوب الاول والمقدمات المسؤول عنها ، فأنه بيّن ان كل ما كان من التباعد اكثر كان اللزوم اخفى[١٩] . **والوجه الثاني** النسيان العارض لكثرة المقدمات ، فانه ينسى المجيب بعضها فلا يرى[٢٠] فيما يذكر منها موضعًا للزوم النتيجة فيسلّمها . مثال ذلك ان يكون المطلوب الأول : هل اللذة خير؟ والمقدمات الضرورية التي تنتج هذا المطلوب هي قولنا : اللذة ملائمة ، وكل ملائم خير . والمقدمات التي تنتج الصغرى من هذا القياس وهي ان اللذة ملائمة[٢١] واللذة يتشوقها كل حيوان ، وما يتشوقه كل حيوان فهو ملائم . والتي تنتج الكبرى وهي قولنا : كل ملائم خير ، قولنا : كل ملائم طبيعي ، وكل طبيعي فهو خير . فهذه اربع مقدمات تنتج المقدمتين الضروريتين ،

وقد يمكن ان نأخذ بدل هذه الاربع الثمان المقدمات التي تنتجها ، او بدل هذه الثمان الست عشرة[٢٢] مقدمة التي تنتجها ، فيلحق ذلك من الاخفاء ما ذكرنا .

وها هنا ايضًا وجه آخر يخفي اللزوم في مثل هذه المقدمات المتباعدة ، وذلك بأن يكون المطلوب الاول سيلزم[٢٣] عن مقدمتين ضروريتين ، فيَسئَل عن احدى المقدمتين الضروريتين بنفسها ، ويَسئَل بدل المقدمة الثانية الضرورية عن مقدمتي القياس الذي ينتجها ، وذلك ايضًا بأن[٢٤] يَسئَل عن الواحدة منهما بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية عن 15-25
مقدمتي القياس الذي ينتجها[٢٥] ، وهكذا[٢٦] بحسب ما يمكن من التباعد . فيكون انما سأل المجيب : اما من القياس الاخير ، وهو الابعد عن النتيجة ، فعن مقدمتيه جميعًا ، واما من سائر القياسات فعن المقدمة الواحدة فقط . ويأخذ بدل النتيجة ثلاث مقدمات : المقدمة الواحدة من القياس الذي ينتجها ، والمقدمتين من القياس الذي ينتج المقدمة الثانية من هذا القياس ، وهذا في قياس قياس ما عدى الاخير . مثال ذلك ان يكون المطلوب ان الصحة ليست باعتدال ، والقياس الضروري الذي ينتجها هو مقدمتان : احداهما ان الصحة ليست من المضاف ، والثانية ان الاعتدال من المضاف ، وهذا في الشكل الثاني . فيَسئَل عن قولنا : الاعتدال من المضاف بنفسها وبذاتها ، ويَسئَل بدل قولنا ان الصحة ليست من المضاف عن المقدمتين الضروريتين اللتين تنتجها وهما[٢٧] قولنا : الصحة كيفية ، والكيفية ليست من المضاف ، فيَسئَل عن الواحدة من هاتين بذاتها وهي قولنا : الصحة كيفية ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ان الكيفية ليست من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها ، وهي ان الكيفية تقال بذاتها ، وما يقال بذاته فليس من المضاف . فيَسئَل عن المقدمة الواحدة منها بنفسها وهي قولنا : الكيفية تقال بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ما يقال بذاته فليس من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها وهي قولنا : المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر . وهذا هو القياس الاخير الذي يَسئَل عن مقدمتيه جميعًا ، فيَسئَل في هذا المثال عن خمس مقدمات فقط : مقدمتي القياس الاخير مع مقدمة مقدمة من سائر الاقيسة ، الى ان ينتهي الى القياس الذي ينتج المطلوب . مثال ذلك ان يقول : أليس المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر ، ثم يضيف الى هاتين مقدمة القياس الثاني من هذا القياس ، وهي الكيفية تقال بذاتها ،

ويضيف الى هذه المقدمة الاخرى[٢٨] من القياس الثالث وهي[٢٩] قولنا : الصحة كيفية ؛ ثم يضيف الى هذه المقدمة الواحدة الاولى التي تنتج المطلوب وهي[٣٠] قولنا : الاعتدال من المضاف ، فينتج لنا من هذه الخمس المقدمات المطلوب وهو قولنا : ان الصحة ليست باعتدال ، فيكون ابدًا عدد المقدمات التي يسئل عنها زائدًا على عدد الاقيسة بواحد ، وذلك انّا نأخذ من كل قياس مقومة واحدة ، ومن الاخير مقدمتيه معًا .

الا ان هذا الوجه ليس يلحقه الاخفاء الذي يكون من قبل كثرة المقدمات ، ولذلك ينبغي للسائل ان يتحرى الانفع من الوجهين في مطلوب مطلوب. وبيّن ان في مثل هذا العمل لا يصرّح عنه السؤال فيه بشيء من النتائج ، واما ان صرّح بالنتائج طلب الكثرة فينبغي ، كما يقول ارسطو ، ان يؤتا بها جميعًا بعد السؤال عن مقدماتها ، ولا يَسئَل عن نتيجة نتيجة اثر السؤال عن المقدمتين اللتين تنتجها ، فان في هذا ضربًا من الاخفاء لعدم الترتيب بين النتائج والمقدمات .

والوجه الثاني من اخفاء النتيجة هو انّا اذا قصدنا الى ابطال وضع ما يعبّر عنه بتصريف فينبغي ان نجعل السؤال عن المقدمات النافعة في ابطاله بتصريف غير تصريف الوضع بل نأخذه بتصريف آخر. واخص ما تكون هذه الوصية نفعًا في الاوضاع التي تستعمل في ابطالها مواضع التحديد ، وهي الاوضاع التي يقصد ابطالها بمقدمات كلية ، فان الابطال في هذه الصناعة يكون بالكلي[٣١] والجزئي[٣٢] . وانما صارت هذه الوصية اخص بالحدود اذ لا يمكن في المقدمات بطريق الحدّ ان يتباعد بها عن المطلوب كالحال في غير ذلك من المقدمات ، لان الحدود مبادئ اول . مثل من يريد ان يبيّن ان الله[٣٣] لا يوصف بالغضب على طريق التحديد ، فيدع ان يَسئَل عن حدّ الغاضب فيقول : اليس الغاضب هو الذي يتشوق الى الانتقام ؟ ويَسئَل عن حدّ الغضب[٣٤] فيقول : اليس الغضب هو التشوق الى الانتقام ؟ فان ابدال السؤال على هذا الوجه يجمع منفعتين : احداهما ان يظن المجيب ان فرقًا بين حدّ الغضب وحدّ الغاضب ، وان ليس ما يسلّم في حدّ الغضب يلزم في حدّ الغاضب ، وهذا اخفاء ما. والمنفعة الثانية ان الحدّ اذا استعمل مجرّدًا عن المادة كان اعسر للابطال. مثال ذلك انّا اذا قلنا ان الغاضب هو المتشوق الى الانتقام ، عوندنا بغضب الآباء على الابناء والغضب على الأصدقاء. واذا[٣٥] اخذنا الحدّ مجرّدًا عن المادة لم تسهل هذه المعاندة ، والسبب في هذا 56b

ان المحمول متى حمل على موضوع وهو في المادة ، لحقته في المادة اعراض يمكن ان تشكك في وجوده للموضوع . الا ان هذه المنفعة ليست من هذا الباب الذي هو اخفاء النتيجة ، وانما يسهل بها اخذ المقدمة من المجيب .

والوجه الثالث من الاخفاء[٣٦] هو ان يَسئَل عن اشباه المقدمات التي يروم تسلّمها من المجيب بدل المقدمات انفسها ، اويَسئَل عن المقدمات التي تنتج شبيه النتيجة المطلوبة لا 5-10
عن التي تنتج النتيجة المطلوبة ، فان هذا يجمع من الخفاء[٣٧] الاقناع وجودة الابانة عن الشيء . مثال ذلك اذا اردنا ان ننتج ان الاضداد علمها واحد ، لم نتسلم المقدمات التي تنتج هذا المطلوب بل نتسلّم المقدمات التي تنتج النتيجة الشبيهة بهذه النتيجة ، وهي المقدمات التي تنتج ان الحسّ بالمتضادات واحد . وكذلك متى كانت المقدمة التي نريد أن نَسئَل عنها : اليس الاضداد علمها[٣٨] واحد ؟ سألنا عن شبيهها فقلنا : اليس الاضداد جنسها[٣٩] واحد ؟ وهو ظاهر انه متى سلّم المجيب وجود الامر في شبيه الشيء فقد سلّمه 15
في الشيء نفسه ، وذلك ان من المشهور في هذه الصناعة ان المتشابهين حكمها واحد من جهة ما تشابها .

والوجه الرابع من اخفاء النتيجة الا[٤٠] يَسئَل عن المقدمة النافعة نفسها بل يسئل عن لازمها . مثال ذلك أنّا اذا اردنا ان نَسئَل : هل الليل غير موجود ؟ سألنا بدلاً منها : اليس النهار موجودًا ؟

والوجه الخامس من الاخفاء ان نتعمد في القول بالاسهاب[٤١] والحشو بالاشياء التي لا ينتفع بها في المطلوب اصلاً . والاسهاب يكون بأن يعبّر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة ، وان يعبّر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركب او بأقوال حتى تصير المقدمة الواحدة في صورة مقدمات كثيرة ؛ واما الحشو فهو ان يدخل في اثناء المقدمات النافعة في النتيجة غير نافعة . اما منفعة الاسهاب فانه يخفي على المجيب مقصود السائل فيما يريد ان يتسلمه منه مع فيه اقناعًا ما ؛ واما الحشو فمنفعته بأن يظن المجيب ان جميع ما يَسئَل عنه حشوًا[٤٢] ، ويختلط[٤٣] النافع بغير النافع يصحبهما كليهما طول القول ، اعني الاسهاب والحشو ، وذلك مما يورث المجيب انفعالات نافعة للسائل من نسيان او تبرّم وضيق صدر فيسامح ولا يتحفظ .

والوجه السادس ان يحتج للمقدمات عند السؤال عنها بالمقدمات الانفعالية بأن يقول 156b-35
ان هذه من الاشياء التي يقبلها العقلاء و[٤٤]لا يجحدها اللبيب ، وما اشبه ذلك من الاقاويل الخلقية والانفعالية المذكورة في «كتاب الخطابة» ، فان هذا يخفي على المجيب موضع الاعتراض على المقدمة والتشكك فيها ، وذلك انه يصعب التشكك في دفع ما جرت العادة بتسليمه . وهذا الموضع يفيد اقناعًا للمجيب ، وفيه مع هذا اخفاء لموضع التشكك ، فان الانفعال الذي يكتسب المجيب من ذلك يعوقه عن فهم الشك اللاحق للمقدمة .

والوجه السابع الا[٤٥] يَسْئَل عن المقدمة النافعة وحدها بأن[٤٦] يستعمل معها ما يناقضها ، وبالجملة يكون سؤاله عنها في صورة متشكك فيها ، فان بهذا يخفى على المجيب قصد السائل فيعطيه ما يغلب على ظنه ورأيه . وقد يكون هذا النحو من الاخفاء لا باستعمال مقدمات خارجة ، لكن[٤٧] بأن يَسْئَل[٤٨] عن المقدمات النافعة سؤال متشكك فيها[٤٩]. والعلّة في هذا كله ان المجيب يخيّل اليه ان السائل يتحرّى في جميع ذلك الانصاف ، وانه ممن لا يستراب به ، مع انه يخفي عليه اي جزئي النقيض يقصد تسلّمه .

والوجه الثامن ان يجعل السؤال بالمقدمات التي توهم انها تسلّمت لغير المطلوب لا بالمقدمات التي يظهر من امرها انها تسلّمت من اجل المطلوب . مثال ذلك ان يكون المطلوب ان اليسار خير، فان تسلّمنا لذلك ان اليسار مؤثر شعر المجيب من ساعته انه إنما سُئل عنها من اجل المطلوب ؛ فان تسلّمنا بدلها ان الذي يفعل به افعال الفضيلة خير ، مثل مؤاساة[٥٠] المحتاج ، اوهم أن المقصود من ذلك انتاج ان مؤاساة المحتاج خير ، فيسلّم هذه المقدمة ، فاذا سلّمها لم يبق الا ان يسئل عن مقدمة لا يمكنه جحودها وهو ان باليسار يؤاسى[٥١] المحاويج .

والوجه التاسع ان يأتي بالمقدمات التي يسئل عنها على جهة المثل والحديث . نعني بالحديث ان يجعلها في درج كلامه ويستفهمه عنها في خلال ذلك ، ونعني بالمثل ان يأتي بها كأنها محاكية[٥٢] شيء آخر ومثال له .

فهذه هي جميع الوجوه التي يكون الاخفاء فيها بالمقدمات التي من خارج . وما عدا هذه مما ذكر فانها افعال في المقدمات الضرورية .

فمنها الأ[٥٣] يَسئَل عن المقدمات على الترتيب المنتج ، بل يَسئَل عنها وقد رتّبها ترتيبًا يوهم نتيجة غير النتيجة المطلوبة . مثال ذلك ان يكون المطلوب الاول ان اللذة خير ، فاذا رتبنا المقدمات ترتيبًا ينتج هذا المطلوب انتاجًا اولاً قلنا : اليس اللذة كمالاً ؟ و : اليس الكمال متشوقًا؟ و: اليس المتشوق طبيعًا؟ و : اليس الطبيعي خيرًا؟ فينتج عن هذا ان اللذة خير. فأوصى في مثل هذا المطلوب الأ يرتّب مثل هذا الترتيب لكن[٥٤] يرتّب ترتيبًا يوهم انه انما قصد بها نتائج آخر غير المطلوب . مثال ذلك في هذه المقدمات ان يقول : اليس اللذة كمالاً ، والمتشوق كمالاً ، والطبيعي متشوقًا[٥٥] ، والطبيعي خيرًا[٥٦] ؟ فان هذا ، مع انه يتضمن النتيجة التي انتجها الترتيب الاول ، يتضمن نتائج آخر. واظن هذا انما يتقن حيث تكون الموجبات منعكسات ، او[٥٧] تكون المقدمات الكبر في قياس قياس من هذه الاقيسة سوالب .

ومنها ان يجعل السؤال بنحو لا يدري المجيب هل قصدت به الى اخذ الشيء او نقيضه ، وذلك يكون بسؤال التفويض دون سؤال التقرير. مثل ان يكون المطلوب ان اللذة ليست بخير ، فيريد ان يتسلّم مقدمة نافعة في ذلك وهو ان الخير هو ما يصير به الانسان خيرًا ، فلا يَسئَل عن المقدمة سؤال تقرير ، وهو الذي يكون في كلام العرب «بألف الاستفهام» وحرف «ليس» ، بل يَسئَل عنها سؤال تفويض وهو الذي يكون بحرف «هل» ، فيقول : هل الخير هو ما يصير به الانسان خيرًا ؟ ام الخير ما ليس يصير الانسان خيرًا ؟

ومنها ان يؤخذ السؤال عن المقدمات النافعة في مطلوبه اذ المجيب من شأنه ان يسرع بالمناكرة الى اول[٥٨] ما يَسئَل عنه السائل اذ كان من المعلوم ان الذي يقدم في السؤال هو الاهم عنده ، اللهم الا في صنفين من المتخاطبين : احدهما الصنف الذي اعترتهم بلادة وسوء مزاج بارد لعدم الارتياض واهمالهم انفسهم . والصنف الثاني الحسنوا الظن بأنفسهم الاذكياء. اما الصنف الاول فانما كان الانفع معه[٥٩] للسائل ان يبادر اليه بالنافع ، لانه اذا طالت مناظرته حيث قريحته واستحرّت فيشعر بما لم يكن يشعر قبل. واما الحسن

الظن بنفسه وباقتداره على دفع المناقضة فانه يتهاون في اول الامر ويسلّم ما يسئل[٦٠] عنه ، فاذا كان في آخر الامر ويشعر[٦١] باللازم تنكّر بضد ما يعتري المستريب بنفسه الغير الواثق[٦٢] بمناقضة[٦٣] خصمه .

ومنها الاّ يظهر منه حرص على المقدمة التي يريد تسلمها ، وذلك ان يَسئَل عن جزئي[٦٤] النقيض معًا ، او يسئل عن مقابل المقدمة التي يريد تسلّمها . فان هذا يجمع امرين من الاخفاء : احدهما ان يظن المجيب ان التي صرّح بها كانت مقصودة[٦٥] ، والثاني انه ان ظن ذلك ربما سلّم له المقدمة الثانية بسهولة فيكون عنها ، اذا اقترنت الى الاولى ، مقصوده .

فهذه هي جملة الاشياء التي عددها ارسطو في اخفاء النتيجة .

واما الغرض الثالث وهو تنميق القول وتزيينه والاتساع فيه ، فذلك يكون بشيئين : 157a-5
احدهما الاستقراء ، والثاني القسمة للاشياء المتناسبة .

اما الاستقراء المستعمل في هذا الغرض فهو يستعمل في حالين : احداهما اذا كانت معنا مقدمة كلية ظاهرة بنفسها غير محتاجة الى الاستقراء ، واردنا ان نَسئَل عنها بأن نستعمل بدلها المقدمات الجزئية التي تحيط بها هذه المقدمة . مثال ذلك انّا اذا اردنا ان نَسئَل : اليس الحاذق في كل صناعة هو الافضل ؟ وكان قصدنا تزيين القول وتنميقه[٦٦] ، قلنا : اليس الفارس الحاذق في فروسيّته هو الافضل ؟ وكذلك الملاّح الحاذق في ملاحته ، وكذلك الطبيب الماهر في طبه ، ونحصي[٦٧] واحدًا واحدًا مما تحت المقدمة الكلية .

والحالة الثانية هو ان تكون مقدمة بيّنة بنفسها ونريد ان نَسئَل عنها ، وتكون[٦٨] لهذه المقدمة مقدمة محيطة بها وبمقدمات سواها داخلة تحت هذه المحيطة الكلية ، فأنا نَسئَل عن هذه المقدمة المقصودة مع المقدمات الجزئية التي هي داخلة معها تحت المقدمة الكلية . مثال ذلك ان نريد ان نَسئَل : اليس الطبيب الحاذق هو الأفضل ؟ فاذا اردنا تنميق القول وتزيينه[٦٩] قلنا : اليس الطبيب الحاذق هو الافضل على مثال ما عليه الفارس الاحذق والملاّح الاحذق ؟ فان هذه كلها تحت مقدمة واحدة وهي[٧٠] ان الاحذق في كل صناعة هو الأفضل .

واما استعمال التقسيم في هذه فهو يكون[٧١] بوجهين ايضًا : احدهما ان نستعمله في المحمول من المقدمة التي نريد تسلّمها ، والثاني ان نستعمله في الموضوع . مثال استعماله في المحمول ان نَسئَل : هل[٧٢] علم النفس اشرف من علم رفع الاثقال ؟ ثم نزيد لذلك : لان الاشرف في العلوم يقال اما من جهة شرف الموضوع ، واما من جهة وثاقة البراهين ، ولو سكتنا عن هذا التقسيم لكانت المقدمة ظاهرة بنفسها . ومثال ذلك في تقسيم الموضوع ان نَسئَل بدل قولنا : اليس المتقابلات علمها واحد ؟ اليس المتقابلات منها المتضادات ، ومنها المضافات ، ومنها العدم والملكة ، ومنها الايجاب والسلب ، وكل هذه علمها واحد؟ وانما كان هذا نافعًا لأن الانسان يوجد بالطبع مقبلاً على القول الذي يخرج هذا المخرج لانه يفيده بهذا الفعل[٧٣] عند السامع رونقًا[٧٤] واستراحة اليه . بالجملة فنسبة هذا الفعل الى المقدمات الضرورية نسبة الالوان الزائفة والتزاويق الى الامور الضرورية من المساكن والملابس وغير ذلك ، فكما ان الانسان يستريح الى هذه ويلتذ بها كذلك الامر في القول .

والاستقراء المستعمل ها هنا[٧٥] غير الاستقراء المستعمل للتوثق او لبيان المقدمة الضرورية نفسها . وهذا التنسيق كما يستعمل في المقدمات الضرورية قد يستعمل في غير الضرورية ، مثل مقدمات الاخفاء والتوثيق الذي[٧٦] سلف ذكرها .

واما الغرض الرابع وهو ايضاح القول وتبيينه فانه يكون بشيئين : احدهما المثالات والآخر المحاكاة ؛ التمثيل[٧٧] والامثال هي جزئيات الكلي التي تؤخذ في تفهيمه وتبيينه . والمثال يستعمل في صناعة البلاغة لايقاع التصديق ، واما في هذه الصناعة فللتفهيم فقط كالحال في الاستقراء فانه يستعمل في هذه الصناعة للتصديق وفي البرهان للتمثيل . واما المحاكاة والتخييل المستعملان في تفهيم الشيء فانها امور ليست هي جزئيات ولا كليات للشيء التي تؤخذ في تفهيمه ، وانما هي امور تحاكيه وتخيله . وذلك ، مثل ما يقول ارسطو ، من اخطأ في المبدأ وان كان يسيرًا لا يشعر به فانه يؤول الى خطأ كبير[٧٨] ، بمنزلة من اخطاء في مبدأ الطريق وحاد عنه[٧٩] على شكل مثلث ، فانه لا يزال يبعد عن الطريق حتى يكاد ان يبعد عنه بعدًا لا نهاية له . وهذه المحاكاة انما يستعمل منها في هذه الصناعة القريبة الخاصة[٨٠] المناسبة كما حكى ارسطو انه كان يستعمل «اوميرش» ، وهي قد تستعمل لهذا الوجه بعينه في صناعة البرهان. واستعمالها في هاتين الصناعتين بخلاف

استعمالها في الصناعة الشعرية ، وذلك انها انما تستعمل في تلك الصناعة لايقاع التصديق الشعري ، وفي هاتين الصناعتين للتفهيم فقط .

فهذا هو جملة ما قاله في المقدمات التي من خارج .

— 2 —

—٢—

[القول في تتمة قواعد السؤال]

ثم انه انتقل الى وصايا آخر للسائل فقال : ولما كانت الاقاويل الجدلية صنفين : قياس واستقراء ، فينبغي للسائل ان يستعمل الاستقراء مع عوام الجدليين والقياس مع المهرة ، وذلك ان العوام اذعانهم للاستقراء اكثر اذ كانت جزئياته محسوسة . والمحسوس اعرف عند العامة ، واما المعتادون للجدل فالمقاييس عندهم اشهر حتى انهم يدفعون المحسوس ، كما نجد كثيرًا من القدماء في دفعهم وجود الحركة والكثرة واذعانهم في ذلك الى قياسات انبنت عندهم على المقدمات المشهورة التي هي عند هذا الصنف اعرف من المحسوسات ، لأن الحسّ انما يسير غلطه[1] عندهم بهذا النوع من المقدمات وذلك ان المشهورات يتوهمون انها المعقولات .

ولما كان الاستقراء انما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية ، فبيّن انه اذا كان للكلي ، الذي يعمّ جميع الاشياء المتشابهات التي تحت ذلك الكلي الذي به تشابهت ، اسم ، ان الانتقال من تسليمها الى تسليم الكلي مع المجيب[2] سهل . واما ان لم يكن لذلك الكلي الذي به تشابهت اسم عسر ذلك عليه ؛ وذلك ان المجيب انما يسلم للسائل المقدمة الكلية التي يدخل[3] تحتها موضوع المطلوب ، اذا تبيّن له ان موضوع المطلوب شبيه بالامور التي استقرئت وداخل تحت الشبه العام للامور التي استقرئت ، وانها انما لحقها المحمول من جهة ذلك الشبه . وهذا الشبه الكلي اذا لم يكن له اسم ، يعسر تمييزه[4] عند السائل بأفراده اياه عن المادة ، بل ربما كان عدم التسمية سببًا لان لا يشعر به المجيب فضلاً عن ان يسلّمه ، وربما فهمه واعتاص عليه في تسليمه اذا لم يكن له اسم يحصر المعنى المقصود

تسليمه من المجيب . وبالجملة فعدم التسمية في الكلي الذي يراد تسلّمه في الاستقراء تضليل للفريقين ؛ فربما طلب السائل من المجيب ان يسلّم ما ليس بشبيه على انه شبيه ، وربما امتنع المجيب من تسليم ما هوشبيه ، وربما وقع الشك في الاشياء المتشابهة . فلذلك اوصى[٥] ارسطو السائل في مثل هذا الموضع ان يخترع للكلي الذي يعمّ الجزئية المستقرأة اسمًا ، او يدلّ عليه بقول ، ليكون تسليم المجيب لما قصده السائل اسهل واوثق وابعد من ان يلحقه شك فيما[٦] يسأل عنه . ويأمن السائل ايضًا بذلك ان يظن فيما ليس بمتشابه انه متشابه .

فاذا فعل السائل هذا في الكلي ، اعني ان يخترع له اسمًا ، اويكون في الوضع الاول له اسم ، وسلّم له المجيب الجزئيات المستقرأة ولم يسلّم له الكلي ، فينبغي له ان يطلبه بالحجة في مناقضة ذلك الكلي ، وان يَسئَله ان يبيّن في ايّ الامور ليس الامر كما استقرأ[٧] . فاذا لم يسلّم له المجيب الاستقراء ، فليس ينبغي له ان يَسئَله معاندة المقدمة الكلية ؛ واذا اتي المجيب بعناد للكلي[٨] الذي سلّم جزئياته في الاستقراء فلا يخلو ان يعاند الجزئي الذي يروم السائل انتاجه بذلك الاستقراء اويعاند[٩] جزئيًّا آخر من الجزئيات التي لم تستقرأ . فان عاند الجزئي الذي يروم انتاجه ، فليس ينبغي للسائل ان يقبل معاندته لأنه الشيء بعينه الذي يروم تبيينه[١٠] السائل ، اللهم الاّ ان يكون المطلوب الذي قصد السائل انتاجه يخصه وحده من بين سائر الجزئيات التي تحت ذلك الكلي ، الاّ يوجد له ذلك الامر الذي رام السائل تبيين وجوده في الاستقراء فانه يسوغ له ذلك ، وذلك انه ليس لتلك المقدمة عناد الاّ في ذلك الجزئي فقط فكأنها ها هنا ضرورة للمجيب . ومثال ذلك ان يريد السائل ان ينتج ان الاثنينية عدد زوج ليس بأولى[١١] بأن يستقرئ سائر انواع الاعداد 157b لازواج التي ليست بأول ، مثل الثمانية والستة وغير ذلك . فاذا استقرأها ، واراد السائل من المجيب ان يسلّم له الكلية فيها لينتج من ذلك عليه ان الاثنين عدد زوج ليس بأوّل ، فان هنا للمجيب ان يعانده في المطلوب بعينه . واما اذا كان عناد المجيب في جزئي غير الجزئي المطلوب[١٢] ، فينبغي للسائل ان يشترط في المقدمة الكلية شرطًا يخرج به عنها ذلك الجزئي الذي عانده المجيب فيه ، ويبقى داخلاً تحتها المطلوب . وان اشترط ذلك السائل اولاً في المقدمة قبل ان يَسئَل عنها كان افضل لانه لا يجد المجيب سبيلاً الى العناد . مثال ذلك ان يضع السائل ان كل من فارقه العلم بالشيء فهو ناس ، فيعانده

المجيب بأن العلم قد يفارق العالم بفساد المعلوم ولا يسمى هذا نسيانًا ؛ فاذا اشترط السائل ان كل من فارقه العلم بالشيء ، والشيء ثابت ، فهو ناس ، لم يجد المجيب سبيلاً الى انكار هذه المقدمة ، ووجب عليه تسليمها . وذلك ان من حدّ المقدمة الجدلية المثبتة بالاستقراء في هذه الصناعة ان يوجد محمولها في اكثر موضوعها ، والاّ[١٣] يلفى لها معاند : اما لانه ليس لها معاند ، واما لأن لها معاندًا ، الا انه لا يشعر به في هذه الصناعة .

واما اذا كان عناد المجيب فيما هو مشارك[١٤] في الاسم لمحمول المقدمة الكلية او لموضوعها ، فينبغي للسائل ان يستعمل معه قسمة الاسم المشترك لجميع معانيه التي يدلّ عليها ، ثم يبيّن له المعنى الذي قصد بالاستقراء تبيينه . مثال ذلك اذا اراد السائل ان 5-30 يبيّن انه ليس يوجد للانسان عضو هو غير خاص به ، مثل ما يقال في الالغاز انه يوجد ما اعاليه اعالي الانسان واسافله اسافل حيوان آخر ، بأن يستقرئ ذلك في انواع الحيوانات ، فيعاند المجيب ذلك بأن يقول انه قد يوجد للمصور رأس ليس له وهو رأس الصورة التي صوّر[١٥] . وهذه المغالطة السبب فيها اشتراك حرف «له» ، لانه مرة يستعمل على ان الشيء جزء من الذي ينسب اليه بهذا الحرف وبهذا يقال ان للانسان اعضاء آلية واعضاء متشابهة ، ومرة يستعمل على جهة النسبة له : اما نسبة تأثير او نسبة ملك ، او غير ذلك من النسب . وعلى هذا النحو يُقال ان هذا الثوب[١٦] لفلان اذا كان الثوب له ملكًا ، او كان هو الذي صنعه .

فهذا جملة ما ينبغي للسائل ان يفعله في وقت الاستقراء في حال حال .

واما اذا استعمل القياس دون الاستقراء ، فينبغي ان يتحرّى من صنفي القياس القياس المستقيم دون قياس الخلف ، وذلك ان المستقيم انفذ في هذا وانفع اذا امكنه 35 ذلك . والعلّة في ذلك ان الامر في هذه الصناعة في هذا الشيء بخلاف الامر في صناعة البرهان ، وذلك ان كل ما بيّن في صناعة البرهان بالقياسين كانت وثاقة البرهان فيهما واحدة . واما في هذه الصناعة فليس الامر كذلك ، وذلك ان قياس الخلف ينتج بالسوق الى الكاذب الذي هو نقيض ما قصد انتاجه ، والذي يقوم مقام الكاذب في هذه الصناعة هو الشنيع . وقد يتفق ان يكون النقيضان هنا مشهورين فلا يسوق الى شنيع ، 158a وربما ساق الى شنيع الا انه ليس في غاية الشناعة . والشنيع في هذه الصناعة الذي يقوم

مقام الكاذب في البرهان هو الشنيع الذي لا يجد المجيب دفعًا فيه ، وهو الشنيع البيّن الشناعة .

فاما كيف يبيّن مطلوب واحد بعينه بطريق الخلف وطريق المستقيم فذلك قد تبيّن في «كتاب القياس» ، فقد قلنا مع من يستعمل القياس ومع من يستعمل الاستقراء . وقلنا مع هذا فيما ينبغي للسائل ان يستعمله في حال الاستقراء ويتلقى به معاندة المجيب له ، وقلنا مع ذلك اي انواع القياس هو الاّ يقع له في هذه الصناعة.

فأما المقدمات فينبغي ان يتحرّى منها ما كان في الغاية من الشهرة . وهذه صنفان : صنف تشنع معاندته ، مثل ان الله قادر على كل شيء ؛ وصنف تعسر معاندته لقلّة وجود معانده ، او لأنه ليس له معاند . وهذه هي المقدمات الموجودة في اكثر موضوعها بالحس من غير ان يوقف على شيء يعاندها ، فمتى سُئل المجيب عن امثال هذه المقدمات فجحدها ، كان للسائل ان ينتهره ويوبخه . وهذه هي المقدمات التي في غاية الشهرة في هذه الصناعة .

واما النتيجة فلا يأتي بها على جهة السؤال بل على انها لازمة عما تسلّم من المقدمات . فانه لما كان اذا اتى بها على انها لازمة ، امكن ان يدافعه المجيب في ذلك اذ قد يظن ان له ذلك في هذه الصناعة ، فكم بالحري اذا اتى[17] بها على جهة السؤال ان يظن ان للمجيب الاّ[18] يسلّمها ، فلا يلحقه عند ذلك توبيخ .

وينبغي ان تعلم انه ليس كل سؤال هو مقدمة جدلية ، مثل السؤال عما هو الانسان او السؤال على كم نحو يقال الشيء . وانما السؤال الجدلي الذي للمجيب فيه ان يجيب بنعم او لا مثل قولنا : هل العالم محدث ام لا ؟ لا ما ليس للمجيب فيه الا جواب واحد مثل جوابه عما هو الانسان بأنه الحي الناطق ، او على كم نحو يقال الخير؟ فانه يقال على الجميل والنافع واللذيذ . وانما يصير هذا النحو من السؤال جدليًا اذا اتى[19] السائل به من جهة ما للمجيب ان يجيب فيه بأحد النقيضين ، مثل ان يقول : هل الانسان هو الحي الناطق ام لا ؟ وهل الخير يقال على الكذا او الكذا ام ليس يقال عليهما ؟ واذا لم يسلّم له المجيب ذلك ، ساغ له هنا ان يَسئَله على كم نحو يقال الخير عنده او ما حدّ الانسان عنده .

قال : والذي يطيل السؤال[٢٠] اكثر مما يقتضيه صنفا المقدمات المستعملة في المطلوب ، اعني الضرورية والتي من خارج فذلك منه فعل رديء في السؤال. وذلك انه متى فعل هذا ظن به ان فعله ذلك لأحد الامرين[٢١] : اما لانه يهذر في القول فيكرر السؤال في شيء واحد بعينه ، اويسئل فيما لا منفعة له في النتيجة هروبًا من[٢٢] ان يلحقه توبيخ ، او يرى[٢٣] انه انقطع .

-٣-

[القول في صعوبة الحجج الجدلية]

وينبغي للسائل ان يعلم ان ها هنا اوضاعًا يعسر ابطالها لعسر الحجج التي تناقضها وعسر[١] معانداتها ، ولذلك كانت هذه بعينها يسهل حفظها على المجيب . والاوضاع التي يعسر ابطالها[٢] اربعة اصناف :

احدها : مبادىء المعارف الاولى[٣] في الصنائع ، مثل اثبات الوحدة في العدد والنقطة في الهندسة ، ومثل قولنا : ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة او السالبة .

والثاني : الامور المتأخرة البعيدة عن المبادئ الاول ، مثل قولنا : هل النفس باقية ام لا ؟

والثالث : الاشياء القريبة من المبدأ .

والرابع : الاشياء التي العبارة عنها باسم مشترك او اسم[٤] مستعار .

اما السبب في صعوبة وجود القياسات على المبادئ ، فهو ان السائل متى رام ان يبيّن ان شيئًا يحمل عليها احتاج قبل ان يتسلّم حدّها . مثل انّا اذا اردنا ان نبيّن ان كل شيء تصدق عليه الموجبة او السالبة احتجنا قبل ان نأتي بحدّ الموجبة والسالبة . وهذا بعينه يعرض في كل ما احتجنا عند الفحص عنه الى اخذ حدّه قبل ، مثل قولنا : هل الاله موجود ؟ وهل الطبيعة موجودة ؟ او[٥] : هل الخلاء موجود او ليس بموجود ؟ واكثر ما تعرض

العواصة في امثال هذه اذا تسومح وطلب فيها وجود شيء او نفيه من غير ان يحدّ[6] ، مثل
من يطلب : هل الخلاء موجود ؟ دون ان يعرف ما يدلّ عليه اسم الخلاء . والسبب في
صعوبة تسلّم الحدّ كثرة ما يحتاج السائل ان يسلّم له المجيب من وجود الشرائط المشترطة 158b
فيه ، مثل انه موجود للمحدود ومحمول عليه من طريق ما هو وسائر الشروط المتقدمة للحدّ
فيصير ذلك سببًا الى ان يعثر المجيب منها على معاندات كثيرة ، ولذلك كان ابطاله اسهل
بضد اثباته . وهذا بعينه هو السبب في عسر وجود الحجج للامور المتأخرة ، وذلك انها لما
كانت تتبيّن بمقدمات كثيرة عسر تسلّمها على السائل ولم يعدم المجيب فيها ما يسهل
عناده .

واما السبب في صعوبة القياسات للامور القريبة من المبدأ فهو قلّة المقدمات المستعملة 5
فيها ، فلذلك لا يتهيأ للسائل ان يستعمل فيها من الاخفاء ما يتهيأ له في الامور التي
بعدت عن الاوائل .

واما السبب في صعوبة القياس فيما كانت العبارة عنه باسم مشترك او مستعار ، فلأنه 10
لما لم يمكن ان يعطي اللفظ المشترك معنًى واحدًا بعينه ، اشكل الى اي معنى يتوجه
الاثبات او الابطال ، فان تسلّم السائل منها معنًى نافعًا له قال المجيب له : لم ارد ذلك
المعنى الذي فهمت ، مثل ان يسئل : هل العالم ازلي ام لا ؟ فان اسم العالم مشترك يقال
على جميع اجزائه . ومثال ذلك في المستعار قول من قال : ان البحر هو عرق الارض
اجتمع في مثانتها ؛ فانه ان ابطل المعنى المستعار قال : لم ارد الاّ المعنى الحقيقي ، وان
ابطل الحقيقي قال : لم ارد الا المستعار ، فلا يتهيأ له توبيخ . 15...

والحدود التي تقال باشتراك او باستعارة لهذا السبب هي مما يعسر ابطالها ، مع ان
بطلانها[7] سهل على ما تقدم . واذا كان هذا هكذا ، وكانت هذه هي[8] اسباب عسر
ابطال الاوضاع التي يقصد السائل ابطالها ، فينبغي متى عسر عليه ابطال وضع من غير
ان يشعر من اين صعوبته ان يتأمل فيه هذه الوجوه ، فانه لا يخلو من واحد منها او من اكثر
من واحد . فان كان السبب فيه انه يحتاج الموضوع الى تحديد ، شرعنا في تحديده قبل ؛
وان كان السبب فيه اشتراك الاسم مثل قولنا : هل العالم ازلي ام لا ؟ شرعنا في تقسيم ما 159a
يدلّ عليه الاسم ؛ وان كانت صعوبته بسبب كثرة المقدمات التي في الوسط مثل قولنا :

هل السماء ثقيلة او خفيفة ؟ اولا ثقيلة ولا خفيفة ؟ فينبغي ان نأتي بها حتى لا يغادر منها شيئًا .

وقد يعرض شك فيما ينبغي للسائل ان يفعله اذا لم يكن يجد[9] فيما يروم تبيينه الا 5-10
مقدمات يسيرة قليلة الشهرة . فان هو[10] سأل عنها لم يأمن ان يجحدها المجيب ، وان لم
يسئل عنها اولاً ، وجعل يسئل عن المقدمات التي تنتجها ، اعتاص المطلوب لكثرة ما يقع
بينه وبين المبادئ الاول من النتائج . الا ان الاوجه اذا كان قصده الارتياض ان يضع
المقدمات الضعيفة الشهرة ، وان كان قصده التعليم ان يأتي قبل بالمقدمات التي هي
اعرف حتى يبيّن بها المقدمات القريبة من المطلوب .

— ٤ — — 4 —

[القول في دور السائل وفي دور المجيب]

فهذا جملة ما قيل في كيف ينبغي ان يكون السؤال والترتيب . 15

واما كيف يكون الجواب ، فينبغي ان نقول في ذلك بعد ان نعلم ان الذي يعطى ها هنا في الاكثر من شرائط السؤال او[1] الجواب هي للسائلين والمجيبين المجيدين للسؤال والجواب ، وهم الذين غرضهم الارتياض بهذه الصناعة وتوطئة المطلوب الذي يتكلمون فيه نحو العلم البرهاني ، لا الذين[2] غرضهم الغلبة . وذلك ان المجيد للسؤال هو الذي يضطر المجيب الى ان يسلّم له ما انتجه عليه ، او يجحد المشهورات التي سلّمها ؛
والمجيب المجيد للجواب هو الذي اذا حفظ وضعًا لا يمكن حفظه ، تقدم فأخبر عندما 20
يسئل عن المشهورات التي تبطله انه ستبطل قبل ان يسلّمها ، فان الخطأ في وضع ما لا ينبغي غير الخطأ في وضع شيء ما من غير ان يحفظ كما ينبغي .

— 5 — **— ٥ —**

[القول في دور المجيب]

25-35 **واما** من كان غرضه المجاهرة والغلبة ، فان السائل غرضه ان يبطل الوضع وان يظهر من امره انه قد ابطله بأي وجه اتفق ، وغرض المجيب ضد ذلك . فلذلك في هذه المخاطبة ربما جحد المجيب المشهورات وتصعّب في تسليم ما لزمه[1] تسليمه ، والسائل ايضًا ربما سأل سؤالات ليست على طريق اجادة السؤال ، كما ان المجيب قد يجيب بجواب ليس على طريق اجادة الجواب .

واما الذين مقصدهم[2] العلم والتعلّم ، فانما عرض المعلم ان يحصل العلم للمتعلم ، وذلك هو بعينه غرض المتعلم ، وذلك يكون بالامور الصادقة . فلذلك لا يضعون ما ليس صادقًا اذ ليس يقصد احد ، كما يقول ارسطو ، الى تعليم الكذب .

واذ قد تقرر هذا **فنقول** : ان الاوضاع التي يتضمن المجيب حفظها لا تخلو من ثلاثة انواع : اما ان يكون الوضع مشهورًا ، واما ان يكون غير مشهور ، واما ان يكون لا مشهورًا ولا غير مشهور ، وهو الذي ليس للجمهور فيه رأي ، مثل ان الاوج متحرك او غير 159b متحرك . والمشهور : اما ان يكون مشهورًا على الاطلاق ، مثل ان الله موجود ، واما ان يكون مشهورًا عند قوم[3] ما[4] ، مثل ما عند المشائين ان السماء لا ثقيلة ولا خفيفة . وكذلك ايضًا الشنيع ينقسم هذين القسمين : فمنه ما هو شنيع عند الجميع ، مثل ان الله غير موجود او غير قادر ، ومنه ما هو شنيع بالاضافة الى قوم ما ، مثل وجود الصور[5] عند 5 المشائين . فمتى كان الوضع غير مشهور فقد يجب ضرورة ان يكون ما يروم السائل انتاجه مشهور ، ومتى كان الوضع مشهورًا فقصده ان ينتج ما ليس بمشهور لأن السائل ابدًا انما قصده انتاج مقابل الوضع . وكذلك متى كان الوضع لا مشهورًا ولا غير مشهور ، فقد ينبغي ان تكون النتيجة بهذه الحال .

ولما كان الذي يجيد السؤال انما يؤلف القياس من مقدمات هي اعرف واشهر من النتيجة ، فمن البيّن انه اذا كان الوضع شنيعًا على الاطلاق فينبغي للمجيب الا[6] يسلّم ما

هو مشهور على الاطلاق لأنه ينتج ضد ما وضع . وكذلك لا ينبغي ان يسلّم ما هو شنيع ما ، وذلك انه اذا سلّم من المقدمات ما ليس بشنيع على الاطلاق ففيها حمد ما وشهرة ، وهي تنتج ما له حمد ما ، وما له حمد ما فقد يقابل الشنيع باطلاق . مثل ان قتل القرابة شنيع باطلاق ، وترك قتلهم ليس محمودًا[7] في الغاية . الا انه ينبغي للمجيب ان يلتفت الى امثال هذه المقدمات ، فان كانت في الشنعة دون النتيجة فلا ينبغي ان يسلّمها ، لانه اذا كانت[8] كذلك كانت احمد من النتيجة ، وتلك شريطة القياس الفاضل الذي لا يلحق السائل فيه انتهار من المجيب . وان كانت في الشنعة اكثر من النتيجة فهي اقل حمدًا فليس عليه شيء ان يسلّمها ، لانه ان انتج منها السائل نتيجة لها حمد ما تقابل وضعه فله ان ينتهره لكون النتيجة اشهر من المقدمات ؛ واما التي ليس عليه في تسليمها شيء فهي المقدمات الشنيعة باطلاق ، لأنه اذا اتى[9] بالقياس لا ينتج الا شنيعًا ، وان انتجت غير ذلك كان له ان ينتهر السائل فانه ليس ذلك ممتنعًا لكن[10] ذلك بالعرض ، كما قد ينتج عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة . وان كان الوضع مشهورًا على الاطلاق ، فظاهر ان ما يروم السائل انتاجه يكون غير مشهور شنيعًا ، فينبغي ان يسلّم المقدمات المشهورة لأن المشهور لا ينتج الشنيع بالذات . فان انتجه بالعرض كان للمجيب ان ينتهره ولا يسلّم الشنيعة التي ليست في الغاية الا اذا كانت شنعتها دون النتيجة ؛ لانه ان انتج عنها شنيعًا ما مقابلاً للوضع ، اذ كان ما هو مشهور على الاطلاق قد يقابله ما ليس شنيعًا على الاطلاق ، كان له ان ينتهره اذ ما ينتج الشنيع يجب ان يكون اعرف في الشنعة . واما[11] ان كان الوضع مشهورًا عند طائفة ما دون طائفة ، او عند انسان بعينه ، فينبغي للمجيب ان لا يسلّم ما هو هو غير محمود عند تلك الطائفة او عند ذلك الانسان . وكذلك ان كان الوضع شنيعًا عند طائفة ما او عند انسان ما ، فينبغي الاّ يسلّم ما هو محمود عند تلك الطائفة او ذلك الانسان ، وسواء كان ذلك محمودًا عند الجميع اولم يكن محمودًا ، لانه ينبغي ان يكون وضعه لجميع ما يضعه او نفيه له بحسب ذلك الرأي . مثال ذلك انه لما كان ايروقليطس يرى في الخير والشر انهما[12] شيء واحد بعينه ، وكان القوم الذين يعتقدون رأيه محمودًا عندهم هذا الوضع وان كان شنيعًا عند الجميع ، فينبغي للمجيب اذا كان ممن يريد حفظ مثل هذا الموضع الآ[13] يسلّم ان الاضداد لا تجتمع في موضوع واحد لأن هذا ، وان كان مشهورًا عند الجميع ، فهو شنيع عند من يرى هذا الرأي .

159b-20 واما ان كان الوضع لا محمودًا ولا غير محمود ، فظاهر ان النتيجة التي يروم السائل انتاجها تكون على هذه الصفة ، فينبغي ان يسلّم له ما هو محمود اوشنيع ، ولا يسلّم ما هو لا محمود ولا غير محمود ؛ فانه ان انتج ما هو لا محمود ولا شنيع مما هو محمود او شنيع ، كان للمجيب ان ينتهره .

فقد ظهر ما الاشياء التي ينبغي للمجيب ان يقصدها في جميع انواع الاوضاع ، وما الاشياء التي ينبغي ان يتجنبها .

— 6 — **-٦-**

[القول في ان دور المجيب يتوقف على طبيعة السؤال]

ولما كان كل ما يُسئل عنه : اما ان يكون محمودًا ، او غير محمود ، او لا محمودًا[1] ولا غير محمود[2] ، وكان كل واحد من هذه الثلاثة الانواع : اما ان يكون من الامور التي لها غنا في النتيجة ، او مما ليس لها[3] فيها غنا[4] ، فينبغي للمجيب ، ان اراد ان يجيد الجواب في واحد واحد من هذه الاصناف الستة ، والآ[5] يلزمه في القول تبكيت يظن انه كان سببه : اما اذا سئل فيما هو محمود الا انه لا ينفع في النتيجة ، بأن[6] يعطيه ويعترف انه محمود ؛ وان كان غير محمود ولا ينتفع به في النتيجة ، فله ان يعطيه ايضًا ، بعد ان ينبّه 160a على انه غير محمود ، لأنه بهذا يسلم من ان يظن به انه سلّم ما خفي عليه صدقة وشهرته . وان كان محمودًا من الاشياء المنتفع بها في النتيجة فقد ينبغي الآ[7] يجحده ، وذلك ان جحد المشهورات ليس من فعل المجيد للجواب ، لكن[8] يسلّمه بعد ان يخبر انه سيلزم[9] 5 عن تسليمه ابطال الوضع ، فيبرأ[10] بهذا من ان يظن به ان التقصير انما اتى[11] من قبله لا من الوضع نفسه ، كما يفعله الطبيب عند العلّة المعتاصة من ان يتقدم فيخبر انها لا تبرأ وان التقصير ليس هو من قبل علاجه . وان كان ما سئل[12] عنه من الامور التي لها غناء[13] في النتيجة الا انه شنيع ، فينبغي الآ[14] يسلّمه لحساسة القياس الذي يلزم عنه[15] مع اخباره بأنه لو سلّمه للزمت عنه النتيجة . واما ان كانت لا محمودة ولا غير محمودة ، 10 وكانت مما لا ينتفع بها في النتيجة ، فقد ينبغي ان لا[16] يسلّمها ولا يخبر بشيء . واما ان

كانت بهذه الصفة ، ولها غناء[17] في النتيجة ، فينبغي ان ينبّه ان لها غنا[18] في النتيجة من غير ان[19] يسلّم او[20] يجحد. فبهذا العمل يكون المجيب قد اجاد الجواب ، وامّن من ان يظن به ان تقصيرًا اوقع[21] في المخاطبة من سببه.

واما السائل فانما[22] يجيد السؤال اذا الّف القياس من مقدمات مشهورة ، وتكون شهرتها مع ذلك اكثر من شهرة النتيجة . واما متى لم تكن شهرة المقدمات اكثر من شهرة 15 النتيجة ، فليس ينبغي ان يَسئَل عنها ليؤلف منها قياسًا ، ولا ينبغي للمجيب ان يسلّمها .

— 7 —

-٧-

[القول في ان دور المجيب يتوقف على طبيعة اللفظ في السؤال]

والسائل اذا سأل المجيب فلا يخلو ان يكون اللفظ الذي يسئل به بيّن الدلالة عند المجيب ، اويكون غريبًا غير بيّن الدلالة . وكل واحد من هذين لا يخلو ان يكون مما يقال بتواطؤ او باشتراك . فاما[1] اذا كان غير بيّن الدلالة فللمجيب ان يستفهمه عن دلالته وليس ذلك بعايب له في هذه الصناعة ، وذلك انه ان سلّم له ما سأله عنه من غير أن يعرف 20-25 دلالته ، فأنتج عليه نقيض وضعه ، فأراد ان يوقف السائل انه لم يفهم ذلك اللفظ الذي سلّم ، اتهم في ذلك ان تكون حيدة منه ولم يصدق فيما ادّعى[2] من ذلك اذ يظن انه انما اعتذر بذلك لما بطل وضعه . وان كان اللفظ بيّن الدلالة الاّ انه مما يقال على انحاء شتى ، فينبغي ان نتأمل هل جميع الاشياء التي يقال عليها المحمول صادقة على الموضوع ان كان الموضوع يقال على معنى واحد ؟ او هل المحمول صادقًا على جميع المعاني التي يقال عليها الموضوع ان كان المحمول يقال على معنى واحد ؟ او هل جميع المعاني التي يقال عليها المحمول صادقة على جميع المعاني التي يقال عليها الموضوع ان كان كلاهما يقالان على معانٍ[3] كثيرة ؟ فانه لا تخلو القضية من هذه الاقسام الثلاثة . فاذا وجد الامر فيها بأحد هذه اجاب فيها اما «بنعم» واما «بلا» . وان كان فيها معنًى كاذبًا في حال وصادقًا في اخرى[4] فينبغي ان يقسم الاسم المشترك الى جميع معانيه ، ويبيّن الصادق منها من الكاذب قبل ان ينتج السائل النتيجة . هذا هو الافضل له لأنه ان اخّر التقسيم الى حين

انتاج النتيجة ، ظن به انه لم يفهم ان الاسم مشترك ؛ فان وقع في ذلك تقصير منه او جهل ان الاسم مشترك ، فان ارسطو يرى ان للمجيب ان يعرّف السائل بعد انتاج النتيجة ان الذي سلّمه لم يكن المعنى الذي فهمه السائل عنه فأنتج عنه النتيجة . وليس للسائل ان يتهمه في ذلك بخلاف الامر في الاسم الغير البيّن[5] الدلالة ، وذلك انه لا يتهم هنا كما يتهم هناك ، لأنه اذا كان اللفظ يدل على معانٍ[6] كثيرة لم يكن لواحد من المتجادلين ان يلزم صاحبه انه اراد معنى من تلك المعاني دون غيره ؛ واما اذا كان اللفظ يدلّ على معنى واحد فسلّمه ثم اعتذر بعد ذلك انه لم يفهمه ، لم يقبل قوله في ذلك واتهم . واما اللفظ البيّن الدلالة المقول بتواطؤ ، فقد ينبغي ان يكون الجواب عنه اما «بنعم» واما بلا .

8 — **—٨—**

[القول في ان اجادة الجواب تتوقف على الاستقراء]

ولما كانت المقدمات التي تلتئم منها الاقاويل الجدلية : اما مقدمات مشهورة ليس يحتاج ان تبيّن بغيرها ، واما مقدمات تبيّن بالاستقراء ، وكانت هذه الوصايا التي تقدم ذكرها انما يستعملها في المقدمات التي ليست تحتاج لشهرتها الى الاستقراء ، فقد ينبغي ان يقال ايضًا في اجادة الجواب في هذا الصنف من المقدمات ، وذلك يكون بأن يسلّم له جميع المقدمات التي يأخذها في الاستقراء ولا ينكرها ، فان انكارها انكار للمحسوس.

160b ويجتهد ان يناقض الكلي الذي يروم ان يبيّنه السائل ، وذلك بأن لا[1] يجحده فقط ويمتنع من تسليمه دون قول يبطله به بل بأن يتلقاه بقول يناقضه ، لأنه متى امتنع من تسليمه دون ان يأتي بقول يعانده فذلك منه محك وتعسف وفعل خارج عن هذه الصناعة . فان لم يمكنه ان يناقض المقدمة التي يشرع[2] السائل في بيانها بالاستقراء ، فلا اقل من ان يأتي بقول يناقض به النتيجة . فأما متى لم يأت المجيب بواحد من هذين ، اعني بمناقضة للمقدمة الكلية او بمناقضة النتيجة التي يروم السائل انتاجها عليه ، ولم يسلّم له ما سأله عنه من المقدمات ، كان اشد تعسفًا واكثر مماحكة . وينبغي اذا اتى[3] بقول يناقض المقدمة الكلية المثبتة بالاستقراء ، الاّ يأتي بقول يبطلها بالكلية ، وهو الابطال

بالضد ، بل يأتي بقول يبطلها به[٤] ابطالاً جزئيًا وهو الابطال بالنقيض ، فان ابطال المقدمات التي هذا شأنها بالكلية شنيع اذ يلزم عنه انكار المحسوسات . مثال ذلك اذا اراد[٥] ان يبيّن[٦] بالاستقراء ان كل حيوان متحرك بأن يستقرئ حيوانات يحس[٧] من امرها انها تتحرك ، فيتلقى المجيب ذلك بمثل قياس «زينن» اللازم عنه انه ولا شيء متحرك ، وهو الذي قال فيه : كل متحرك فانه يقطع نصف المسافة قبل ان يقطع جميعها ، ونصف النصف قبل النصف ، ونصف نصف النصف قبل النصف ، وكذلك الى غير نهاية ، وهو يقطع المسافة كلها في زمان متناه ، فهو يقطع في زمان متناه[٨] اعظامًا غير متناهية وذلك محال ، فاذن ولا شيء يتحرك. فان امثال هذه القياسات تدفع المحسوسات ، لكن[٩] هي مع هذا قياسات يصعب نقضها ، ولولا ذلك لم يمكن ان تعارض بها المحسوسات ، الا ان صاحب هذه الصناعة ينبغي ان يحذرها ، وهي بالسوفسطائي اولى.

فهذه هي الوصية التي ينبغي للمجيب ان يمتثلها في امثال هذه المقدمات.

— 9 —

—٩—

[القول في الارتياض وفي الموضوعات غير المشهورة]

قال : وينبغي ان يتكفل[١] من الاوضاع بنصرة ما كان منها قد طالت مزاولته[٢] له ، وعلم جميع المقدمات المبطلة والمثبتة له ؛ فانه اذا كان بهذه الصفة علم ايّ المقدمات يسلّم وايّها لا يسلّم ، وان احتاجت الى نقض علم بما يناقضها . ويجب ان يتحفظ من ان يتضمن حفظ وضع غير مشهور ، وذلك في الاشياء النظرية ، بمنزلة قول من قال : ان[٣] الموجود واحد ، وانه لا يتحرّك ؛ واما في الاشياء العملية[٤] فبمنزلة[٥] الاوضاع التي تختارها السيرة الرديّة[٦] ، كمن يرى ان الجور مؤثر ، او[٧] ان اللذة خير ، وذلك ان تعوّد نصرة[٨] هذه الاوضاع يضر في الامرين جميعًا . و[٩]اما في الامور النظرية فانه يستفيد[١٠] المستعمل لها ملكة مضللة تصرفه عن ايثار الحق وحب الصدق ؛ واما في الامور العملية فاستهانة بها وقلّة خشوع لها ، مع ان المستعمل لهذه الاوضاع ليس يظن به انه انما ينصرها على جهة الارتياض بل لأنه يراها ويعتقدها .

— 10 — — ١٠ —

[القول في حل الحجج الفاسدة]

وينبغي ان تعلم ان السؤال في هذه الصناعة على ضربين : سؤال عن مقدمة مقدمة فاذا تسلّمها من المجيب انتج عنها مقصودة ، وسؤال عن المقدمات معًا والنتيجة . وان 25-30 الافعال التي للمجيب ان يتلقى بها السائل : منها افعال قبل انتاجه النتيجة ، ومنها افعال بعد انتاجه النتيجة . والاشياء التي يتلقاه بها المجيب قبل انتاج النتيجة انما هي وصايا في المقدمات انفسها[1] . وذلك انه لما كانت المقدمات التي تلتئم منها المقاييس في هذه الصناعة : اما مقدمات متسلمة لشهرتها ، واما مقدمات تبيّن بالاستقراء ؛ والمقدمات المشهورة صنفان : مقدمات لا يمكن ان يجحدها المجيب اصلاً لا[2] بعناد ولا بغير عناد وذلك لشهرتها ، ومقدمات له ان يجحدها اذا اتى[3] بقياس يناقضها لكونها في 35 الشهرة متوسطة ؛ وقد سلف القول في ما[4] يفعل في الصنفين ، وقد[5] بقي في القول ما ينبغي ان يفعله المجيب في امثال هذه المقدمات قبل انتاج النتيجة ، اعني المتوسطة في الشهرة ، ثم نصير بعد ذلك الى ما ينبغي ان يفعله بعد انتاج النتيجة ، وكذلك يتم ما ينبغي للمجيب ان يفعل في السؤالين جميعًا .

161a **فنقول** : ان منع السائل من النتيجة ، ومقاومة امثال هذه المقدمات ، يتأتى من اربعة اوجه :

احدها : ان يعمد المجيب الى المقدمة التي لزم عنها النتيجة فيبطلها . وذلك اما اذا كانت مقدمات القياس كاذبتين فيقصد منها بالابطال الى المقدمة التي فيها معنى المقول[6] على الكل ، وذلك : اما في الشكل الاول فهي الكبرى ، واما في سائر الاشكال الأخر فالتي هي بالقوة الكبرى اذا رتبت ترتيب الشكل الاول . وذلك انه وان كان يبطل القياس الذي الّف من مقدمتين كاذبتين ببطلان الصغرى ، فليس الصغرى هي السبب في لزوم الكاذب الذي هو النتيجة . والعالم بالنقض ، كما يقول ارسطو ، ليس هو الذي لزم عنه الكاذب كيف ما اتفق ، بل الذي يبطل الشيء الذي هو علة في الكذب وسبب فيه .

وبيّن ان هذا الابطال يتهيّأ للمجيب في موضعين اثنين : احدهما اذا سأله السائل عن المقدمات والنتيجة معًا ، اوحيث تكون المقدمات التي يَسْئَله عنها مما له في هذه الصناعة ان يقاومها ، وهي التي ليست في الغاية من الشهرة .

والوجه الثاني هوان يبطل المقدمات التي سأل عنها ، لا بحسب الامر في نفسه لكن[٧] بحسب السائل ، وهوان يعجز عن ازالة موضع الابطال . مثال ذلك ان يسئل السائل : اليس الشجاعة نافعة ؟ فيقول المجيب : لا ، وذلك انّ الشجاعة هي سبب لتلف الشجعان ؛ فاذا لم يفصل السائل ما بالذات مما بالعرض لم يقدر ان يحلّ هذه المقاومة ، وذلك ان الشجاعة هي سبب لتلف الشجعان بالعرض لا بالذات .

والوجه الثالث : ان يكون السائل قد سأل عن مقدمة نافعة في النتيجة ، الاّ انه اخذها مغيّرة تغييرًا لا يلزم عنها اذا اخذت بذلك النحو النتيجة المقصودة ، فيقاومه المجيب من هذه الجهة فلا يقدر السائل ان يغيّرها الى الصورة التي يلزم عنها النتيجة وهي حين سأل عنها بالقوة تلك[٨] الصورة . وذلك مثل ان يَسْئَل سائل ان ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، واجزاء الجوهر يبطل الجوهر لبطلانها[٩] ، لينتج عن ذلك ان اجزاء الجوهر جوهر ، كان للمجيب موضع اعتراض في انه ليس تلزم هذه النتيجة عن قولنا : ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، ولو وقع التفطن لعلم ان هذه النتيجة لازمة ، وذلك اذا غيّر قوله : ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، الى المقدمة التي هي هذه بالقوة وهي قولنا بحسب عكس النقيض : ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر . فاذا اضفنا الى هذه التي هي الكبرى قولنا : اجزاء الجوهر يبطل الجوهر ببطلانها ، انتج المقصود وهو ان اجزاء الجوهر جوهر .

والوجه الرابع من المناقضة ، وهو اخسّ هذه الانحاء ، وادونها هي المناقضة التي تحوج السائل مع المجيب الى طول القول وترداده فيما ناقضه به حتى[١٠] تطول[١١] السأمة ، وتنقطع المحاورة ، ويفترقان على غير شيء ، وهذا ليس من فعل المجيد للجواب . وذلك يكون بأن تكون مقدمات القياس فيها شكوك كثيرة تحتاج في تلك الشكوك الى مقاومة كثيرة : اما المجيب ففي تصحيح تلك الاشياء التي قاوم بها ، واما السائل ففي ابطالها. ومثال ذلك اذا اراد السائل ان يبيّن ان الفضيلة آثر من جودة البخت والاتفاق فقال : اليس البخت شي[١٢] غير محدود ولا ثابت ، وانما يكون بالعرض وبغير اختيار ، وكثيرًا ما

يجري على غير استحقاق ؟ فيقول المجيب : ليس الامر كذلك ، بل البخت هو قضاء الله وقدره ، ولا شيء اجرى على نظام واحرى بأن يقال باستحقاق من قضاء الله وقدره . وامثال هذه المقدمات تحتاج في تصحيحها الى زمان اطول من الزمان الذي يحتاج في تصحيح المطلوب .

11 — **-١١-**

[القول في تبكيت الحجة وفي تبكيت الخصم]

فهذه هي الوصايا التي يستعملها المجيب مع السائل قبل انتاج النتيجة . وينبغي ان يقال فيما يفعله معه بعد انتاج النتيجة من تبكيته[1] ، وانتهاره ، وتخسيس القياس الذي الّفه عليه من المقدمات التي تسلّمها منه .

وانما يكون ذلك اذا كانت رداءة القول وفساده انما جاء من قبل السائل لا من قبل المجيب ، وذلك ان العمل المشترك لا يوجد على اقصى كماله الاّ من قبل الشريكين . وانما يكون لهما شيء مشترك اذا كان قصدهما اختيار الحق واستنباطه او حصول الرياضة فقط ، فينبغي للمجيب ان يجيد الجواب اذا كان قصده هذا القصد ، فان الوضيع من الشركاء هو الذي يقصد للعوق[2] عن العمل المشترك . واما اذا كان قصدهما المجاهدة والمغالبة فليس هنالك شيء مشترك ، وكل واحد منهما يلقى صاحبه بكل ما يمكنه به ان يغلبه من اصناف الاقاويل السوفسطائية وغيرها : اما لأن خصمه يضطره الى ذلك ، واما 161b... لأن طلب الغلبة يحمله على ذلك ، وليست هذه طريقة الجدل .

وقد تلحق الخساسة القياس من اجل النتيجة التي يقصد به تبيينها[3] ، مثل الاّ[4] يجد السائل من المشهورات التي يروم ان يبيّن منها ذلك المطلوب الا مشهورات كاذبة . مثال ذلك اذا اراد[5] ان يبيّن[6] ان اللذة ليست[7] بخير فيقول[8] : اللذة ليست تصيّد المنهمكين فيها اخيارًا ، وكل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا ، فينتج من ذلك ان اللذة ليست بخير ؛ وقولنا : كل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا كذب ، الاّ انه مشهور . وربما كانت النتيجة كاذبة اذا كان

الوضع الذي تضمن المجيب حفظه صادقًا ، فيضطر ان يتسلم مقدمات كاذبة ، فان الكاذب لا ينتج الا عن الكاذب . واذا كان هذا هكذا ففساد القياس يلحق من ثلاثة وجوه : اما من جهة السائل ، واما من جهة المجيب ، واما من جهة المطلوب ، ولذلك قد يخاطب السائل بأفضل ما يتهيأ له ويكون القول مع[9] ذلك خسيسًا .

والقياس يلحقه الفساد : اما من قبل صورته ، واما من قبل مادته . والفساد اللاحق 162a-20
له من جهة الصورة ينقسم ثلاثة اقسام : احدها الآ[10] يكون شكله منتجًا اصلاً بل يكون من سالبتين او جزئيتين . والقسم الثاني ان يكون منتجًا لغير المطلوب ، مثل ان تكون الصغرى سالبة كلية في الشكل الاول . والثالث ان يكون منتجًا بالعرض ، مثل ان ينتج نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة او مشهورة من شنيعة . واما الفساد اللاحق من جهة المادة فان يؤلفه[11] من مقدمات ينقصها شرط واحد او اكثر من شرط واحد من الشروط المشترطة في مقدمات ذلك القياس في تلك الصناعة . واذ كان هذا هكذا فالفساد يلحقه من جهة مادته : اما بأن تكون مقدماته شنيعة ، وربما كانت مع ذلك كاذبة فكانت فاسدة بوجهين ؛ واما ان تكون النتيجة اشهر منها ؛ واما ان تكون مقدماته تحتاج من البيان اكثر مما تحتاج اليه النتيجة ؛ واما ان يكون المطلوب مما يمكن بيانه بمقدمات يسيرة فيستعمل في ذلك مقدمات كثيرة . مثال ذلك ان يبيّن ان ظنًّا افضل من ظن ، وهذا يتأتى بيانه بمقدمات قليلة وبمقدمات كثيرة . اما بمقدمات يسيرة فان يقول : الظن منه صادق وهو الظن الممكن[12] الاكثري ، ومنه كاذب وهو الظن الممكن[13] الاقلي ، والصادق افضل من الكاذب ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن . وبيانه بمقدمات
كثيرة ان يقول : الموجودات بعضها افضل في الوجود من بعض[14] اذ كان فيها ما هو دائم 25-30
الوجود ، وضروري الوجود ، وما ليس بدائم الوجود . والمظنونة منها هي التي ليست هي دائمة الوجود ، والتي ليست هي دائمة الوجود هي افضل مما ليس بموجود اصلاً والظن بما ليس بدائم الوجود قد يكون صادقًا ، وبما[15] ليس بموجود يكون غير صادق ، فقد يكون ظن صادق وظن كاذب ؛ والصادق اشد تحقيقًا واصح ، وما هو اشد تحقيقًا واصح فهو افضل ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن. وقد يلحق القياس الفساد ايضًا بأن يؤخذ فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب ، وهو يتأتى من قياس الخلف والمستقيم ، وقد فصّل ذلك[16] في «كتاب سوفسطيقى» . وكذلك يلحقه الفساد الذي يسمى

« بالمصادرة » . وقد يلحقه[١٧] الفساد من جهة تغيير السائل المقدمات التي تسلّمها ، مثل ان يزيد فيها ، اويتقص منها ، اويستعملها بتصريف غير التصريف الذي تسلمها به .

فهذه هي اوجه الفساد اللاحقة للقياس على جهة الحصر لها والتقدير.

61b-20 **وارسطو** يرى ان الانتهار يلحق السائل من خمسة وجوه :

الانتهار الاول : ان يكون القول غير منتج اصلاً ، وتكون مقدماته شنيعة ، اوكاذبة وشنيعة معًا . مثال ذلك قول « مالسيس » : ان كان الموجود تكوّن فله مبدأ ، غير انه لم يتكوّن فليس له مبدأ ، فالموجود اذن واحد ؛ فان هذا جمع مع فساد الشكل كذب مقدماته .

25 **والانتهار الثاني** : ان يكون القول غير منتج للمطلوب لكن[١٨] ينتج غيره ، وتكون مقدماته مع هذا شنيعة ، اوكاذبة وشنيعة . مثل قول « برميندس » : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وما هو لا موجود فليس بشيء ، فالموجود اذن واحد ، فان هذا انما ينتج ان ما سوى الموجود[١٩] فليس بشيء لا ان الموجود واحد .

والانتهار الثالث : ان يكون القياس انما يتم تأليفه بمقدمات زادها من عند نفسه او نقصها ، وتكون مع هذا[٢٠] شنيعة ، اوكاذبة وشنيعة .

والانتهار الرابع : ان تكون المقدمات اقل شهرة من النتيجة وهي مع ذلك شنيعة .

30 **والانتهار الخامس** : ان تكون المقدمات التي يؤلف منها القياس صادقة وهي قليلة الحمد ، الا انها يحتاج في تبيينها[٢١] الى زمان اطول من زمان تبيين المطلوب ، وذلك اذا امكن ان يكون لذلك القياس مقدمات ابين منها .

وهذه الخمسة الاوجه من التبكيت انما تلحق السائل اذا كان هو السبب فيها .

— 12 — -١٢-

[القول في وضوح الحجة وفي فسادها]

والقول الصادق في هذه الصناعة على ما نقوله على[1] ثلاثة اضرب :

الاول وهو احمدها ان يكون مؤلفًا من مقدمات في نهاية الشهرة وقد سلّمها المجيب ، ويكون شكله شكلاً منتجًا بالذات واولاً للمقصود انتاجه .

والضرب الثاني : ان يكون مؤلفًا من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد قد سلّمها المجيب ، وتكون منتجة للمطلوب اولاً وبالذات . 162b

والضرب الثالث : ان يكون القول مؤلفًا من مقدمات بعضها تسلّمها من المجيب وبعضها اتى[2] بها من عند نفسه ، الاّ ان التي اتى[3] بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد .

ونقول : ان الاقاويل الكاذبة في هذه الصناعة ، ونعني بها الشنيعة ، اربعة اصناف :

الصنف الاول : ان يكون القول منتجًا في الظن من غير ان يكون كذلك في الحقيقة ، مثل ان يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، مثل ما قال افلاطون : العالم واثق ، والشجاع واثق ، فالعالم شجاع .

5-10 والصنف الثاني : ان يكون منتجًا الا انه لغير المطلوب . والفرق بين هذين الصنفين واللذين عدّدا في الانتهار ، ان ذينك اشترط فيهما مع هذا ان تكون المقدمات شنيعة ، او شنيعة وكاذبة معًا .

والصنف الثالث : ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولاً ، الا ان مقدماته ليست على الشريطة التي توجبها الصناعة . مثل ان يكون البيان في امر طبي بمقدمات ليست من الطب بل من صناعة اخرى ، مثل من بيّن ان الجراحات المستديرة عسيرة البرء من اجل ان الدائرة اوسع من كل شكل مستقيم الخطوط مساوى[4] الاحاطة لها .

والصنف الرابع : ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولاً ، لكن[٥] تكون مقدماته كاذبة ، وذلك اما كلها ، واما بعضها . وهذا الضرب ليس هو من المقاييس الفاسدة في كل حال وبخاصة في هذه الصناعة ، وذلك انه قد يضطر الامر ها هنا الى استعمال المقدمات الكاذبة متى اتفق الآن[٦] يوجد لذلك الامر المطلوب مقدمات مشهورة الا كاذبة . وقد يستعمل في البرهان القياس الذي احدى مقدمتيه كاذبة ، وذلك في قياس الخلف 15...
على ما تبيّن .

واذا كان هذا هكذا ، فالامتحانات التي تمتحن بها المقاييس في العلوم والجدل ثلاثة اصناف :

الامتحان الاول : هل هو منتج او غير منتج . وهذا الامتحان يتفرع الى اقسام . 25
احدها ان كان منتجًا : هل هو منتج للمطلوب او لغير المطلوب ؟ وان كان منتجًا للمطلوب ، فهل ذلك بالذات او بالعرض ؟ وهل ذلك اولاً او ثانيًا ؟ وبيّن ان جميع هذه الاصناف من المنتجات يصدق عليها[٧] بجهة ما قولنا انه غير منتج ، الا المنتج[٨] للمطلوب اولاً وبالذات[٩] . فالمنتج التام الانتاج يعتبر فيه ثلاث شرائط : ان يكون منتجًا للمطلوب ، وان يكون اولاً ، وان يكون بالذات ، وقد قيل في هذه في «كتاب القياس» . فهذا الامتحان يتضمن الفحص عن ثلاثة انواع من الفسادات .

والامتحان الثاني : يكون بأن ننظر[١٠] الى النتيجة نتأملها[١١] ، فان كانت كاذبة علمنا ان في مقدمات القياس ضرورة كذب ، وان كانت صادقة امكن ان تكون مقدمات القياس كاذبة وصادقة ، فان الصدق قد ينتج عن الكذب كما تبيّن في «كتاب القياس» ، وحينئذ ينبغي ان نتأمل مقدمات القياس : فان كانت كاذبة بطل القياس ، وان كانت صادقة فينبغي ان تستعمل .

الامتحان الثالث وهو : هل هي مستعملة على الشرط الصناعي حتى تكون في الجدل جدلية ، وفي الطب طبية ، وفي الهندسة هندسية ، الى سائر ذلك مما شأنه ان
يشترط في مقدمات تلك الصناعة . وبيّن ان هذا الامتحان يشتمل جميع اصناف 30
الفساد التي عددناها[٤] .

وقد يلحق هنا نوع من العيب في المقاييس يظن به انه فساد وليس بفساد ، فربما بكّت به المجيب السائل ، وذلك : اما غلط[12] ، او مغالطة ، وهو الفساد الذي يسمى « مصادرة » . وهذا على ضربين : اما في الحقيقة ، واما في المشهور ؛ وكلا[13] النوعين من المصادرة يتجنب في هذه الصناعة ، واما في صناعة البرهان فالنوع الحقيقي فقط .

— 13 — -١٣-

[القول في المصادرة على المطلوب وفي المصادرة على المتضادات]

قال : وقد قيل في المصادرة التي تكون في الحقيقة على المطلوب نفسه وعلى مقابله في «كتاب القياس» ، واما ها هنا فيقال في المصادرة التي بحسب الظن المحمود .

قال : والمصادرة بالجملة تكون على المطلوب نفسه على خمسة انواع :

اولها واوضحها متى استعمل بدل المحمول او الموضوع في المطلوب اسمًا مرادفًا له ، او يضع بدل الاسم قولاً يقوم مقام الاسم ، فانه ليس يمكن احدًا ان يغلط في هذا النوع ولا ان يغالط بأن يضع المطلوب نفسه من غير تبديل[1] .

163a والنوع الثاني : ان يضع بدل الشيء الجزئي الكلي المحيط به ، مثل ان يريد ان يبيّن ان علم المتضادات واحد فيضع ان علم المتقابلات واحد .

والنوع الثالث : ان يضع بدل الشيء المقصود بيانه بيان جزئيه .

والنوع الرابع : ان يضع بدل الجملة اجزاءها مثل ان يريد ان يبيّن ان علم الطب هو علم الصحة والمرض ، فيتبيّن على حدة انه علم المرض وعلى حدة انه علم الصحة .

والنوع الخامس : ان يبيّن الشيء بلازمه ، مثل ان يريد ان يبيّن ان القطر غير مشارك للضلع فيبيّن عكسه وهو ان الضلع غير مشارك للقطر .

وانحاء المصادرة على مقابل المطلوب هي هذه بعينها ، الا انه لما كانت المتقابلات

ثلاثة : الموجبة والسالبة ، والاضداد ، والعدم ، والملكة ، وكانت هذه الخمسة الأنحاء توجد في كل واحد من هذه الثلاثة ، كانت انواع المصادرة على مقابل المطلوب خمسة عشر.

والفرق بين ان يصادر على مقابل المطلوب وبين ان يصادر على المطلوب نفسه ، انه اذا صادر[2] على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل النتيجة ، وذلك انّا نجدها بعينها هي احدى مقدمتي القياس. واما اذا صادر[3] على مقابل المطلوب فالخطأ انما يظهر لنا في احدى المقدمتين التي لزم عنها الكذب ، وهي التي اضيفت الى نقيض المطلوب نفسه ، وذلك ان هذه المقدمة ليس ينبغي ان تكون مقابل نقيض المطلوب ، ولا ما يظن به انه مقابل نقيض المطلوب . والصنف الاول في الحقيقة مصادرة على المطلوب ما لم يكن القول الذي ابدل بدل الاسم حدًّا ، والاربعة الباقية هي مصادرة في الظن وليست في الحقيقة ، فالثالث منها استقراء والثلاثة الباقية مستعملة في العلوم بل ليس تأتلف مقاييس العلوم من غيرها .

-١٤-

[القول نحو الارتياض في الجدل]

فهذه هي جميع الوصايا التي تخص المجيب ، وقد قيل فيما يخص السائل . والذي بقي القول فيه هو ما يعمّها جميعًا ، اعني السائل والمجيب.

وهذه الوصايا هي نافعة في احد ثلاثة اشياء :

احدها انها تعطينا[1] القوة على ان نتقلّد القول في الوضع الواحد بعينه : مرة على جهة الجواب ، ومرة على جهة السؤال .

والثاني : افادة القوة على سرعة عمل القياس : اما عند السؤال ، واما عند المقاومة .

والثالث : القوة التي شأنها ان نفعل[2] بها هذين الفعلين ، وبهذه القوة يكون الانسان صاحب صناعة الجدل .

قال : فمنها ان يتعوّد الانسان عكس المقاييس[3] ، وهذا قد تكلم فيه في الثانية من 30-35
« انالوطيقى الاول » ، وهو ان نأخذ مقابل النتيجة ونضيف اليها[4] احدى مقدمتي
القياس فينتج بذلك نقيض المقدمة الأخرى. ومنفعة هذا للمجيب انه قد يقاوم به مقدمات
القياس التي سأل عنها السائل ، وذلك يتفق متى جمع في السؤال المقدمات والنتيجة
معًا ، وقد ينتفع السائل بهذا الفعل بأن يبطل الوضع على طريق الخلف . وبهذا الفعل
يقرر الانسان ان يأتي على الامر الواحد بعينه بمقاييس كثيرة ، وذلك انّا مرة نأخذ نقيض
النتيجة ومرة ضدها ، ونضيف كل واحدة من هذه مرة الى الصغرى ومرة الى الكبرى ،
فيحدث عن ذلك اربعة اقيسة . وانما يلزم متى اخذنا مقابل النتيجة واضفنا اليه احدى
المقدمتين[5] ان ترتفع المقدمة الاخرى لأن المقدمات متى وجدت وجدت النتيجة ، فاذا
ارتفعت النتيجة ارتفعت : اما المقدمتان واما احداهما ، وذلك بيّن مما قيل في المقدم
والتالي في القياس الشرطي .

ومنها ان يكون الانسان قد تقدم في كل وضع فبحث عن القياس الذي يبطله ، فاذا 163b
الفاه التمس فيه ابطال مقدماته ؛ فان الانسان متى تقدم في مطلوب مطلوب فنظر فيه :
اما مع نفسه ، او مع غيره ، كانت له قدرة على تقلّد الكلام فيه : اما على جهة
السؤال ، واما على جهة الجواب . اما على جهة السؤال فبمعرفة القياس ؛ واما على جهة
الجواب فبمعرفة مقاومة مقدمات القياس ، ومنها ان يلتمس في الوضع الواحد بعينه قياسًا 5
يثبته وقياسًا يبطله ، ثم يقايس بين[6] مقدمات القياس[7] : ايّها كاذبة ، وايّها صادقة ،
وايّها اكثر شهرة ، وايّها اقل شهرة . فان كان سائلاً كان قد عرف القياس الذي يبطل
ذلك الوضع ، وربما خلط المقدمات التي تثبته عند السؤال مع الذي تبطله فيخفي بذلك
الامر على المجيب ، وان كان مجيبًا عرف المقدمات التي تبطله فيتحفظ منها .

قال ارسطو : وهذه القوة ليست بصغيرة ، وذلك انها تكسب الانسان الجدلي القدرة 10
على السؤال والجواب . واما الرجل المبرهن فينتفع بها من جهتين : احداهما انه اذا كان
عنده قياسان على وضع ما احدهما مثبت له والآخر مبطل ، فلا يخلو ذلك القياسان من ان

يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا ، او يكونا صادقين معًا لكن[٨] من جهتين مختلفتين. فان كان احدهما كاذبًا والآخر صادقًا اعتمد الصادق ، وان كانا صادقين معًا كاذبين معًا من جهتين سهل عليه تمييز[٩] الجهة التي بها صدق كل واحد منهما والجهة التي بها[١٠] كذب . وهذا النحو من التمييز هو من شأن ذوي الفطر القائمة والقوى الفاضلة ، وهؤلاء[١١] هم الذين شأنهم محبة الشيء الفاضل من احد المتقابلين . لأن الناس في هذا[١٢] اصناف ثلاثة : منهم من يختار ابدًا الافضل من كل متقابلين وهؤلاء[١٣] هم الحكماء ؛ ومنهم من يتساوى عندهم الاشياء الفاضلة والرديّة وهؤلاء[١٤] هم الجدليون بالطبع ؛ ومنهم من يحب من احد المتقابلين احسنهما وهؤلاء[١٥] هم السوفسطائيون بالطبع .

ومنها ان يكون عند صاحب هذه الصناعة قياسات عتيدة في المسائل الجمهورية التي يصعب التكلم فيها باثبات او ابطال . وهذه المسائل ثلاثة[١٦] اصناف : احدها ان تكون مما يتعاطى الجمهور النظر فيه وتكثر فيه مخاطبة بعضهم بعضًا فيها ، من غير ان يكون لأكثر الجمهور فيها ميل الى احد المتقابلين ، مثل قولنا : هل الفقر مع الصبر آثر مع الغنى مع الترفه ؟ والصنف الثاني هو الذي يكون ميل الجمهور الى احد المتقابلين فيه اكثر ، مثل قولنا : هل اليسار عدم الفضيلة آثر من الفقر مع الفضيلة ؟ والصنف الثالث هي الاشياء التي يلحق الانسان فيها الشنعة عند الجمهور بأي المتقابلين اجاب فيها ، مثل قولنا : ايّ احرى ان يطيعه الانسان : المعلم او الأب ؟ وانما اوصى في مثل هذه المسائل ان تكون[١٧] عند الجدلي قياسات معدّة عنده عليها لمكان صعوبة وجود القياس عليها ، لأن الذي ليس للجمهور فيه رأي يصعب ان يقرر فيها رأي ، وكذلك الذي الجمهور الى مقابله اميل . واكثر من ذلك ما تلحق الحيرة فيه عن اي المقابلين اجاب منهما المجيب ، مثل قولنا : هل ينبغي ان يطاع الآباء او الشريعة ؟

ومنها ان يتحفظ حدود الاشياء التي منزلتها من الصنائع منزلة المبادئ والاصول ، مثل حدّ المادة والصورة في العلم الطبيعي ، وحدّ الخير والشر في العلم العملي ، والنقطة والخط والسطح والجسم في الهندسة . والذي[١٨] ينبغي ان يكون عنده من حدود هذه الاشياء هي الحدود المشهورة .

ومنها ان تكون المواضع التي سلفت في[١٩] المقالات المتقدمة عتيدة عنده ، وبخاصة

المواضع التي تثبت الشيء او تبطله باطلاق ، فينبغي ان يحفظ الاشياء التي تجري من الصناعة[20] مجرى الاصول والاسطقسات والمبادئ لسائر ما يستنبط عنها في صناعة صناعة . فانه كما ان صاحب العدد انما تحصل له القدرة على ضرب الاعداد بعضها في بعض اذا تقدم اولاً فعرف ضرب الاعداد الاول ، وهو الذي يعرف بيان الضرب ، كذلك الحال في صاحب صناعة الجدل إنما تتأتى له المخاطبة في كل ما يريده اذا كانت عنده المقدمات والقوانين، التي شأنها ان يستعملها في وضع وضع اي وضع كان، عتيدة. وينبغي ان يتحرى من الامور الكلية التي يستعملها في استنباط الامور الجزئية الكلية القريبة من الامور المقصودة الجزئية ، فان الكليات التي في غاية العموم ليس يتذكر منها شيء ولا يستنبط عنها شيء بسرعة ، بل ان تطرق منها الذهن الى الجزئي فبضرب من العرض ، وكأنه انما يصير اليه منها[21] لا بطريق صناعي بل بأي شيء اتفق . مثال ذلك انه ليس ينبغي ان يتحفظ[22] هذا الموضع[23] وهو ان كل امرين كانا مختلفين ، ووجد احدهما بحال ، فان الثاني يوجد بحال مخالفة للأول ؛ بل يتحفظ[24] بدل هذا انه اذا كان احد المتقابلين يوجد له امر ما فالمقابل الآخر يوجد له مقابل الأمر الاول ، فان بالمتقابلات تتذكر الاضداد وانواعها ويمكننا ان نفقد منها على المطلوبات الجزئية التي تحتها بسهولة وسرعة .

ومنها ان نرتاض في تصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا بان نرقيها الى الكلي الذي يعمّها ، وفي تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بأن نقسمه الى الجزئيات التي تحته . فانه متى كنا سائلين انتفعنا بتصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا لخفي بذلك ما نريد تسلمه منه[25] ، ومتى كنا مجيبين انتفعنا بتصيير القول الواحد اذا سئلنا عنه الى اقاويل كثيرة ؛ 164a فان وجدناه متضمنًا ابطال ما نروم حفظه لم نسلّمه والاّ سلّمناه . وينبغي ان نعتمد ها هنا اعم كلي نقدر عليه ، اعني اذا صيّرنا الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا فان بهذا الفصل يكون الامر على المجيب اشد خفاء . وذلك بخلاف الامر في الكليات التي تكون عنده عتيدة لعمل المقاييس ، فانه قد يكون من الأقاويل الكلية ما يصعب على النجيب ان يتفطن لما يلزم عنه من النتائج . مثال ذلك ان نتسلّم ان علم الاشياء التي في غاية الكثرة ليس واحدًا ، فانه اذا سلّم هذا فقد سلّم ذلك في المضافين والمتضادين وفي اشياء كثيرة . ولذلك ينبغي للمجيب ان يفعل ضد ما يفعله السائل فيهرب من تسليم الاقاويل الكلية العامة ما امكنه .

ومنها ان يستعمل مع الذين قلّت رياضتهم في هذه الصناعة ، او بهم نقص في فطرتهم ، الاستقراء ، ومع المرتاضين جدًّا الاقاويل الكلية ، فان المرتاض اشد اصغاء لهذه الاقاويل ، حتى انهم انما[٢٦] صاروا الى دفع المحسوسات مثل اقاويل «زينون»[٢٧] التي تنفي الحركة ، واقاويل «مالسيس» التي تنفي الكثرة . كما ان الصنف العديم الرياضة 15 اشد اصغاء للاستقراء ، فينبغي للجدلي ان يلتقط المقدمات الاستقرائية من كتب اصحاب الاستقراء ، والمقدمات الكلية من كتب هذا الصنف ايضًا .

قال : واما[٢٨] الرياضة في هذه الاشياء فمنها يتهيأ لنا[٢٩] ان نفعل جميع افاعيل هذه الصناعة على اتم الوجوه ، وذلك ان افعال هذه الصناعة هي : اما قياس ، واما مقاومة ، واما حجة ، ، واما نقص ، واما اختيار السؤال هل هو مستقيم او غير مستقيم ، وان كان باحدى هاتين الحالتين فما السبب في ذلك ؟ وقد قيل في الشرائط التي بها تكون هذه الافعال على اتم الوجوه ، وذلك ان القياس هو فعل السائل في ابطال الوضع 164b والمقاومة هي فعل المجيب ودفع القياس . واما الحجة فانه[٣٠] يعني بها ها هنا فعل المجيب اذا تضمن اثبات الوضع فانه قد يكتفل ذلك المجيب في بعض المواضع . لكن[٣١] ارسطو انما يرى ان فعله على القصد الاول حفظ الوضع فقط لا اثباته ، فاذا اتى[٣٢] المجيب بالحجة في تثبيت الوضع فحينئذٍ يكون فعل السائل النقض لتلك الحجة بالحجة . والقياس ها هنا واحد بالموضوع اثنان بالجهة ، وكذلك المقاومة والنقض ؛ فالقياس والنقض من افعال السائل ، والمقاومة والحجة من افعال المجيب . واما اجادة الجواب والسؤال[٣٣] فقد قيل في ما[٣٤] به يكون ذلك . والرياضة انما تراد لمكان هذه الافعال ، وبهذه الافعال تحصل الرياضة . والقياس[٣٥] والحجة انما يصادفان بالقوة على جعل الشيء الكثير واحدًا ، والنقض والمقاومة انما يصادفان بجعل الشيء الواحد كثيرًا ، وذلك ان 5 فاعل القياس والحجة انما يتأتى له بوجود المقدمة الكلية المحيطة بالمطلوب ، وذلك لا يتهيأ له الا بطريق التركيب وجعل الجزئيات واحدًا . مثال ذلك[٣٦] اذا اردنا ان نبيّن ان كل متضادين علمهما واحد فبالقدرة[٣٧] على التركيب يصادفه[٣٨] ان المتقابلات علمها واحد . واما فعل المقاومة والنقض فانما يتأتى له بحل المقدمة التي ريم تصحيحها الى جزئياتها حتى يعثر على ابطالها ، وذلك بيّن من انه نقيض فعل مؤلف القياس .

قال ارسطو: وليس ينبغي ان نجادل في كل شيء ، وقد تقدم لمَ لا يجب ذلك واعطى السبب فيه . قال : ولا ينبغي ايضًا ان نجادل من اتفق من الناس ، فان الضرورة تدعو في مناظرة من اتفق من الناس ان تكون الاقاويل المستعملة معهم خسيسة فيحصل باعتيادها ملكة رديّة للجدلي . فان اتفق ان كانت مناظرته لمن يروم الغلبة والفلج وهم السوفسطائيون ، فمن العدل ان يستعمل معهم ايّ انواع من الاقاويل اتفقت ، فان هذا اولى من اظهار العجز عن مقاولتهم . الاّ ان الانسان الجدلي الذي قصده الارتياض ينبغي ان يتجنب هذا الصنف ما امكنه ، وينبغي ان يكون معدًّا عنده اذا اضطر الى مخاطبة هذا الصنف ، والمقدمات التي في النهاية من العموم . فان بامثال هذه المقدمات يصل الى غلبة هذا الصنف لقلّة شعورة بما ينطوي تحتها ، وغلبته بهذا الوجه هو خير[٣٩] من غلبته باستعمال اشتراك الاسم معه ، او غير ذلك من القوانين السوفسطائية .

فهذا هو القول في جميع المعاني الضرورية التي تضمنتها هذه المقالة بأوجز ما امكننا وابينه ، وهي آخر مقالات[٤٠] هذا الكتاب .

وهنا انقضى القول في صناعة الجدل

والحمد لله على ذلك كثيرًا[٤١] .

فهرس كتاب الجدل

كتاب الجدل

لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)
لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ٍ)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: بجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب الجدل

الجزء الاول – المقالة الاولى : فصل ١/ص ٤٩٩ – ٥٠٠

١ – ل : صفحتان من المخطوط لم تتوفرا لنا، لذا اكتفينا هنا بتحقيق ما جاء في المخطوط (ف) حتى ص ٥٠٣ (١).

فصل ٣/ص ٥٠٣

١ – راجع ص ٤٩٩ (١).

فصل ٤/ص ٥٠٤ – ٥٠٥

١ – ل : يمكن. ٢ – ل : هاذين. ٣ – ل : هو (ن). ٤ – ل : نائما. ٥ – ل : و (ز). ٦ – ل : هو (ن). ٧ – ل : اذا (ن). ٨ – ل : هل الانسان والثور. ٩ – ل : ليستا. ١٠ – ل : وان لا. ١١ – ل : الاحرا.

فصل ٥/ص ٥٠٥ – ٥٠٦

١ – ل : باب (ز). ٢ – ل : احرا. ٣ – ل : منهما. ٤ – ل : واما. ٥ – ل : المطالب الاربعة. ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : و. ٨ – ل : يعني. ٩ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٥٠٧ – ٥٠٨

١ – ل : هي (ز). ٢ – ل : يقالان. ٣ – ل : بهذه. ٤ – ل : اما واحد. ٥ – ل : الى المسلمين (ن). ٦ – ل : الى الروم. ٧ – ل : وليس.

فصل ٧/ص ٥٠٨

١ – ل : فقط (ز). ٢ – ل : بالمقدمات. ٣ – ل : تبيّن. ٤ – ل : وان لا.

فصل ٨/ص ٥٠٩

١ – ل : لما (ز).

فصل ٩/ص ٥٠٩ – ٥١٠

١ – ف : مقدمة. ٢ – ل : تتسلّم. ٣ – ل : لتجعل. ٤ – ل : وهذا. ٥ – ل : تبرّك وتعلى. ٦ – ل : مشهور. ٧ – ل : الشبيه (ن). ٨ – ل : لاجتماعها. ٩ – ف : محمود. ١٠ – ف : وما عدى. ١١ – ل : يرا. ١٢ – ف : و. ١٣ – ل : يرا.

فصل ١٠/ص ٥١١ – ٥١٢

١ – ل : الموجودة. ٢ – ل : للشهادة. ٣ – ف : يتجزئ. ٤ – ل : في (ن). ٥ – ل : الغنا. ٦ – ل : الغنا. ٧ – ل : ومنه. ٨ – ل : افروطغورش. ٩ – ل : به. ١٠ – ل : ولاكن. ١١ – ل : الرأي (ن). ١٢ – ل : والتحرص. ١٣ – ل : الحذق. ١٤ – ف : «في الكواكب الثابتة» (ن). ١٥ – ل : ان لا. ١٦ – ل : وان لا. ١٧ – ف : احدها. ١٨ – ل : او. ١٩ – ف : المقالة (ن).

فصل ١١/ص ٥١٣ – ٥١٤

١ – ف : لا يخلو. ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : والنجار الحاذق (ن). ٤ – ف : جملة «او من جزئيات كثيرة الى جزئي واحد» (ن). ٥ – ف : اذا. ٦ – ل : النبات والحيوان.

فصل ١٣/ص ٥١٥ – ٥١٦

١ – ل : المشهورات. ٢ – ل : فيعدّها. ٣ – ل : في. ٤ – ل : و. ٥ – ف : سوا. ٦ – ل : هو (ن). ٧ – ل : وما. ٨ – ل : المشهورات. ٩ – ف : ذلك. ١٠ – ل : المتضادة. ١١ – ل : وتقسم. ١٢ – ل : بالمضافات. ١٣ – ل : وكل واحد من المتقابلات (ز). ١٤ – ف : عن.

فصل ١٤/ص ٥١٦ – ٥١٩

١ – ف : القوة. ٢ – ل : خمسة. ٣ – ل : منها. ٤ – ل : به (ن). ٥ – ل : اسما. ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : شيء. ٨ – ل : له (ن). ٩ – ف : الصوت. ١٠ – ل : علمنا. ١١ – ل : «الثالث هو» بدل «الثاني». ١٢ – ل : الرابع. ١٣ – ل : مثال. ١٤ – ل : الخامس. ١٥ – ل : سادس. ١٦ – ل : ثامن. ١٧ – ل : ايضا (ن). ١٨ – ل : وهو. ١٩ – ل : واحد (ن). ٢٠ – ل : فليس. ٢١ – ل : حادي عشر. ٢٢ – ل : ثاني عشر. ٢٣ – ل : بالاكثر والاقل. ٢٤ – ل : اليه (ن). ٢٥ – ل : هاذين (ز).

فصل ١٥/ص ٥٢٠ – ٥٢٣

١ – ل : فيما. ٢ – ل : العلم. ٣ – ل : باب (ز). ٤ – ف : اثنين. ٥ – ف : ما. ٦ – ل : يقصد. ٧ – ل : يسئل. ٨ – ل : انطوا. ٩ – ل : هذا (ز). ١٠ – ل : يبطله. ١١ – ف : ما يدل عليه (ن). ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ل : الكبرا. ١٤ – ل : لازمة (ن). ١٥ – ل : وهو. ١٦ – ل : تبيّنت. ١٧ – ل : تبيّنت. ١٨ – ل : الشيء (ن). ١٩ – ل : لولا. ٢٠ – ل : اذ. ٢١ – ل : تناسبت. ٢٢ – ل : لها. ٢٣ – ل : الوحدة. ٢٤ – ل : انها. ٢٥ – ل : يذكرها. ٢٦ – ل : في ما.

الجزء الثاني : ص ٥٢٥ – ٥٢٩

١ – ل : التعليم. ٢ – ل : الذي. ٣ – ل : يستعمل. ٤ – ل : انه (ن). ٥ – ل : انه. ٦ – ل : اجزااها. ٧ – ل : جزأي. ٨ – ل : جزءها. ٩ – ل : واحد. ١٠ – ل : يخص. ١١ – ل : جزءها. ١٢ – ل : وجزءها. ١٣ – ل : ولاكن. ١٤ – ل : موضوعيها (ن). ١٥ – ل : هاؤلاء. ١٦ – ف : الاول (ن). ١٧ – ل : قولنا. ١٨ – ل : من (ز). ١٩ – ل : عن. ٢٠ – ف : الغير متناهية. ٢١ – ف : من تامسطيوس (ن). ٢٢ – ل : او. ٢٣ – ل : ذلك. ٢٤ – ف : مما عدى. ٢٥ – ل : نتطرق. ٢٦ – ف : موجودا. ٢٧ – ل : واحدة. ٢٨ – ل : يعدد. ٢٩ – ل : مطلوب (ن). ٣٠ – ل : «واحدا» مكررة مرتين. ٣١ – ل : تبطل. ٣٢ – ف : تافرسطس. ٣٣ – ل : اعراض. ٣٤ – ل : مشابهة. ٣٥ – ل : مقابلة. ٣٦ – ل : تعلّى (ز).

المقالة الثانية : فصل ١/ص ٥٣٠ – ٥٣١

١ – ل : المواضع. ٢ – ل : العرضية. ٣ – ف : او (ن). ٤ – ف : ما عدى. ٥ – ف : الدلبة.

فصل ٢/ص ٥٣١ – ٥٣٣

١ – ف : ما عدى. ٢ – ل : للموضوع. ٣ – ف : لا يوجد. ٤ – ل : من المواضع المأخوذة (ن). ٥ – ل : تنتهي. ٦ – ف : والضد. ٧ – ل : منه. ٨ – ل : شيء من (ز). ٩ – ل : واحد. ١٠ – ل : انواعه. ١١ – ل : تنتهي. ١٢ – ل : جملة «وان تبيّن ... والثاني» من سطر ١٥ الى ١٦ وردت هكذا : «وان تبيّن انه مسلوب تبيّن انه مسلوب عن الموضوع في الشكل الاول والثاني». ١٣ – ل : مثل. ١٤ – ل : قولنا

(ن). ١٥ – ل : محرّك. ١٦ – ل : منعكس. ١٧ – ل : المحمول والموضوع. ١٨ – ف : موضع. ١٩ – ل : ولاكنه. ٢٠ – ل : ان لا. ٢١ – ل : والموضع الخامس. ٢٢ – ل : تلك اهل.

فصل ٣/ص ٥٣٣ – ٥٣٤

١ – ل : الامر. ٢ – ل : الصناعة (ن). ٣ – ل : منها (ز). ٤ – ل : فيها.

فصل ٤/ص ٥٣٤ – ٥٣٦

١ – ل : منه (ز). ٢ – ل : موجود. ٣ – ل : لا (ز). ٤ – ل : موجود. ٥ – ل : موجود. ٦ – ل : مثل. ٧ – ل : و. ٨ – ل : ينتج. ٩ – ل : يبيّن. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ف : موجود. ١٢ – ل : دائما (ز). ١٣ – ل : فيه (ن). ١٤ – ف : في الزمان (ن). ١٥ – ف : الغير مفارقة.

فصل ٥/ص ٥٣٦

١ – ل : الكلام اليها. ٢ – ل : ابطال (ز).

فصل ٦/ص ٥٣٧ – ٥٣٨

١ – ل : بينها. ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : و. ٤ – ف : الناقل (ن). ٥ – ل : فلا. ٦ – ف : على السواء (ن). ٧ – ل : بموجود. ٨ – ل : و.

فصل ٧/ص ٥٣٨ – ٥٣٩

١ – ل : متلازمان. ٢ – ف : واجب. ٣ – ل : كلى. ٤ – ف : واجب. ٥ – ف : كان. ٦ – ف : محمود. ٧ – ف : واجب. ٨ – ل : و. ٩ – ل : بعدها. ١٠ – ل : بينها. ١١ – ل : صادق. ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ف : المتعاندة. ١٤ – ل : وجود الموضوع. ١٥ – ل : فانّا. ١٦ – ل : لم يكن.

فصل ٨/ص ٥٣٩ – ٥٤٠

١ – ل : فيها. ٢ – ف : الغير مقلوب. ٣ – ل : قولنا (ز). ٤ – ل : حيا. ٥ – ل : ليس. ٦ – ل : فالرديء البنية مريض. ٧ – ل : جملة «واما اذا... مريض» من سطر ١٥ الى ١٦ (ن). ٨ – ل : و (ن). ٩ – ف : الغير مبصر.

فصل ٩/ص ٥٤١

١ – ل : فالشر. ٢ – ل : هو (ز).

فصل ١٠/ص ٥٤٢ – ٥٤٤

١ – ف : ثانيا. ٢ – ل : ان نبيّن (ن). ٣ – ل.: الذي بعد هذا (ن). ٤ – ل : به. ٥ – ل : وذلك ان. ٦ – ل : احرا. ٧ – ل : بأحرا. ٨ – ل : احرا. ٩ – ل : احرا. ١٠ – ل : احرا. ١١ – ل : والاحرا. ١٢ – ل : احرا. ١٣ – ل : احرا. ١٤ – ل : احرا. ١٥ – ل : او. ١٦ – ل : بأحرا. ١٧ – ل : فأحرا. ١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ل : احرا. ٢٠ – ل : ان لا. ٢١ – ف : جملة «وكأنه اذا... مشهورا» من سطر ٢٤ الى ٢٥ (ن). ٢٢ – ل : ايضا (ن). ٢٣ – ل : له (ز). ٢٤ – ل : و(ن). ٢٥ – ف : الغير روحانية. ٢٦ – ف : الغير روحانية. ٢٧ – ل : ان تكون (ز).

فصل ١١/ص ٥٤٤ – ٥٤٥

١ – ل : موضوعا. ٢ – ل : هو (ز). ٣ – ل : على الاطلاق. ٤ – ل : ما (ز). ٥ – ل : والحمد لله على ذلك كثيرا (ن).

المقالة الثالثة : فصل ١/ص ٥٤٦ – ٥٥٠

١ – ل : الثانية. ٢ – ل : انواعها. ٣ – ف : في. ٤ – ل : يسهل. ٥ – ل : مطلب. ٦ – ف : الغنا. ٧ – ل : لاكن. ٨ – ل : او. ٩ – ل : اللالاهي. ١٠ – ف : على انه (ن). ١١ – ل : كما (ن). ١٢ – ف : لألا. ١٣ – ل : فيؤثر. ١٤ – ل : ذلك (ن).

فصل ٢/ص ٥٥٠ – ٥٥٥

١ – ل : يتبعه. ٢ – ف : الحدّين. ٣ – ل : كان (ز). ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : اذا. ٦ – ل : اذًا. ٧ – ف : المسيخ. ٨ – ل : ان (ز). ٩ – ل : «برهاني» بدل «برهان ما». ١٠ – ل : والكون (ن). ١١ – ل : الفساد. ١٢ – ل : الى الفساد (ن). ١٣ – ل : لاكن. ١٤ – ف : ان ينمي. ١٥ – ل : آثر. ١٦ – ل : ان (ن). ١٧ – ل : جملة «ما لا يسهل وجوده» وردت هكذا : «الاعسر وجودا». ١٨ – ل : ما. ١٩ – ل : ممكن. ٢٠ – ل : التي لها اضداد (ن). ٢١ – ل : هو (ز). ٢٢ – ل : «افضل من المتقدم في الفضل في» بدل «افضل من الذي في». ٢٣ – ل : انه (ن). ٢٤ – ل : لاكن. ٢٥ – ل :

ببرهاني. ٢٦ – ل: هو. ٢٧ – ل: بالمودة. ٢٨ – ف: وقوتها. ٢٩ – ل: من (ن). ٣٠ – ف: مضادا. ٣١ – ل: الافضل. ٣٢ – ل: فيكاد. ٣٣ – ل: يكتسبه المرء. ٣٤ – ل: يكتسبه. ٣٥ – ل: هو (ن). ٣٦ – ل: انّا (ن). ٣٧ – ل: ويكرهه. ٣٨ – ل: تأنيب.

فصل ٣/ص ٥٥٥ – ٥٥٧

١ – ف: بخصوره. ٢ – ل: مثال ذلك. ٣ – ل: لواحد. ٤ – ل: بنفسه. ٥ – ل: يزيدان. ٦ – ف: بصير (ن). ٧ – ل: يبيّن. ٨ – ل: مدبر. ٩ – ل: اما (ز). ١٠ – ل: من ذلك (ز). ١١ – ل: اما (ن). ١٢ – ل: هو.

فصل ٤/ص ٥٥٧

١ – ل: بيّن. ٢ – ل: مؤثرا.

فصل ٥/ص ٥٥٨

١ – ل: بيّن. ٢ – ل: هو. ٣ – ف: اكثر (ن). ٤ – ل: غير المؤثرة. ٥ – ل: على (ز).

فصل ٦/ص ٥٥٨

١ – ل: الذي.

المقالة الرابعة: فصل ١/ص ٥٥٩ – ٥٦٢

١ – ل: القول (ن). ٢ – ل: فاكثر. ٣ – ف: له (ن). ٤ – ل: «لم يكن جنسا» بدل «كان عرضا». ٥ – ل: بطل. ٦ – ل: لاكن. ٧ – ف: يبدل (ن). ٨ – ل: فيه ايضا. ٩ – ل: شروط. ١٠ – ل: فينتنج. ١١ – ف: للذة (ن). ١٢ – ل: وان لا. ١٣ – ل: وان لا. ١٤ – ل: «من يضع الابيض جنسا» بدل «من وضع ان الابيض جنس». ١٥ – ل: قد. ١٦ – ل: قل (؟). ١٧ – ل: كل. ١٨ – ل: مشاركا. ١٩ – ف: الموضع (ن). ٢٠ – ل: اما (ز). ٢١ – ف: الحالتين. ٢٢ – ل: جنسا (ن). ٢٣ – ل: قيل (ن).

فصل ٢/ص ٥٦٢ – ٥٦٥

١ – ل: او. ٢ – ل: كلاهما. ٣ – ل: والفهم. ٤ – ل: الفهم. ٥ – ل:

الذي. ٦ – ل : مثل. ٧ – ل : هو (ن). ٨ – ل : منه (ز). ٩ – ف : شيء (ن). ١٠ – ل : ان. ١١ – ل : يوضع. ١٢ – ل : للمماس. ١٣ – ل : لغير المائت. ١٤ – ل : اما ان (ن). ١٥ – ل : نأخذ. ١٦ – ل : و. ١٧ – ل : واحد. ١٨ – ل : هو (ن). ١٩ – ل : وان.

فصل ٣/ص ٥٦٥ – ٥٦٨

١ – ل : ممكن. ٢ – ل : لاكن. ٣ – ف : النفس (ن). ٤ – ل : تشارك. ٥ – ل : يمكن. ٦ – ل : و (ن). ٧ – ل : في الحقيقة. ٨ – ل : الموضع (ن). ٩ – ل : ومن. ١٠ – ل : فننظر (ز). ١١ – ل : لاكنه. ١٢ – ل : التي (ن). ١٣ – ل : هي (ز). ١٤ – ل : في. ١٥ – ف : من. ١٦ – ل : وهو (ز). ١٧ – ل : والا فليس بجنس (ن). ١٨ – ل : المقابلة. ١٩ – ل : هي (ن). ٢٠ – ف : احدها. ٢١ – ل : الثانية.

فصل ٤/ص ٥٦٨ – ٥٧١

١ – ل : والاستحالات. ٢ – ف : بنا. ٣ – ل : ان ينهدم. ٤ – ف : هو (ن). ٥ – ل : التكون. ٦ – ل : يقوا. ٧ – ل : هو (ز). ٨ – ل : عدم (ز). ٩ – ل : نفسه (ن). ١٠ – ل : عدم (ز). ١١ – ل : نفسه (ن). ١٢ – ل : جملة «وذلك ان الجنس ليس فيه عدم النوع (ن). ١٣ – ل : لا (ز). ١٤ – ل : في الاول (ن). ١٥ – ل : لاكن. ١٦ – ل : وهو. ١٧ – ل : يكون. ١٨ – ل : للعلم. ١٩ – ف : لمكان. ٢٠ – ل : هي. ٢١ – ل : نسبته. ٢٢ – ل : ان. ٢٣ – ل : من. ٢٤ – ل : هو (ن). ٢٥ – ل : وهذا. ٢٦ – ل : اي (ن). ٢٧ – ل : فان الاعتدال (ن). ٢٨ – ل : الثانية. ٢٩ – ل : ان لا. ٣٠ – ل : اذ. ٣١ – ل : احد (ن). ٣٢ – ل : اذًا. ٣٣ – ل : اذًا.

فصل ٥/ص ٥٧٢ – ٥٧٤

١ – ل : من (ن). ٢ – ل : الطب. ٣ – ف : جنس (ن). ٤ – ل : او. ٥ – ل : الجنس. ٦ – ل : يعرض و (ز). ٧ – ف : الواحد والثلاثون. ٨ – ل : ان لا. ٩ – ل : القوا. ١٠ – ل : يقدر. ١١ – ل : و. ١٢ – ل : هو. ١٣ – ل : القوة.

فصل ٦/ص ٥٧٥ – ٥٧٩

١ – ل : يلزم. ٢ – ل : له. ٣ – ف : فما وضع جنسا (ن). ٤ – ل : الشيء. ٥ – ل : «عددها» بدل «عدد منها». ٦ – ف : كانا. ٧ – ف : لها. ٨ – ف : المواضع. ٩ – ل : ان (ن). ١٠ – ف : ما عدى. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ل : والحادي عشر. ١٣ – ف : ثلثون. ١٤ – ل : اعني (ز). ١٥ – ل : ان شاء الله تعالى (ز).

المقالة الخامسة : فصل ١/ص ٥٨٠ – ٥٨١

١ – ل : تقال (ن). ٢ – ل : ونفيتها. ٣ – ل : منها.

فصل ٢/ص ٥٨١ – ٥٨٣

١ – ل : التي. ٢ – ل : من المخصوص (ن). ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : هاذان. ٥ – ل : هي (ن). ٦ – ف : بالخاصيّة. ٧ – ل : كما. ٨ – ف : الجنس.

فصل ٣/ص ٥٨٣ – ٥٨٥

١ – ل : ان لا. ٢ – ل : ان (ز). ٣ – ل : خاصة. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ل : جملة «ليس بخاصة واذا عسر فيه امكن ان يعدّ في باب ما وضع خاصة» (ز). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : خاصة. ٨ – ل : ان لا. ٩ – ف : اضوء. ١٠ – ل : ان لا.

فصل ٤/ص ٥٨٥ – ٥٨٧

١ – ل : ان لا. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ف : للشيء (ن). ٤ – ل : وكذلك. ٥ – ل : «الذي اخذ» بدل «الواحد». ٦ – ل : ومواضع. ٧ – ل : انسان. ٨ – ل : هو (ز). ٩ – ل : اما (ز).

فصل ٥/ص ٥٨٧ – ٥٨٩

١ – ل : المغالط. ٢ – ل : يغالط. ٣ – ل : وتوجد. ٤ – ف : كلما. ٥ – ل : او ثانيا (ز). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : و. ٨ – ل : قد (ن). ٩ – ل : هذا. ١٠ – ل : ينبغي. ١١ – ل : وضع. ١٢ – ل : «الاخر الباقية» بدل «الثلاثة». ١٣ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٥٨٩ – ٥٩١

١ – ل : خاصة. ٢ – ل : فانه ينظر. ٣ – ل : ان لا. ٤ – ف : له (ن). ٥ – ل : لا تكون. ٦ – ل : انه (ن). ٧ – ل : بخاصة. ٨ – ل : السالبة. ٩ – ف : ذلك (ن). ١٠ – ل : فهو. ١١ – ف : الغير مائث. ١٢ – ل : خاصة.

فصل ٧/ص ٥٩٢

١ – ل : ومثل. ٢ – ل : بالموضع. ٣ – ف : لاحدى. ٤ – ف : لاحدى. ٥ – ل : ان ما كان. ٦ – ل : انه (ن). ٧ – ل : كان. ٨ – ل : لم يكن. ٩ – ل : انه.

فصل ٨/ص ٥٩٣ – ٥٩٥

١ – ل : فليس. ٢ – ف : فانما. ٣ – ف : الانسان. ٤ – ف : فيبتدئ. ٥ – ل : بالاقل. ٦ – ل : فأن. ٧ – ف : خاصة (ن). ٨ – ل : احرا. ٩ – ل : احرا. ١٠ – ل : هو خاصة (ن). ١١ – ل : «مثال ذلك» بدل «مثل». ١٢، ١٣ – ل : يحيى. ١٤ – ف : باب (ن). ١٥ – ل : «شيئين الى شيء واحد» بدل «شيء واحد الى شيئين». ١٦ – ل : خاصتين. ١٧ – ف : لم تكن. ١٨ – ف : الاخرى. ١٩ – ل : فأن. ٢٠ – ف : واحد (ن). ٢١ – ل : انه (ز). ٢٢ – ل : خاصتين. ٢٣ – ل : و(ن). ٢٤ – ل : وهما. ٢٥ – ل : ليس. ٢٦ – ل : «الخاصة» مكررة مرتين.

المقالة السادسة : فصل ١/ص ٥٩٦ – ٥٩٧

١ – ف : اتا. ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ف : اتا. ٥ – ف : اتا. ٦ – ل : هذه. ٧ – ل : هاذين. ٨ – ل : في (ن). ٩ – ل : انفسها.

فصل ٢/ص ٥٩٧ – ٥٩٨

١ – ل : الحر. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ل : «يقصده» بدل «يقصد حدّه». ٤ – ل : الشيء. ٥ – ل : و(ن). ٦ – ل : ويهتدر. ٧ – ل : فعله.

فصل ٣/ص ٥٩٨ – ٦٠٠

١ – ل : المأخوذ. ٢ – ل : لاكنه. ٣ – ف : الفصل. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ف : الغير منهضمة. ٦ – ل : بأنه.

فصل ٤/ص ٦٠٠ – ٦٠٢

١ – ف : فأن البراهين المطلقة (ن). ٢ – ل : ما (ز). ٣ – ل : ان لا. ٤ – ل : الشر. ٥ – ل : بخير. ٦ – ل : نستثني. ٧ – ف : اتا.

فصل ٥/ص ٦٠٢ – ٦٠٤

١ – ف : مواضع (ن). ٢ – ل : «باسماء مركبة» ووردت على الهامش «بقول مركب». ٣ – ل : تاوفرسطس. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : نذكر. ٦ – ل : نضعه. ٧ – ل : كما. ٨ – ل : ان لا. ٩ – ف : اتا. ١٠ – ف : اتا. ١١ – ف : اتا. ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ل : لاكن.

فصل ٦/ص ٦٠٤ – ٦٠٦

١ – ل : منهما. ٢ – ل : ما (ن). ٣ – ل : ان لا. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : حدّ. ٦ – ف : جنس (ز). ٧ – ل : اذا. ٨ – ل : يحمل. ٩ – ل : ان (ز). ١٠ – ل : عليه. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ل : ولاكن. ١٣ – ل : لاكن. ١٤ – ف : واذلك. ١٥ – ف : منه (ن). ١٦ – ل : يحمّر. ١٧ – ل : الحسّ. ١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ل : ان لا. ٢٠ – ل : والعاشر (ن). ٢١ – ف : الخامس.

فصل ٧/ص ٦٠٦ – ٦٠٧

١ – ف : اتا.

فصل ٨/ص ٦٠٧ – ٦٠٨

١ – ل : ان (ن). ٢ – ل : التي (ن). ٣ – ل : اليه. ٤ – ل : من. ٥ – ف : اتا. ٦ – ل : اولا.

فصل ٩/ص ٦٠٨ – ٦١١

١ – ف : اتا. ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : اذا. ٥ – ف : هي. ٦ – ف : فأتا. ٧ – ف : اتا. ٨ – ل : يحدّ. ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : مثال ذلك. ١١ – ل : مقابله (ن). ١٢ – ل : فيما. ١٣ – ل : يرى. ١٤ – ل : فالمطلوبات. ١٥ – ل : يكتفي. ١٦ – ل : ينزل (ن).

فصل ١٠/ص ٦١١ – ٦١٢

١ – ل : ان لا. ٢ – ف : فأتا.

فصل ١١/ص ٦١٢ – ٦١٥

١ – ل : وهذا. ٢ – ل : لاكن. ٣ – ل : جمعها. ٤ – ف : السفينة. ٥ – ل : ان (ن). ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : منها. ٨ – ل : توجد. ٩ – ف : واردئ. ١٠ – ل : ان لا. ١١ – ل : «بالكل» بدل «به الكل». ١٢ – ل : الذي (ن). ١٣ – ل : «وزائدا» مصححة على الهامش. ١٤ – ل : بأنه. ١٥ – ل : جرءة. ١٦ – ل : انسانا. ١٧ – ل : جرءة. ١٨ – ل : جرءة. ١٩ – ل : جرءة. ٢٠ – ل : بالحدّ. ٢١ – ل : نصير.

فصل ١٢/ص ٦١٥ – ٦١٨

١ – ل : ان لا. ٢ – ف : يدلان. ٣ – ل : فأن. ٤ – ف : الغير مائت. ٥ – ل : انه. ٦ – ل : وبشّر. ٧ – ل : وان لا. ٨ – ل : الاقل والاكثر. ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : منهما (ن). ١١ – ل : اذًا. ١٢ – ل : الاقل والاكثر. ١٣ – ف : معا (ن). ١٤ – ف : فيها. ١٥ – ف : «باللهيب» بدل «بحد اللهيب». ١٦ – ف : منها. ١٧ – ل : ان لا. ١٨ – ل : «احد الامرين» بدل «الامران». ١٩ – ل : عام (ن). ٢٠ – ل : للاسم. ٢١ – ل : به. ٢٢ – ف : اتا. ٥ – ل : جملة «الذي هو القبيلة... الحيوان» وردت هكذا : «الذي هو الحيوان وللكلب الذي هو القبيلة من العرب». ٢٤ – ل : المسمين. ٢٥ – ف : اتا. ٢٦ – ل : و (ن). ٢٧ – ل : لجميع. ٢٨ – ل : بأنه. ٢٩ – ل : ان لا. ٣٠ – ل : غيرهما.

فصل ١٣/ص ٦١٩ – ٦٢٠

١ – ل : هو (ن). ٢ – ل : «جزءا واحدا» بدل «حدّ واحد». ٣ – ف : الغير متناه. ٤ – ل : ان نأتي. ٥ – ل : ان لا. ٦ – ف : اتا.

المقالة السابعة : فصل ١/ص ٦٢١ – ٦٢٣

١ – ل : تثبت. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ف : لا (ن). ٤ – ف : بعينه (ن). ٥ – ف : كان. ٦ – ف : شيئا. ٧ – ل : عنها. ٨ – ل : واحد (ن). ٩ – ل : يقبلان. ١٠ – ل : ذلك (ن). ١١ – ل : فالاشياء. ١٢ – ل : «التي تحمل عليها احدها» بدل «التي احدهما يحمل عليها». ١٣ – ل : المطلب (ن).

فصل ٢/ص ٦٢٣ – ٦٢٤

١ – ل : جملة «في التاسع عشر... كثيرا» من سطر ١٢ الى ١٣ (ن).

الجزء الثالث – المقالة الثامنة : فصل ١/ص ٦٢٥ – ٦٣٥

١ – ل : قال (ن). ٢ – ف : الى (ن). ٣ – ل : ان لا. ٤ – ل : وصف.
٥ – ل : بما يخص السؤال (ن). ٦ – ل : تسليمه. ٧ – ف : الغرض (ن).
٨ – ل : تبيّنه. ٩ – ل : وهما. ١٠ – ف : الاستناق. ١١ – ل : لاكن.
١٢ – ل : يؤتا. ١٣ – ل : يؤتا. ١٤ – ل : وبالملكة والعدم. ١٥ – ل : القياس.
١٦ – ل : جملة «مقدمات القياسات... التي تنتج» مكررة. ١٧ – ل : وهذا.
١٨ – ل : عن. ١٩ – ل : اخفا. ٢٠ – ف : يرا. ٢١ – ل : و(ن).
٢٢ – ل : الستة عشر. ٢٣ – ل : يلزم. ٢٤ – ل : ان. ٢٥ – ف : جملة «وذلك ايضا... ينتجها» من سطر ٦ الى ٧ مكررة مرتين. ٢٦ – ل : وهذا.
٢٧ – ف : وهنا. ٢٨ – ف : الاخرا. ٢٩ – ل : وهو. ٣٠ – ل : وهو.
٣١ – ل : بالكل. ٣٢ – ل : وبالجزء. ٣٣ – ل : تعلى. ٣٤ – ل : الغاضب.
٣٥ – ل : فاذا. ٣٦ – ف : من الاخفاء (ن). ٣٧ – ل : الاخفاء. ٣٨ – ل : عليا. ٣٩ – ل : حكمها. ٤٠ – ل : ان لا. ٤١ – ل : الاسهاب. ٤٢ – ف : حشوا. ٤٣ – ل : عليه (ز). ٤٤ – ل : التي (ز). ٤٥ – ل : ان لا. ٤٦ – ل : بل. ٤٧ – ل : لاكن. ٤٨ – ف : يستعمل. ٤٩ – ل : فيها (ن). ٥٠ – ل : مؤاسات. ٥١ – ف : يؤاسا. ٥٢ – ل : محاكاة. ٥٣ – ل : ان لا. ٥٤ – ل : لاكن. ٥٥ – ل : متشوق. ٥٦ – ل : خير. ٥٧ – ل : و. ٥٨ – ف : اول (ن). ٥٩ – ل : معهم. ٦٠ – ل : سئل. ٦١ – ل : وشعر. ٦٢ – ف : الغير واثق. ٦٣ – ل : بمقاومة. ٦٤ – ل : جزءى. ٦٥ – ل : مقصودة. ٦٦ – ل : وتشبيه. ٦٧ – ف : ويحصى. ٦٨ – ل : ويكون. ٦٩ – ل : تشبيه. ٧٠ – ل : وهو. ٧١ – ل : فيكون. ٧٢ – ل : اليس. ٧٣ – ل : بما (ز). ٧٤ – ل : ورونقا. ٧٥ – ل : هو (ز). ٧٦ – ل : التي. ٧٧ – ل : والتخييل. ٧٨ – ل : كثير. ٧٩ – ل : عنها. ٨٠ – ل : الخاصة (ن).

فصل ٢/ص ٦٣٥ – ٦٣٩

١ – ل : غلطه (ن). ٢ – ل : الموجب. ٣ – ف : تدخل. ٤ – ل : تميزه.
٥ – ل : وصى. ٦ – ف : فيها. ٧ – ف : استقرئ. ٨ – ل : الكلي. ٩ – ل : جملة «الجزء الذي... يعاند» (ن). ١٠ – ل : تبيّنه. ١١ – ل : بأول. ١٢ – ف :

جملة «بعينه... المطلوب» من سطر ٢٢ الى ٢٣ (ن). ١٣ – ل : وان لا. ١٤ – ل : مشترك. ١٥ – ل : صوّرها. ١٦ – ف : اللون. ١٧ – ف : اتا. ١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ف : اتا. ٢٠ – ل : الى (ز). ٢١ – ل : امرين. ٢٢ – ل : «ويأمن» بدل «هروبا من». ٢٣ – ل : يرا.

فصل ٣/ص ٦٣٩ – ٦٤١

١ – ل : وقلة. ٢ – ل : لعسر الحجج التي تناقضها (ز). ٣ – ل : الاول. ٤ – ل : بأسم. ٥ – ل : و. ٦ – ل : تحدّ. ٧ – ل : ابطالها. ٨ – ل : هي (ن). ٩ – ف : لأحد. ١٠ – ل : هو (ن).

فصل ٤/ص ٦٤١

١ – ل : و. ٢ – ل : الذي.

فصل ٥/ص ٦٤٢ – ٦٤٤

١ – ل : الزمه. ٢ – ل : مقصودهم. ٣ – ل : طائفة. ٤ – ل : ما (ن). ٥ – ف : الصور (ن). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ف : «محمود» بدل «ليس محمودا». ٨ – ف : كان. ٩ – ف : اتا. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ل : فأما. ١٢ – ل : انه. ١٣ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٦٤٤ – ٦٤٥

١ – ف : لا محمود. ٢ – ف : ولا غير محمود (ن). ٣ – ف : له. ٤ – ف : غنا (ن). ٥ – ل : وان لا. ٦ – ل : فأن. ٧ – ل : ان لا. ٨ – ل : لاكن. ٩ – ف : يلزم. ١٠ – ف : فيبدأ. ١١ – ف : اتا. ١٢ – ل : يسئل. ١٣ – ل : غنا. ١٤ – ل : ان لا. ١٥ – ف : عنها. ١٦ – ف : «ان» بدل «ان لا». ١٧ – ل : غنا. ١٨ – ل : غنا. ١٩ – ل : الآ. ٢٠ – ل : و. ٢١ – ل : وقع. ٢٢ – ل : فأنه.

فصل ٧/ص ٦٤٥ – ٦٤٦

١ – ل : اما. ٢ – ل : ادعا. ٣ – ف : معاني. ٤ – ل : آخر. ٥ – ف : الغير بيّن. ٦ – ف : معاني.

فصل ٨/ص ٦٤٦ – ٦٤٧

١ – ل : بألاّ. ٢ – ف : يسرع. ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : به (ن). ٥ – ل : اردنا. ٦ – ل : نبيّن. ٧ – ل : تحس. ٨ – ف : فهو يقطع في زمان متناه (ن). ٩ – ل : لاكن.

فصل ٩/ص ٦٤٧

١ – ف : تتكفل. ٢ – ف : مزاولتها. ٣ – ل : ان (ن). ٤ – ل : العلمية. ٥ – ل : بمنزلة. ٦ – ل : الرذلة. ٧ – ل : و. ٨ – ل : امثال (ز). ٩ – ل : و (ن). ١٠ – ل : يفيد.

فصل ١٠/ص ٦٤٨ – ٦٥٠

١ – ل : انفسها (ن). ٢ – ل : لا (ن). ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : فيما. ٥ – ل : قد (ن). ٦ – ل : القول. ٧ – ل : لاكن. ٨ – ل : بتلك. ٩ – ل : ببطلانها. ١٠ – ل : يطول الزمان (ز). ١١ – ل : وتقع. ١٢ – ل : غنى.

فصل ١١/ص ٦٥٠ – ٦٥٢

١ – ف : من تبكيته (ن). ٢ – ل : العوق. ٣ – ل : تبيّنها. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : اردنا. ٦ – ل : نبيّن. ٧ – ف : ليس. ٨ – ل : «فنقول ان» بدل «فيقول». ٩ – ل : في. ١٠ – ل : ان لا. ١١ – ل : يؤلف. ١٢ – ل : بالممكن. ١٣ – ل : بالممكن. ١٤ – ل : من بعض في الوجود. ١٥ – ل : وربما. ١٦ – ل : ذلك (ن). ٧ – ف : جملة «الفساد الذي يسمى بالمصادرة وقد يلحقه» (ن). ١٨ – ل : لاكن. ١٩ – ف : «ليس بموجود» بدل «سوى الموجود». ٢٠ – ل : ذلك. ٢١ – ل : تبيّنها.

فصل ١٢/ص ٦٥٣ – ٦٥٥

١ – ل : على (ن). ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ف : مساو. ٥ – ل : لاكن. ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : عليه. ٨ – ل : «الا ان غير منتج» بدل «الا المنتج». ٩ – ل : اولا وبالذات (ن). ١٠ – ل : ينظر. ١١ – ل : ويتأملها. ١٢ – ل : غلطا. ١٣ – ل : وكلى.

فصل ١٣/ص ٦٥٥ – ٦٥٦

١ – ف : جملة «او يضع ... تبديل» من سطر ٩ الى ١١ وردت هكذا : «فأنه ليس يقوم مقام الاسم». ٢ – ل : صودر. ٣ – ل : صودر.

فصل ١٤/ص ٦٥٦ – ٦٦١

١ – ل : تعطي. ٢ – ل : يفعل. ٣ – ل : المقايس. ٤ – ل : اليه. ٥ – ف : مقدمتين. ٦ – ل : من. ٧ – ل : القياسين. ٨ – ل : لاكن. ٩ – ل : تميّز. ١٠ – ل : بها (ن). ١١ – ل : وهاؤلاء. ١٢ – ل : على (ز). ١٣ – ل : وهاؤلاء. ١٤ – ل : وهاؤلاء. ١٥ – ل : وهاؤلاء. ١٦ – ل : ثلثة. ١٧ – ل : يكون. ١٨ – ل : والتي. ١٩ – ل : من. ٢٠ – ل : الصناعات. ٢١ – ل : منها (ن). ٢٢ – ل : نحفظ. ٢٣ – ل : الوضع. ٢٤ – ل : يحفظ. ٢٥ – ل : «وتسلمنا بذلك ما نريد تسلّمه منه» بدل «لنخفي بذلك ما نريد تسلّمه منه». ٢٦ – ل : ربما. ٢٧ – ل : زين. ٢٨ – ف : اما (ن). ٢٩ – ف : «انما تحصل لنا اذا هيأ لنا» بدل «فنها يتهيأ لنا». ٣٠ – ف : فا (؟). ٣١ – ل : لاكن. ٣٢ – ف : اتا. ٣٣ – ل : السؤال والجواب. ٣٤ – ل : فيما. ٣٥ – ل : فالقياس. ٣٦ – ل : انّا. ٣٧ – ل : فبالقوة. ٣٨ – ل : نصادف. ٣٩ – ف : جزء. ٤٠ – ف : مقالة. ٤١ – ل : جملة «وهنا... كثيرا» من سطر ١٣ الى ١٤ وردت هكذا : «كمل كتاب الجدل والحمد لله واهب العقل بلا نهاية».

كتـاب الجـدل
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

المصطلح	الصفحة	السطر
	٥١١	٢
الأقاويل الجدلية	٥٠٣	٥
	٥١٣	٣ ـ ٥
	٦٤٦	١٠
الأوضاع الجدلية	٥٣٠	١١
الجزئي	٥٥٨	١٥
الجنس	٥٤٨	٢٠ ـ ٢١
	٥٥٣	١٠
	٥٥٦	٣
	٥٥٩	٨
	٥٦٠	٤، ١٩، ٢٣
	٥٦٢	١٨
	٥٦٣	٢١، ٢٤
	٥٦٤	١٢
	٥٧٦	٢٣
	٥٧٧	٢
الجنس والنوع	٥٠٥	٥
	٥٣١	١٤
	٥٣٤	١٣، ١٨
	٥٦١	١، ٤، ١١، ١٢، ١٥، ٢٣
	٥٦٢	٤ ـ ٥، ١٠
	٥٦٣	٥، ١٦ ـ ١٧، ١٨
	٥٦٤	١، ١٥، ١٧، ٢٠
	٥٦٥	٣، ١٠، ١٦، ٢٠
	٥٦٦	٣، ٩، ١١، ٢٠
	٥٦٧	٤، ٩، ٢٣

(٢١)
لـوازم وفهـارس
فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

● ● ●

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

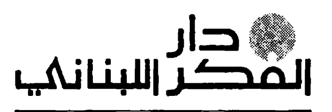
نصّ تلخيص مَنطق أرسُطو

المجلّد السّابع

كتاب سُوفسطيقى
أو
كتاب المغالطة

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت



للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله

كتاب السفسطة[1]

— ١ — — 1 —

[السفسطة والتبكيتات السوفسطائية]

قال: الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبكيتات السوفسطائية التي يظن بها 164a-20
انها تبكيتات حقيقية وانما هي مضللات. ونحن مبتدون بالنظر في ذلك من المقدمات
المعروفة بالطبع في هذا الجنس.

فنقول: ان من المعلوم بنفسه ان من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه
ما يغلط فيظن به انه قياس من غير ان يكون كذلك في الحقيقة، وما عرض في
القياس من ذلك هو[2] شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة. وذلك 25
انه كما ان من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به انه عابد وهو مرائي، ومنهم
من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به انه جميل لمكان الزي واللباس وهو ليس 164b-20
في الحقيقة جميلاً، ومن الفضة ايضًا والذهب ما هو فضة في الحقيقة وذهب ومنه
ما[3] يظن به انه فضة وذهب[4]، كذلك الأمر في القياسات. وانما يخفى هذا الصنف 25
من القياس، اعني الذي يوهم انه قياس وليس بقياس، على من لم يجرب الأقاويل
ولا اختبرها، لأن من لم يجرّب الأشياء يشبه الذي ينظر الى الأشياء من بعد. فاما
القياس بإطلاق فقد قيل فيه انه قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم عنها[5]
شيء آخر غيرها اضطرارًا. واما القياس المبكت فهو القياس الذي يلزم عنه نتيجة 165a

هذر ، فإن الشيء لا يكون خيرًا عن نفسه . ومثل ان يقول : ان كانت الشهوة انما هي شوق الى اللذيذ ، والشوق الى اللذيذ شهوة ، فالشهوة اذن شهوة . 40

وانما عرض هذا من قبل ان هذين من المضاف ، فإن الضعف انما هو ضعف لشيء والشهوة شهوة لشيء . وكذلك يعرض في امثال الأشياء التي وجودها في النسبة . واما الأشياء التي تلجئ المخاطب الى الهذر في حدودها فليست هي من المضافات وانما هي من ذوات الكيفيات ، وذلك ان الموضوعات لهذه يأخذونها مرة مع المحدود ومرة في الحدّ فيعرض من ذلك ان يكرر الشيء الواحد مرتين . مثال ذلك انهم يقولون : اما الاّ يكون الأنف الأفطس هو الأنف العميق ، واما ان يكون الأنف الأفطس هو الأنف العميق ، فيكون الأنف هو الأنف ، وذلك هذر . وكذلك : اما الاّ يكون الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين ، واما ان يكون[3] الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين[4] فيكون العدد هو العدد ، وذلك هذر . وربما لحق الاسم المفرد مثل هذا من غير ان يؤخذ مركبًا ، مثل قول القائل : يا هذا هل يدلّ الضعف على شيء؟ فإن كان دالاًّ : فاما[5] ان يدلّ على شيء ليس هو ضعفًا ، وأمّا ان يدلّ على ضعف ؛ لكن[6] ان دلّ على ضعف كان الضعف نفسه ضعفًا وذلك هذر ، وان دلّ على غير ضعف فالضعف ليس بضعف . 173b 10-15

— ١٤ — — 14 —

[القول في غرض آخر من السفسطة وهو الاستعجام]

قال : واما سوق المخاطب الى ان يتكلم بكلام يظن به انه مستحيل الدلالة من غير ان يكون كذلك فانما يكون اكثره ، الا اليسير منه ، من الألفاظ المشتركة الاشكال للمذكر والمؤنث ؛ ولما ليس مؤنث[1] ولا مذكر[2] ، وهذا خاص بلسانهم ، فأنه كانت لهم أشكال خاصة بالمذكر والمؤنّث ، وأشكال لما ليس بمذكّر ولا مؤنّث ، وهذه ربما دلّ بها عندهم على المذكّر والمؤنّث . وهذا هو **الغرض الخامس** من اغراض السوفسطائيين . وينبغي ان نتأمل في لساننا المواضع التي يعرض فيها مثل هذا ...20

الغرض ، فإنه يشبه ان يكون هذا مشتركًا لجميع الألسنة وهو المسمى عندنا «عيًا» . والعيّ منه ما هو عيّ بالحقيقة وهو الكلام المستحيل المفهوم ، ومنه ما هو عيّ في الظن وهو الذي ينبغي ان يفحص ها هنا عن مواضعه.

قال : فقد تبيّن من هذا القول اجناس المواضع المغلطة في غرض غرض من 174a
الأغراض الخمسة السوفسطائية[٣] وانواع تلك الأجناس. والذي بقي من تمام هذه 10-15
المعرفة هي ثلاثة أشياء : احدها ان يقال كيف ينبغي لمن يريد العمل بهذه المغلطة ان يجيد السؤال ، فإنه ليس الفرق بين فعل هذه المواضع اذا اجيد العمل بها واذا لم يجد بيسير ، وسواء كان ممتحنًا او مغالطيًا. والثاني كيف ينبغي ايضًا ان يجيد الجواب من كان مزمعًا ان يتحفظ من هذه المغالطات . والثالث كيف ينبغي ان ينقص كل واحد من تلك المواضع الثلاثة عشر المغلطة[٤] .

— 15 — **— ١٥ —**

[القول في ترتيب الحجج في التغليط]

فأمّا اولاً فإن التغليط يكون ابلغ اذا قصد تطويل عند استعمال تلك المواضع ، فإنه يكون ما فيها من التغليط اخفى على السامع . وثانيًا ان يَسئَل مستعجلاً لا
متثبطًا ، فأنه اذا استعجل القول كان التغليط الذي فيه اخفى واحرى الاّ يوقف 20
عليه . وثالثًا ان يغضب المجيب ، فإنه اذا غضب اختلط فهمه فلم يفهم شيئًا ، والغضب انما يثيره[١] اكثر ذلك ان يصرّح ويعلن بقلّة قصوره[٢] وقلّة فهمه .

ومنها ان يَسئَل عن المقدمات التي يروم المغالطة بها مبدلة[٣] الترتيب من موضعها من القياس ، مخلوطة المقدمات[٤] المشهورة التي يلزم عنها نقيض ما يروم انتاجه على
المجيب ، فإن هذا الفعل مما يخفيها فلا يفطن[٥] لها[٦]. وذلك انه ان كانت المقدمات 25
التي يروم المغالطة بها غير محمودة الصدق شنيعة[٧] استترت بخلطها بالشهورات ، وان لم تكن مختلطة[٨] فقد تعلم[٩] مما[١٠] يروم من تسليم[١١] الشنيع وحده[١٢] مفردًا اذ كان عسيرًا ما يسلم. ومثال ذلك من فعله من يروم استعمال السموم يخلطها[١٣] بالأغذية

لتخفى[١٤]. وأيضًا فإنه يخفى على المجيب من ايّها[١٥] يروم الانتاج فيتحيّر في معرفة ما يسلّم منها مما ليس يسلّم.

30 ومنها ان يَسئَل عن نقيض الشيء الذي يروم تسليمه ليكون المجيب، اذا لم يسلّم
له ذلك، وتعسّر عليه، فقد سلّم له[١٦] الشيء الذي قصد تسليمه منه.

ومنها ان يَسئَل مصرّحًا بطرفي النقيض كأنه لا يبالي بأيّهما اجاب المجيب، فإنه بهذا الفعل يخفى على المجيب ايّ النقيضين يقصد تسلّمه، فربما سلّم مقصوده اذا لم يعلمه.

ومنها انه اذا استعمل الاستقراء الاّ يضع وجود الحكم لجزئيات الشيء الكلي
الذي يروم تصحيحه على جهة السؤال، بل يضع[١٧] جميع الجزئيات على ان وجود
المحمول امر واضح لها، وانه مما لا يحتاج الى سؤال في وجود ذلك المحمول في
35 جزئيات[١٨] ذلك الشيء الذي يرام اثبات المحمول بكليّته[١٩] بالاستقراء. واذا اتى
بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلّمها المجيب فيتبع ذلك بتصحيح الكلية، وهو
وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع، من غير ان يَسئَل عن لزوم الكلية من قبل
وجود المحمول لجزئيات الموضوع، فإنه اذا فعل ذلك ربما تعسّر المجيب عليه فلم
ينتفع بالاستقراء الذي وضعه. واذا كان ذلك الكلي له اسم، وخاف اذا صرّح
باسمه الاّ يسلّم له وجود الكلية، فينبغي ان ينقل الحكم من الجزئيات الى الشبه[٢٠]
الموجود لها لا الى اسم ذلك الشيء الكلي المحيط بالجزئيات. واستعمال المثالات
المتشابهة بالجملة يضلّل كثيرًا لأنه ينقل الحكم من بعضها الى بعض.

40 ومنها ان يَسئَل عما يظن به انه طرفا ضد ليس بينهما متوسط، وليس الامر
كذلك. فإذا[٢١] رفع له المجيب الشنيع منهما الى جنب المحمود سلم له المحمود[٢٢]،
وذلك ان الشنيع منهما يظهر قبحه كثيرًا عندما يوضع بجنب الضد الآخر، وكذلك
174b-5 المحمود يظهر حمده اكثر. مثل ان يسئل: هل ينبغي ان يطيع الآباء في كل
شيء؟ او يعصيهم في كل شيء؟ فإنه اذا قال: ليس ينبغي ان يعصي الآباء في كل
شيء، الزمه عن ذلك انه يجب ان يطيع الآباء في كل شيء. وكذلك اذا سأل:
هل المحرّم الشراب الكثير ام القليل؟ فأجاب هو بأن الكثير محرّم، الزمه من ذلك
ان يكون القليل غير محرّم.

وأكثر ما يعرض التغليط في السؤال ، ويظن[٢٣] انه قد انعقد التغليط وقد ثبت[٢٤] ، بأن يسئلوا عن امور ليس بينها اتصال وبين النتيجة ، فإذا سلّمت لهم اتوا بالنتيجة كأنها قد لزمت عن تلك الامور ، ويوهمون ان ذلك شيء قد فرغ منه ، 10 وان الخصم قد بكت وانقطع . فإن هذا لا يقدر على حلّه ومقاومتهم فيه الا العارف بطبيعة القياس ، القليل الانفعال عن مباهتتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألّفوا القياس من غير ان يؤلفوه . وانما كانت الحيلة معهم في هذا الموضع عسيرة الا على الحكماء ، لأن اكثر السامعين لا يعرفون طبيعة القياس .

ومن حيل السائلين انهم اذا سألوا عن مقدمة كاذبة ليبكت منها المجيب اذا سلّمها ، اضطروه اما الى[٢٥] ان يسلّمها او[٢٦] يسوقوه الى الشنيع ، أو الى ان يسلّم 15-25 المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها ان تحرّف فيلزم عنها التبكيت . وربما نفعهم في هذا استعمال الاستدراجات التي تستعمل في الخطابة مع السامعين ، اعني ليسلّموا الشيء بالجهة التي بها يظن انهم قد سلّموا المطلوب منهم ، فيحرّفونه ويعقدون عليهم التبكيت . مثل ان يسلّموا الشيء مطلقًا فيحرّفونه ويضعونه بشرط ما .

ومن حيل المجيب انه اذا لزمه التبكيت ، او قارب ان يلزمه ، اوهم انه سائل وانه ليس بمجيب ، وهذا كثيرًا ما يفعله الناس بالطبع عند المناظرة التي يقصد بها الغلبة .

ومن الحيل للسائل[٢٧] انه اذا سأل عن مقدمات كثيرة ، فسلّم المجيب بعضها ولم يسلّم بعضًا ، وكان ما لم يسلّم منها يلزم عنها[٢٨] التبكيت لو سلّمها ، ان يأتي بجميع تلك المقدمات دفعة ويردّ بها بالنتيجة ، فإن المجيب قد يعرض له ان يتحيّر لأنه كثيرًا ما ينسى التي سلّم من التي لم يسلّم . 30-35

ومن الحيل لهم ان يخلطوا في المقدمات التي تنتج التبكيت ما ليس له غنا في انتاج التبكيت فيخفي لذلك المقدمات الكاذبة على المجيب؛ لكن[٢٩] المجيب اذا كان له شعور[٣٠] لم يمكن[٣١] هذا معه ومنعه من ذلك . فمن الحيلة للسائل ان يتطرق الى ادخال ما ليس له غنا في انتاج النتيجة بين ما له في ذلك غنا بوصلة تقيم عذره في ذلك ، مثل ان يذكر الأمور اللاحقة لتلك المقدمة والأمور المتقدمة عليها والمقارنة لها .

ومن الحيلة للسائل اذا اعياه ان ينتج عليه الكاذب الذي يقصد انتاجه ، ان يتصرف الى ابطال نقيضه وينقل الكلام اليه ان كان يروم من اول امر اثبات شيء معيّن ، أو ان يتصرّف الى اثبات نقيضه ان كان يروم ابطال وضع موجب.

ومن الحيلة لهم انهم ربما تركوا السؤال عن المقدمات واتوا بالقياس مع النتيجة كأنه شيء قد سلّمه المجيب . فان حيرة المجيب تكون حينئذٍ أشدّ لأنه ينبغي له حينئذٍ ان ينظر في جميع مقدمات القياس وفي شكله . فيرد على ذهنه اكثر من شيء واحد مما يجب ان ينظر فيه . فربما تحيّر او خفي عليه الجزء الكاذب بما[٣٢] هنالك من الجزء الصادق 40 فيسلّم[٣٣] .

— ١٦ — 16 —

[القول في حلّ التضليلات السوفسطائية]

فقد تبيّن من هذا كم هي المواضع المغلّطة النافعة في اغراض المشاغبين 175a الخمسة ، وكيف ينبغي ان يَسئَل السائل بها ، وهما الجزءان الاولان من هذا الكتاب بحسب غرض ارسطو. والذي بقي من ذلك امران : احدهما كيف يجيب المجيب ، والثاني كيف تنقض تلك المواضع الثلاثة عشر ، وكلى هذين الأمرين نافعان[١] عند الحكماء بالذات . ولذلك كان الكلام في هذين الجزءين كأنه من غير هذه الصناعة بل من صناعة الجدل ، او من صناعة ، كما يقول ابو نصر ، متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية[٢]. واما الجزءان الآخران فينفعان الحكماء بالعرض من جهة انهما خاصان بهذه الصناعة ، وانتفاعهم بها يكون من جهة انها[٣] تفيدهم التحفظ منها فقط ، لأن من علم الشر كان احرى الاّ يقع فيه ، وربما نفعهم بالذات في استعمال المخاطبة الامتحانية العامة على ما تقدم.

فأول وصايا المجيب انه اذا سأله[٤] السائل عن مقدمة مشتركة الاسم فينبغي ان 5 يقسم ذلك الاسم الى جميع المعاني التي يقال عليها ، ويعرّفه ايّ من تلك المعاني هو الصادق من غير الصادق ، ولذلك يجب ان تكون له قدرة على تقسيم الاسم المشترك. وقد قيل في القوانين التي بها يمكن ذلك في «كتاب الجدل».

وثانيًا ان يتأمل الأمر في نفسه وحينئذٍ يجاوب، ولذلك يجب ان تكون له قدرة 10 على تمييز[٥] الشيء اذا فكّر فيه مع نفسه، لأن كثيرًا من الناس يغلط في الشيء اذا نظر فيه مع نفسه ولا يغلط اذا نظر في الشيء مع غيره، وذلك لحسن[٦] ظنه بنفسه، وأكثر ما يعرض له ذلك من قبل المدح.

والوصية الثالثة الاّ يطوّل الكلام مع السائل بل يبادر الى قطعه سريعًا من غير ان يتوانى[٧] في مراجعته، فإنه اذا توانى في ذلك، وطوّل معه الكلام لقلّة عثوره على القبح والغلط الذي في قوله، عرض له اذا انقطع السائل ان يظن ان انقطاعه لم 15 يكن من قبل ان ما رام اثباته كذب بل من قبل ضعفه. هكذا فيما احسب يجب ان يفهم هذا الموضع.

وليس يحصل هذا المعنى للمجيب، اعني ان يسرع في الجواب بإظهار ما فيه 20-30 من الضلالة، بمعرفة المواضع المغلطة التي ذكرت في هذا الكتاب، وبمعرفة الوصايا التي تخص المجيب، والقوانين التي اعطيت ها هنا في نقض المواضع المغلطة، دون ان يكون مع ذلك قد ارتاض في استعمالها كثيرًا حتى حصلت له الملكة التي بها يقدر ان يفعل بسرعة؛ فإنه كما ان السرعة والبطء في جميع الصنائع انما تحصل من قبل الملكة الحاصلة عن الارتياض لا من قبل معرفة اجزاء تلك الصناعة فقط، كذلك الأمر في العمل عن هذه القوانين. ومثال ذلك ان اجادة فعل الكتابة واتقانه ليس يحصل عن معرفة الحروف وانما يحصل عن الارتياض التام في تصوّر الحروف.

— 17 — **– ١٧ –**

[القول في الحلول الظاهرية للاغاليط السوفسطائية]

قال: وكما ان في صناعة الجدل قد تعسّر[١] على السائل النقض والابطال، كذلك قد يعرض مثل ذلك في المباكتات السوفسطائية[٢]. وذلك يعرض اذا لزم عن المقدمات الكاذبة التي وضعها المشاغب نتيجة صادقة، واوهم ان اللازم عنها نتيجة اخرى هي كاذبة. فإنه اذا كان القول السوفسطائي بهذه الصفة عسر على المجيب

نقضه بالحق. وتعريف كذب المقدمات الذي[٣] وضع فيه المشاغب لأمرين : احدهما
انه[٤] ان قصد نقض تلك النتيجة الكاذبة بتعريف ما في تلك المقدمات من
الكذب ، كان ذلك نقضًا سوفسطائيًا[٥] أو مشاغبًا لأن تلك النتيجة لم تلزم عن تلك
المقدمات . والثاني لأن لا يظن به انه انما يقصد بذلك ابطال النتيجة الصادقة ، 35-40
وانه يرى انه لا يكون عن المقدمات الكاذبة الا نتيجة كاذبة. فلذلك يجب على
المجيب في هذه الحال الاّ يتعرّض لنقض القياس بأن يعرف الكذب الذي في
مقدماته من قبل اشتراك الاسم ، او من قبل المشاغبية[٦] ، أو من غير ذلك من
الأشياء المغلطة ، ولا يظن به انه يتعرض ذلك ، لكن[٧] يردّ عليه بأن يقول له ان
هذه النتيجة ليست هي النتيجة الصادقة التي لزمت عن هذا القياس وانما تشبهها ،
او ليست بلازمة اصلاً عنه.

قال : وقد يجوز للمجيب ان يسلّم المقدمات المشتركة الاسماء الى ان ينتج السائل 175b
عليه النتيجة الكاذبة ، فيقول له ان تلك المقدمات التي سلّمتها انما اردت منها معنى[٨]
كذا دون معنى كذا ، والمعنى الذي انكره الآن منها ما تسلّمته قط ، وانما كان هذا 5-10
الفعل لأنه ليس بمعروف ولا بيّن انه قد سلّم المعنى الكاذب الذي هو احد ما يدلّ
عليه ذلك اللفظ المشترك من قبل تسليمه اللفظ المشترك. وربما كان له هذا نفع
لمكان الغلط ، لأنه لو قسّم ما يدلّ عليه الاسم المشترك او اللفظ المشاغب ، ثم
غلط فسلّم[٩] واحدًا منها على انه صادق وهو كاذب ، لم يكن له ان يرجع في
ذلك. فإذن من فعل هذا الفعل من المجيبين ، وأجاب في الاسماء المشتركة والألفاظ
المشاغبية «بنعم» او «لا» ، فقد فعل فعلاً يجوز له. لكن[١٠] لما كان من لم يعلم هذا
الذي قلناه[١١] ، قد يظن انه اذا سلّم الاسم المشترك انه قد سلّم جميع المعاني التي
يقال عليها ذلك الاسم ، وان كان لا يلزم ذلك فربما مانعه من التقسيم بعد انتاج
النتيجة ورأى انه قد بكته ، فيحتاج معه الى بيان انه لم يبكته. فلذلك الاحزم له ،
اعني للمجيب اذا سأل السوفسطائي[١٢] باسم مشترك أو لفظ مشاغبي ، ان يقسم
المعاني الكثيرة التي يدل عليها ذلك اللفظ ويجيب في واحد واحد «بنعم» او «لا» ؛
واذا تعسّر السائل وظن انه قد يكون تبكيت من قبل ذلك اللفظ المشترك الذي جاء
به او من قبل المشاغبة ، وأنكر ان يكون مشتركًا ، فالحيلة المخلصة معه ان يضع

اسمًا لذلك المعنى الذي يزعم المجيب انه كاذب وانه غير المعنى الصادق الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ.

15-25 **قال**: وما كان يرى بعض الناس من ان الحيلة في هذا ان يقرن لفظ «هذا» الى الاسم، فان «هذا» ان كان اشارة لما في النفس من ذلك المعنى فتلك الاشارة مشتركة لأن جميع تلك المعاني التي[13] يدلّ عليها اللفظ هي حاضرة في الذهن، الا ان تكون لفظة «هذا» يقرنها بمشار اليه محسوس، واذا كان ذلك فقد استغنى عن اللفظ والتسمية بالاشارة.

قال: وكذلك اذا كان السؤال مرسلاً وهو انما يصدق بتفصيل، فليس ينبغي ان يجاب «بنعم» او «لا» حتى اذا تمّ التبكيت. قال: انما اردت بقولي «نعم» ذلك المعنى المقيّد لا المطلق، فإن ما يلحق في ذلك، اذا اجاب عن الاسم المشترك «بنعم» أو «لا» دون ان يقسم المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك، هو بعينه يلحق في هذا وفي جميع المواضع التي اذا قسم لم يعرض له مباكتة. ولا يظن انه عرضت له فمن اجل انه معروف بنفسه اذا قسم المجيب المشاغبة وسلّم منها ما سلّم هل بكّت او لم يبكّت، فهو اذا اجاب عن المرسلة بجواب[14] مطلق فهو مخطئ لأنه يعرض نفسه ان يشك فيه هل بكّت ام لا، وان لم يبكت في الحقيقة. وكثيرًا ما يعرض للمجيب ان يتشاغل عن القسمة لكثرة المعاني التي تتضمن ذلك القول المرسل، ولما يعرض له عند ذلك من تعسّر السائل وقلّة موافقته على التقسيم الذي استعمله فيه، فيتساهل ويجيب فيها بجواب مطلق. فاذا عقد السائل عليه التبكيت، فشرع المجيب ان يفصل له ذلك القول ويعرّفه انه لا يلزمه من ذلك ما ظن انه يلزمه، لم يوافقه السائل على ذلك اذا لم يعلم ان الغلط دخل من ذلك الوضع الذي عرّفه به المجيب، ولا وافقه على ان ذلك الموضع مغلط، فيعرض في المجيب شك هل بكّت او لم يبكّت. فلذلك ايضًا ليس ينبغي ان يتشاغل عن القسمة في المواضع التي يدخل الخلل فيها من قبل اغفال القسمة.

وكما انه ليس يجب ان يجيب عن مسئلتين بجواب واحد، فكذلك ليس يجب ان يجيب احد عن الاسم المشترك بجواب واحد. فإنه لا فرق بين ان يجاب عن مسائل كثيرة بجواب واحد، كانت تلك المسائل يدلّ عليها بلفظ واحد أو بألفاظ

كثيرة ، فإن الاسم المشترك هو سؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد . ولذلك من لم يجب عن مسئلتين فما فوقها بجواب واحد ، وأعاد[١٥] ذلك ، فليس يقع له غلط من 176a-5 قبل الاسم المشترك والمشاغبة اللفظية . ولا ايضًا يجب على المجيب ان يجيب عن الاسم المشترك[١٦] بجواب واحد اذا كانت جميع المعاني التي تقال عليها تلك القضية المشتركة صادقة . فانه لو كلّف المجيب ان يجيب عن الجوابين فما فوقها بجواب واحد 10-15 اذا كانت كلها تشترك في «نعم» او «لا» ، لكلّف اذا سئل عن الف مسئلة او الوف من المسائل الاّ يجيب عنها حتى يتأملها ، فإن اشتركت في «نعم» او «لا» اجاب فيها بجواب واحد ، وان لم تشترك فصّلها[١٧] ، وهذا شيء معلوم انه لا يكلّفه المجيب . فلذلك ليس يجب على المجيب ان يجيب عن الاسم المشترك بجواب واحد ولو كانت جميع القضايا المعنوية التي يتضمنها[١٨] الاسم المشترك كلها صادقة ، وانما يجب عليه ان يجب عما سَئل وهو لم يَسئل الاّ عن واحد ، لأنه ليس في ضمير المسائل اذا سأل بالاسم[١٩] المشترك الا معنى واحد ؛ ولو كان في ضمير السائل جميع المعاني التي يتضمنها[٢٠] الاسم المشترك لكان قد كلّف المجيب ان يجيب بجواب واحد عن مسائل كثيرة .

قال : ولأن من المشهور انه قد لا تكون هنالك مباكتة[٢١] ويظن ان هنالك مباكتة ، وانه قد لا يكون هنالك نقيض ويظن ان هنالك نقيضًا ، وانه يجب ان 20-25 يراجع هذا الظن ، فتى سلّم المجيب جميع ما يسلّمه للسائل على انه يظن ذلك ظنًا ، كان له اذا بكته ان يرجع فيما سلّم ويقول له : انما سلّمت تلك المقدمات وانا اظنها ، رجاءً ان تكون من جنس المظنونة الصادقة ، فأما الآن فقد ظهر انها من جنس المظنونة الكاذبة . ومتى فعل المجيب هذا لم يتم عليه مباكتة ، ولا انتج الخصم عليه شنيعًا ، ولذلك ما يجب عليه اكثر ذلك اذا سلّم مقدمة ناقصة الحمد ان يسلّمها على جهة الظن ، فانه ليس يقدر السائل ان يشنّع عليه اذا كان تسليمه لها على جهة الظن .

قال : فأما اذا سأل السائل على جهة المصادرة فكان ذلك بيّنًا ومعروفًا عند المجيب فينبغي ان يبادر ويعرّفه ان ذلك الذي وضع هو مطلوبه ؛ وان خفي ذلك عليه حتى ينتج المطلوب نفسه ، فله ان يقول له : انما سلّمت ذلك وانا اظن انها 30

غير المطلوب ، وأما الآن فقد ظهر انها المطلوب ، فأنت يا هذا لم تؤلف قياسًا ولا عملت شيئًا ، وهبك اني سهوت فسلّمت ذلك فما الذي تنتفع انت به ، اذ قد ظهر انك لم تعمل شيئًا ولا ألّفت قياسًا ؟ فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطلوب جزئياته على طريق الاستقراء ، الا انه لم يأخذ كلي ذلك الموضوع من حيث يدلّ عليه اسمه ، حتى يقول مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل لأن جميع الحيوانات هكذا هي ، بل قال مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الاسفل لأن الانسان والقرد وما اشبهه من سائر الحيوانات تحرّك فكّها الأسفل . فللمجيب حينئذٍ ان سلّم له هذا ، ثم انتج عليه ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل ، ان يقول له : لم ارد بتسليمي ان حكم ما اشبه الانسان والقرد في ذلك هو حكم جميع الحيوانات ، لأنه لو كان
ذلك لكنت سلّمت المطلوب بعينه ، بل انما اردت نوعًا كذا من الشبه ولم ارد نوعًا 35-40
كذا .

قال : واما الاسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازًا في آخر فانه قد يعرض فيها مغالطة ، وذلك ان صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه
يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه . مثال ذلك ان يقول قائل : 176b-5
ما هو لشيء فهو ملك له لأن ما هو لزيد فهو ملك له ، والانسان هو للحيوان ، فالانسان ملك للحيوان . فلذلك يجب على المجيب في هذا الموضوع الاّ يجيب عن هذه القضية مرسلة حتى يقسّم ، اعني قول القائل ، ان ما هو لشيء فهو ملك له .

قال : وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالجملة السائل عن النقائض والمتقابلات التي لا يكون الجزء الصادق منها معلومًا بنفسه او يكون معلومًا بشرط ، فأهمل في السؤال اخذ ذلك الشرط ، لأنه اذا كان الجهل بالمتقابلين على السواء فليس يسلّم المجيب له النقيض الذي رام السائل ان يسلّمه منه لأنه لا يظن به الصدق اكثر من مقابله .

وكذلك ايضًا يعرض متى لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محمودًا
دون نقيضه ، بل يكون كل واحد من الطرفين في الشهرة والحمد على السواء . مثل 15-20
قولنا : هل النفس مائتة او غير مائتة ؟ فان القوم الذين يقولون انها مائتة مساوون في الشهرة للقوم الذين يقولون انها غير مائتة ، ولذلك ليس يقولون انها غير مائتة ،

ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحد هذين النقيضين بحسب الشهرة فيسلّمه . واما متى اتفق ان يكون احد النقيضين معلوم الصدق بنفسه ، أو معلوم الحمد دون نقيضه ، أو اجتمع فيه الأمران جميعًا ، فإنه قد ينتفع السائل بالمصادرة على مثل هذا وذلك ان الجزء الصادق لمكان شهرته في الحمد ، أو لمكان كونه صادقًا معروف الصدق بنفسه ، قد يغلط المجيب فيسلّمه ، ولاسيّمَا اذا بدّل المصادر اسم احد حدّي المطلوب عند السؤال ، أو اسم احد حدّي مقابله ، اعني المحمول أو الموضوع ، باسم آخر ، ولم يأت بالمطلوب نفسه أو بمقابلة ان كانت المصادرة على مقابلة . لكن اذا سها المجيب في مثل هذا فسلّمه ، فله ان يقول للسائل انك لم تصنع مبكتًا ولا عملت قياسًا ، وان كنت قد سلّمت انا ذلك لك على ما تقدم . 25

— 18 —

- ١٨ -

[القول في الحلّ الحقيقي للاقيسة السوفسطائية]

[1]قال : وينبغي للمجيب في جميع المسائل ان يتقدم فيردّ القول الكاذب ويعرّف مع ردّه له من أي جهة عرض له الكذب ، فان هذا هو النقض المستقيم. 30-40 ولما كان الكذب يعرض في القياس : اما من جهة مقدماته ، اعني ان تكون كلتاهما كاذبتين أو تكون احداهما هي الكاذبة ، او من جهة تأليفه وشكله ، أو من كليهما ، فالنقض المستقيم انما يتأتى للمجيب اذا قسّم القول السوفسطائي[2] الى كل واحد من هذين القسمين ، ونظر في ايّهما عرض الكذب. فإن كان الكذب[3] في كليهما عرّف به ، وهذا النوع من القياس السوفسطائي[4] الذي يمكن نقضه لوجهين فهو اسهل ، اعني الفاسد الصورة والمادة ؛ وان كان في احدهما عرّف به أيضًا ؛ اما ان كان في الشكل عرّف انه غير منتج ؛ واما في المقدمات فبأن يرفع ما وضع السائل. 177a وهذان النوعان من القياس انما يمكن نقضها[5] بجهة واحدة .

واذا كان هذا هكذا فينبغي لمن أراد نقض الأقاويل القياسية ان ينظر اولاً هل ذلك القول قياس حقيقي او يظن انه قياس وليس بقياس ، وذلك بالنظر الى شكله والى مقدماته . فان لم يبن له ذلك فيها نظر الى النتيجة ، اعني هل هي صادقة أو

كاذبة ، فان كانت كاذبة قسّم القياس الى مادته وصورته ونظر في الكاذب منها اذ قد تبيّن ان النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في القياس: اما من قبل صورته ، واما من قبل مادته. وفرق كبير بين سهولة تبيين الكاذب في مقدمات القياس في وقت السؤال بها ، وبين تبيينه في النتيجة؛ وذلك ان تبيينه في النتيجة سهل لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا الى الجواب على البديهة ، وتبيين الشيء مع الفكرة اسهل من تبيينه على البديهة.

— 19 —

— ١٩ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن اشتراك الاسم وعن المشاغبة اللفظية]

قال: واما التبكيتات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل المشاغبة اللفظية ، فان منها ما يعرض الغلط فيه المغالطة من قبل الاسم المشترك المأخوذ في المقدمات ، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ في النتيجة ، اعني اذا لم يفهم انه يدلّ على كثير. مثال ذلك ان من سلّم ان الساكت يتكلّم ، والمتكلم غير ساكت ، وظن انه قد لزمه التبكيت وهو ان الساكت غير ساكت ، فليس سبب تبكيته في هذا هو جهلة بالاشتراك الذي في المقدمة القائلة ان الساكت يتكلم ، وذلك انه انما[1] فهم[2] المعنى الصادق فسلّمه وهو ان الساكت له قدرة على الكلام. ولا ايضًا سبب تبكيته جهله بالاشتراك[3] الذي في المقدمة الثانية وهو ان المتكلم غير ساكت ، فانه انما فهم منها المعنى الصادق فسلّمه؛ ولكن[4] سبب تبكيته هو جهله بالاشتراك الذي في النتيجة وهو ان الساكت غير ساكت ، فانه لو شعر[5] بالاشتراك الذي في هذه النتيجة لقسّم فقال: الساكت قد يصدق عليه انه غير ساكت من جهة ان له قدرة على الاّ[6] يسكت وان يتكلّم فيما بعد. واما من سأل فقال: اليس ما يعلم الانسان ليس يعلم، وما ليس يعلم فليس له علم بشيء، فالانسان اذن ليس له علم بما يعلم ، فتمّ على المجيب هذا التبكيت. فان سلّم له هذه المقدمات فانما عرض له التبكيت من قبل الاشتراك الذي في تأليف المقدمة القائلة ان ما يعلم

الانسان ليس يعلم، وذلك ان هذه المقدمة انما يسلّمها من لم يشعر بأن المضمر الذي في «يعلم» مرة يعود على المعلوم ومرة على العالم. فاذن سبب التبكيت ها هنا انما هو الاشتراك الذي في المقدمة لا الاشتراك الذي في النتيجة بخلاف الوضع الأول.

قال: وهذه المسائل التي يكون التبكيت فيها من قبل الكثرة التي يدل عليها الاسم المشترك او اللفظ المشاغبي[7] انما ينعقد التبكيت فيه متى كان القول نفسه يلزم عنه نقيضه. وليس يعرض هذا في قياس الخلف في كل المسائل، وذلك ان قياس الخلف: منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه، مثل ان يلزم من وضعنا ان الاعمى يبصر ان يكون الأعمى ليس بأعمى؛ ومنه ما يكون الكاذب فيه نقيضًا لمقدمة معلومة الا انها لم توضع جزء قياس، مثل ان يلزم عن قولنا ان الأعمى يتخيّل انه يتخيّل الالوان وذلك كذب، الا انه لم يرفع منه[8] الذي وضعنا.

قال: والنقيض لهذه المباكتات التي تكون من قبل اشتراك الاسم: اما في المقدمات كما قلنا، واما في النتيجة، فيكون بأن يتقدم المجيب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك الى انحائه، ويعرف الصادق منها من غير الصادق بأن يسمي ذلك، فليزد الشرط الذي به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء. مثل ان سأله سائل: اليس للساكت ان يتكلم؟ فقال: نعم له ان يتكلم، فانه يجب عليه ان يتدارك ذلك فيقول: لاكن لا[9] في حين سكوته، وكذلك ان اجاب بأنه ليس يتكلم تدارك ذلك فقال: لاكن يتكلم في المستقبل؛ وكذلك اذا سئل: اليس كل من علم شيئًا فليس يجهله؟ فقال: نعم، فانه يجب عليه ان يزيد فيقول: من الجهة التي علمه، فإذا فعل ذلك لم تتم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها. فانهم كانوا يَسئلون فيقولون: اليس من علم شيئًا من الأشياء فهو يجهله اصلاً؟ وانت تعلم ان كل اثنين عدد زوج، وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين[10] خبأت لك قبل ان اظهرها لك، فأنت اذن تعلم الشيء وتجهله معًا؛ وانما قلنا انه اذا اشترط من جهة ما علمه انه ليس تلزمه هذه المغالطة لأنه يقول: علمتها بالعلم الكلي ولم اعلمها بالعلم الجزئي، فإذن الذي علمت ليس الذي جهلت.

— 20 — — ٢٠ —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

قال : ومن يعرف ان التغليط قد يعرض من المشاغبة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضًا كيف النقض لهذه المغالطة بأن يقول انه اذا قسّمت دلّت على كذا واذا ركّبت دلّت على كذا ، وان الدلالتين مختلفتان ، وليس يلزم اذا قسّمت وركّبت ان تدلّ على شيء واحد. وقد لا يمتنع ان يجتمع في اللفظ المشاغبة والمراء من قبل الانتقال من القسمة الى التركيب ، ومن قبل ما يعرض في التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : اليس تعلم ان هذا يضرب؟ فإذا قال : نعم ، قال[1] : وبهذا كان يضرب؟ قال : نعم ، قال : فإذن انت تعلم ان هذا كان يضرب وبهذا كان يضرب ، فإذن ما تعلم ان به يضرب فبذاك يضرب ، والذي تعلم ان به يضرب هو علمك ، فإذن بعلمك كان يضرب. فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين ، احدهما انه ما كان صادقًا فيه مفردًا لم يصدق مركبًا ، وذلك ان علمه 177b بأن «هذا يضرب» كان صادقًا ، وكونه ايضًا «يضرب بهذا» كان صادقًا ، ولم يكن صادقًا انه يعلم «انه يضرب بهذا الذي كان يضرب» ؛ وايضًا[2] فان قوله : «وتعلم ان بهذا كان يضرب» قد يحتمل ان تكون الاشارة فيه الى الآلة والى العلم.

قال : والمغالطة التي تكون من التغيير من الأفراد الى التركيب أو بالعكس ليس هو[3] من نوع المغالطة التي تكون من قبل اشتراك الاسم وعلى ما زعم بعض الناس من ان كل مغالطة لفظية فهي من قبل اشتراك الاسم. وذلك ان اختلاف المفهوم في اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه ، واما ها هنا فانما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفردًا ومرة مركبًا ؛ كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرن[4] به علامة الرفع او علامة الخفض او النصب ؛ ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه.

قال : وقد تبيّن انه ليس كل ما ينقض من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التي استعملها بعض الناس في المغالطة. وانا في ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هي من باب المرائي[5] الذي من اشتراك التركيب والذي

من باب الجمع والأفراد. مثال ذلك قول القائل: انا ارى بالعين الذي ترى، فان مفهوم هذا اللفظ يختلف[6] اذا جعلنا الضمير الذي به[7] ترى مرة راجعًا الى العين ومرة راجعًا الى المخاطب، وهو بيّن انه ليس ها هنا اختلاف مفهوم من قبل اشتراك الاسم. وكذلك قول القائل: الست تعلم لسفن صقلّية الآن لفضيلتها ثلاثة[8] سكانات؟ فان «الآن» مرة تعود الى السفن ومرة الى العلم. ومثل ذلك: اليس[9] سقراط حكيمًا[10] فاضلاً[11] واسكافًا[12] رديئًا[13] فهو اذن فاضل رديء، وهذه مغالطة من باب اجراء المركّب مجرى المفرد في الدلالة. ومن هذا أيضًا قول القائل: اليس للمعلم[14] الفاضل تعليم جيّد وهو جيّد في نفسه، وللمعلم الرديء تعليم جيّد، فالمعلم الرديء جيّد[15]، وهذه المغالطة من اجراء المركّب مجرى الفرد، وذلك ان المركّب في هذا المثال هو الصادق والمفرد هو الكاذب. ومن المشهورة في هذا الباب عند القدماء قول القائل: الست تعلم ان كل ما هو ممكن لي ان افعله فأنا افعله، وممكن لي اذا لم اضرب بالعود ان اضرب به، فإذا انا لم اضرب بالعود فأنا اضرب بالعود.

قال: وهذا التغليط هو من باب اجراء الفرد مجرى المركّب، وذلك انه يصدق عليّ في الوقت الذي لا اضرب بالعود انه يمكنني ان اضرب بالعود، ولا يصدق عليّ مفردًا اني اضرب بالعود دون ان يقرن «يضرب»[16] لفظة «ممكن». فإذن سبب هذا التغليط هو الاّ يشعر باختلاف مفهوم لفظة «يضرب» اذا قرنت بالممكن أو اطلقت اطلاقًا.

قال: وليس نقض هذا كما ظن بعض الناس، احسبه يشير به الى افلاطون، من انه ليس كل ما يمكن لي فعله يكون وقت الامكان فيه[17] هو وقت الفعل، لأنه لو كان ذلك لكان ممكنًا ان اضرب اذا ضربت، فان هذا النقض هو خاص بهذا الموضع من جهة مادته، اعني من جهة لفظة «الممكن» المستعمل فيه. والنقض الذاتي للأشياء التي هي من نوع واحد هو نوع واحد، وذلك انما هو نقض عند تلك المسئلة بعينها لا نقض لذلك النوع من المغالطة.

— 21 —

— ٢١ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن الاحجام والنبرة]

35 **قال** : وأما الغلط العارض من الاعجام فالتبكيت لا يكون منه الا اقل ذلك، كان ذلك في المكتوب او في اللفظ. مثال في اللفظ قول القائل : اليس البيت هو
178a الاّ يحلّ؟ وان «ليس يحلّ»، سالبة «ان يحلّ»؟ فالبيت اذن سالبة. واما ما كان يعرض منها من قبل تفخيم الصوت وترقيقه فنقيضه سهل، وذلك بأن يعرف بأنه ليس دلالة ذلك اللفظ اذا فخّم هو دلالته اذا رقّق.

— 22 —

— ٢٢ —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن شكل القول]

واما التي شكل الفاظها واحد، وهي في مقولات مختلفة، فنقض التبكيتات
5-10 الواقعة فيها يكون بأن يعرف من اي مقولة هو كل واحد منها، اذا كان عندنا معلومًا اجناس المقولات. والتبكيت يعرض فيها[1] مثل قول القائل : يا هذا ارايت هل يمكن الشيء الواحد بعينه ان يكون يفعل وينفعل معًا؟ فإذا قال : لا، قال : وقد يمكن المرء ان يبصِر ويبصَر اذا رأى نفسه؛ و «ان يبصَر» هو مثل «ان يضرَب» و «ان يخرج» وبالجملة «ينفعل»، و «ان يبصر» هو بمنزلة «يخرج» وبالجملة «يفعل»[2]، واذا رأى المرء نفسه فقد امكن ان يوجد شيء واحد بعينه يفعل وينفعل معًا، وقد كان ذلك لا يوجد، هذا قبيح مستحيل. ونقض هذا هو قريب من النقض الذي للتبكيت الذي سببه اشتراك الاسم، وذلك بأن يعرف ان شكل «يبصر» وان كان كشكل «يضرب» فهو يدلّ على الانفصال لا على الفعل، وذلك
20-25 انه يشبه المشترك من جهة الاتفاق في صيغة اللفظ، كما انه يشبه التغليط الذي يكون من اخذ مسئلتين في مسئلة واحدة من جهة مخالفة «يبصر» «ليضرب» في اللفظ،
25 اعني في الحروف التي تركّب منها. لكن[3] الذي يَسئل عن مسائل كثيرة سؤالاً واحدًا

هو موافق بجهة ما للذي يسئل بالاسم المشترك ، لأن هذا يسئل ايضًا عن مسائل كثيرة سؤالاً واحدًا ؛ ولما كان هذا الاشتباه الذي بين الاقاويل المغلطة قد يوجد بأنحاء كثيرة من المغالطات اللفظية يشبه[٤] المغالطات التي تقع من قبل اشتراك الاسم وليست بها[٥]. ولذلك[٦] ظن من ظن ان كل تغليط فهو من قبل الاسم المشترك.

ومثال ذلك من سأل فقال : اليس من كان له شيء والفاه فليس له؟ فإذا قال له : نعم ، قال : اليس من كان عنده عشرة اكعب فألقى كعبًا منها انه ليس له 30-35 كعب؟ فإذا قيل : نعم ، قال : واليس[٧] من له تسعة اكعب له اكعب؟ فإذن من له كعب[٨] ليس له كعب[٩]. وهذه المغالطة ليس من قبل اشتراك الاسم وانما هي من قبل انه اخذ مطلقًا ما يصدق مقيّدًا ، وذلك ان من القى كعبًا من عشرة اكعب صدق عليه انه ليس له كعب واحد لا ان ليس له كعب باطلاق ، ومن له تسعة اكعب صدق عليه ان له تسعة اكعب لا كعب باطلاق. فإذن سبب هذا الغلط ان ما يصدق مع غيره ظن انه صادق اذا اخذ مفردًا ، فهو من باب المباكتة التي 178b تكون من قبل القسمة والتركيب[١٠]. ومما يشبه هذا ان يسئل سائل فيقول : اليس ما اعطي المرء فهو ليس له؟ فإذا قيل له نعم ، سأل بسرعة : اليس ما للمرء فهو الذي يعطيه؟ فإذا اجاب المجيب بنعم ، انتج عليه ، فإذن ما له ليس له. وهذا التغليط ايضًا من باب الافراد والقسمة ، وذلك ان الشيء قبل ان يعطيه فهو له ، واذا[١١] 5 اعطاه فليس له ، فإذا اخذ «ان له» أو «ليس له» مطلقًا عرض هذا التبكيت.

ونظير هذا قول من قال : اليس غير ممكن ان يبطش احد بغير يد ويبصر بغير عين ، فاذا قيل نعم ، والاشلّ بغير يد وهو يبطش ، والأعور بغير عين وهو يبصر ، فإذن يبصر بغير عين ، وليس يمكن ان يبصر بغير عين. وهذا انما يصدق مقيّدًا لا مطلقًا ، وذلك ان 10-20 الاعور يبصر بغير عين واحدة لا بغير عينين ، وكذلك الأشلّ يبطش بيد واحدة لا بيدين.

قال : ومن الناس من نقض هذه المغالطات بأن ظنها من قبل اشتراك الاسم ، فقال في المثال الأول ان[١٢] الأعور لا يبصر ، لاكن يقال فيه انه لا يبصر ليس مثل ما يقال في الأعمى انه لا يبصر بل بمعنى اقل. ومنهم من قال في المثال الثاني ان الذي اعطي كان كأنه ليس له ، وما اخذ كان كأنه له ، فاذن «ما ليس له» يقال

على اوجه كثيرة ، وكذلك «ما له». ومنهم من قال في نقض ذلك انه قد يعطي المرء ما ليس له ، وذلك ان من اعطى خمرًا طيبة فعندما اعطاها استحالت خلاً ، فقد اعطى ما ليس له ، فكأنه ذهب الى ان امثال هذه المغلطات هي من باب اشتراك الاسم وليس الأمر كذلك ، لأن هذه وان سلّمنا انها مناقضة فإنما هي مناقضة جزئية بحسب مادة هذا التبكيت لا بحسب الموضع الذي هذا التبكيت جزء منه. ولذلك من عرف طبيعة هذا الموضع ونقضه بحسب طبيعته لم يمكن ان ينعقد عليه تبكيت.

ومن هذا الجنس من التبكيت قول القائل : يا هذا ارأيت هذا المكتوب ، اليس 25 صادقًا قولك انه كتبه انسان؟ وقولك انك لم تكتبه انت ، وانت انسان ، فإذن كتبه انسان ولم يكتبه انسان. والنقيض في هذا ان يقال : كتبه انسان هو غيرك لا انسان مطلق. ومن هذا الجنس ، اعني الذي من الألفاظ ، قول القائل : ارأيت ما يتعلّم الانسان فهو ما يتعلّمه؟ وهو يتعلّم الثقيل والخفيف ، فالانسان ثقيل وخفيف. ووجه 30-35 النقض لهذا ان يقال ان لفظة «هو» انما تصدق على العلم لا على الانسان ، ومن هذا القبيل قول القائل : ما يمشي الانسان فيه فهو يطؤه[13] ، والانسان يمشي في النهار ، فهو يطأ النهار. ووجه النقض فيها ان يقال : اما المسافة التي يمشي فيها فهو يطؤه[14] ، واما الزمان الذي يمشي فيه فليس يطؤه[15] ، والتقابل ها هنا من قبل اشتراك لفظة «في» ، فإن دلالتها على المكان غير دلالتها على الزمان : ومثال آخر وهو قول القائل : هذا الانسان هو الانسان الخاص او العام ، فإن كان الخاص كان هذا الانسان المشار اليه هو انت لأن كليكما[16] خاص وليس هو انت ، وان كان عامًا كان جنسًا ، وليس المشار اليه بجنس ، فهو جنس ليس بجنس ، ووجه النقض في هذا ان يقال : ان الانسان المشار اليه هو شيء ثالث غير الانسان العام والخاص ، وان الانسان انما هو عام بالاضافة الى اشخاص الناس ، وهو خاص 179a-5 بالاضافة الى انسان انسان[17] من المشار اليهم ، واما المشار اليه فهو غير العام والخاص.

— ٢٣ — · 23 —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن القول]

قال : وبالجملة فينبغي للناقض في هذه المضلّلات التي من الالفاظ ان يكون نقضه بالمقابل للموضع الذي الزم منه السائل التبكيت. فإن كان التغليط من قبل تقسيم المركّب قابله بالتركيب ؛ وان كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم ؛ وان كان من قبل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطئ ؛ وان كان من التفخيم ناقضه بالترقيق ؛ ان كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية.

— ٢٤ — - 24 —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن العرض]

واما النقائض التي للمعاني المغلطة فان النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض ، اعني ان يعرف ان ذلك ليس فيها دائمًا ولا كلها[1]. فإن ما بالعرض انما يوجد لشيء : اما في اقل الزمان ، واما في اقل الموضوع ، واما في الأقل في كليهما. فأما النقض الخاص بهذا الموضع فان يقال هذا امر عرض وانه ليس باضطرار ، وذلك بيّن اذا تؤملت التبكيتات التي بالعرض . مثل قولهم : يا هذا انت تجهل ما اريد ان اسئلك عنه ، واذا سألتك عنه عرفته ، فأنت اذن تعرفه وتجهله معًا . ومثل قولهم : يا هذا انت تعرف زيدًا ولا تعرف انه دخل الدار ، وزيد هو الداخل ، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه ؛ ومثل قولهم : انت لا تعرف هذا الشيء الذي اخفيته[2] ، واذا رأيته عرفته ، فأنت تعرفه ولا تعرفه . ومثل قولهم : هذا اب ، وهو لك ، فهو اذن اب لك لكن[3] ليس لك. ومثال آخر من المشهورات وهو ان كل عدد فهو كثير لأن العدد كثرة ، وكل عدد فهو اقل من غيره ، وما هو اقل من غيره قليل ، فكل عدد كثير معًا. وهذه

179b التبكيتات كلها تنحلّ بأن يقال ان هذا امر عرض ، وانه ليس بالضرورة ، وذلك ان زيدًا هذا عرض له ان سألت عنه فجهلته من حيث سألت عنه ، ولم أجهله من حيث هو زيد ، وليس كونه مسؤولاً عنه دائمًا له ولا ضروريًا ؛ وكذلك عرض لزيد ان دخل الدار فأنا اعرفه لأنه زيد ، واجهل منه الأمر الذي عرض له وهو دخوله الدار ، وكذلك الجواب في المخفي الذي اعلمه ولا اعلمه .

قال : ومن الناس ، واحسبه يشير بذلك الى افلاطون ، من نقض هذه التبكيتات بأن قال انه ليس يمتنع ان يعلم الشيء الواحد من جهة ويجهل من جهة . لكن[4] هذه المناقضة يلحقها[5] التقصير من وجوه ، احدها انه ليس يمكن ان يستعمل في نقض جميع ما بالعرض ، مثل قول القائل : المتقدم هذا لك ، وهو اب ، فهو اب لك وليس لك ؛ فإن النقض في هذا ان يقال : ان هذا الذي هو لك عرض له[6] ان كان ابا ، وليس هو ابًا من جهة ما هو لك . والنقض يجب ان يكون عامًا ومحيطًا بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة ، وذلك انه قد يوجد في المادة[7] الواحدة بعينها انحاء مختلفة من الكذب ، فيجب ان يكون النقض نقضًا يرفع جميع تلك الانحاء التي في النتيجة الكاذبة .

قال : وأيضًا فان الذي ينقض قياس الخلف المبكّت بأن يعرفه[8] ان النتيجة التي زعم القائس انها ممتنعة هي ممكنة ، فإنما نقض ان يكون هو عمل قياسًا مبكتًا ، فان التبكيت الذي قصده[9] لم يتم له . وذلك ان كل من الّف قياسًا ليبيّن ما على طريق الخلف ، فأنتج نتيجة ممكنة لا ممتنعة ، فلم يبيّن شيئًا ولو الّف الف قياس من هذه الصفة . ولكن[10] متى لم يبيّن الانسان من القياس الكاذب الا هذا القدر فلم يبيّن شيئًا من الكذب الذي فيه ، ولا عرض له بإبطال ولا بإثبات . ولعلّ وضعه النتيجة ممكنة يوهم انه سلّم ان تلك المقدمات صادقة ، فانه قد يظن ان ما ليس يعرض عن وضعه كذب فهو صادق بل لا سبيل الى ابطال المقدمات الكاذبة في اقيسة الخلف الموبخة ، اعني التي تنتج نقيض ما وضع الا مع التسليم ان النتيجة كاذبة . ومثال ذلك انه من ناقض قول «زينن» في ابطال الحركة الذي يقول فيه انه ان كانت الحركة موجودة لزم ان يكون المتحرك[11] يقطع قبل تمام المسافة نصفها ، وقبل ذلك النصف نصف ذلك النصف ، ولما كانت الانصاف[12] الموجودة في المسافة

الواحدة بعينها غير متناهية لزم ان كان المتحرّك تحرّك ان يقطع مسافات غير متناهية في زمان متناه ، هذا خلف لا يمكن . فإذن الحركة غير موجودة . فان قال الناقض ان هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات بل هو محال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة متناهية ، وليس بمحال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيما يلزم من ذلك ، فهذا وان كان قد ابطل القياس الذي رام ان يبطل الحركة ولكنه[13] لم يعرض لبيان الكذب الذي في مقدماته . واما من ناقض هذا التبكيت السوفسطائي[14] بأن قال ان المتحرك ليس يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة ، وانما يقطع مسافة واحدة في زمان واحد ، وانما كان يجب ان يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل ، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة ، فقد نقض الكذب الذي في المقدمات ، ولذلك قيل ان 25 تلك مقاومة بحسب القول وهذه مقاومة بحسب الامر نفسه . وأيضًا فهذه المقاومة قد تضعف ايضًا في صناعة الجدل لأنه ليس بمشهور ان يقال ان الشيء الواحد بعينه يكون صادقًا من جهة وكاذبًا من جهة ، أو معروفًا من جهة مجهولاً من جهة ؛ بل المقاومة المشهورة في امثال هذه الأشياء ان يقال ان المعروف غير المجهول ، لأنه لو كان زيد هو الداخل في الدار او هو المسؤول عنه للزم ان يوجد زيد داخلاً في الدار ضرورة ما دام زيد موجودًا ، وكذلك ما دام مسؤولاً عنه ، ويكون اخذ ما به زيد موجودًا هو دخوله في الدار أو السؤال عنه . فالمعروف اذن من زيد عند الجمهور هو زيد ، اذ[15] كان المعروف هو الذي بالذات والمجهول هو الذي 30 بالعرض ، فإن من علم ان[16] هذا ابيض وجهل انه موسيقار فقد علم شيئًا وجهل شيئًا آخر .

ومن نقض التبكيت الذي الزم فيه ان يكون العدد كثيرًا وقليلاً معًا بأن سلّم 35 الكذب الذي فيه وقال : قد يمكن ان يكون كثيرًا بالقياس الى ما تحته ، قليلاً بالقياس الى ما فوقه ، فقد لحقه مثل التقصير الذي قلنا ، بل مناقضته التامة ان يقال له انه ليس كل عدد كثيرًا لأن الاثنين عدد وليس بكثير .

قال : ومن الناس ايضًا من رام[17] ان ينقض التبكيت المشهور الذي قيل فيه ان 180a هذا اب ، وهو لك ، فهو اب لك وليس ابًا لك ، من قبل الاشتراك الذي في

لفظة «له» ، فأنها تدلّ على الملك وتدلّ على غير الملك ، ومثل قول القائل : هذا
عبد ، وهو لك ، فهو عبد لك وليس كما ظنوا ، فإنه ليس يظن احد بلفظة «له»
اذا قرنها بالابن او بالأب انها تدلّ[١٨] على الملك ، ولذلك ليس هذا الغلط عارضًا
الا من قبل انه عرض لهذا الذي هو لك انه ابن. وكذلك الحال في العبد فانه ليس 5
يقرن به احد لفظة «لك» وهو يتوهم شيئًا غير الملك ، فلذلك ليس الغلط في هذا
الاّ من قبل ما بالعرض ، وهو ان عرض للذي كان ابنًا لك انه عبد.

ومن هذا الجنس قولهم : كل علم خير ، وبعض العلوم للاشرار ، وما هو
للاشرار فهو شر ، فبعض العلوم اذن خير وليس بخير. فإنه قد يظن ان المغالطة 10-20
جاءت في هذا من قبل الاشتراك الذي في «لام» النسبة وليس كذلك ، فإنه لما
اضفنا اللام الى الاشرار والى الاشتراك الذي فيها كما لو قلنا ان الانسان هو
للحيوان ، لم يفهم احد من هذه النسبة الا معنى واحدًا فقط ؛ بل الغلط العارض
فيه انه من قبل انه ظن ان ما عرض ان وجد للشرير فهو شر مطلق وليس
كذلك ، وانما هو شر من جهة انه عرض له ان كان علمًا لشرير لا انه شر بذاته[١٩]
وبما[٢٠] هو علم.

— 25 —

— ٢٥ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة
عن استعمال الالفاظ المطلقة أو النسبية]

قال : واذا وضع الشيء الصادق مبسوطًا ، أي من حيث هو في مقولة واحدة
من المقولات : اما جوهر ، واما كم ، واما كيف ، واما اضافة ، لم يعرض له ان يظن
به انه قد لزم عنه نقيضه على ما يظن انه يلزم ذلك في بعض الأشياء. وأما الأشياء 25
التي يظن انه يعرض عن وضعها نقيض ما وضع فهي الأشياء التي توجد مركّبة من
مقولات شتى ، وبالجملة من اجناس متباينة. لكن[١] في الحقيقة اذا اخذ الشيء من
حيث هو مركّب مع جنس آخر ، فلزم عنه نقيضه من حيث هو بسيط ، فلم يلزم

نقيضه بالحقيقة وانما ظن به انه نقيض ؛ ولذلك نقض هذا انما يكون بأن يظهر 30-35
ذلك الشيء الذي ركّب معه حتى ظن انه لزم عن وضعه رفعه وعن ايجابه سلبه.

وجميع المغالطات التي تأتلف من هذا الوضع اذا تؤملت ظهر ان هذا هو
سببها، مثل قولهم: ارأيت يا هذا اليس مستحيلاً ان يكون موجود عن غير
موجود؟ فاذا قال: نعم، قال: اليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود
فرسا، فإذن يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معًا ؛ وذلك ان الموجود في
القول الأول اخذ بسيطًا، وفي الثاني مركبًا، فأنتج النقيض بسيطًا، وليس يمتنع في
الموجود البسيط ان يكون غير الموجود المركّب، اعني ان يكون الموجود المطلق غير
موجود فرسا. وكذلك المغالطة التي يقال فيها: اليس ان يحلف المرء برًّا حسن وان 180b-5
يحلف فاجرًا قبيح؟ فاذن ان يحلف قبيح وحسن معًا، وذلك ان الحلف لم يؤخذ في
القولين بسيطًا وانما اخذ مركبًا مع شيئين متضادين، فظن انه يلزم عن ذلك ان
يكون هو في نفسه متضادًا، ولو اخذ «يحلف» بسيطًا ومطلقًا في الموضعين لكان
مستحيلاً ان يظن[2] انه عرض له عن وضعه رفعه. ومن هذا الجنس قولهم: أرأيت
الصحة اليست خيرًا؟ وهي للشرير شر، فالصحة خير وشر معًا، ومثل قولهم:
اليس الغنى[3] لمن يستعمل المال في حقه خير؟ وهو للاشرار شر، فالغنى[4] خير وشر 10-15
معًا، الى غير ذلك من المباكتات التي يستعملها ارسطو في هذا الباب فهي كلها
داخلة في هذا الجنس. والسبب فيه هو هذا السبب بعينه، ووجه نقضها هو هذا
الوجه بعينه، اعني ان نتأمل حال المقدمات في انفسها وحالها عند النتيجة فيعرف
الشيء الذي به تختلف، اذ كان لا يمكن ان يلزم عن الشيء نقيضه، ولا يظن به
ذلك اذا اخذ بسيطًا بل اذا اخذ مركبًا كما قلنا.

26 — — ٢٦ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

قال: وينبغي للمجيب ان يتأمل القول المبكّت الذي يعرض من قبل اهمال 181a
شروط النقيض. اما اولاً فهل ذلك القول منتج لنقيض الوضع ام لا؟ ثم ان كان

منتجًا تأملنا هل الحدّ الأوسط مأخوذ في المقدمتين بحال واحدة او بحالين مختلفين؟ وهل الطرفان الأكبر والأصغر هما بأعيانهما المأخوذان في النتيجة بحالة[1] واحدة ام بحالة تختلف؟ فإنه اذا تحفّظ بهذه الأشياء لم يحدث عليه تبكيت من هذا الباب، واذا سئل عن شيء واحد مرتين هل هو كذا أو ليس بكذا فلا يسلّمه مطلقًا ولكن[2] يقول: هو كذا من جهة كذا[3] وليس بكذا من جهة كذا، مثل ان يسئل: هل الاثنان ضعف او غير ضعف؟ فيقول: هي[4] ضعف لكذا وليست ضعفًا لكذا. والمغالطات التي تكون من هذا الباب هي مثل القائل: اليس من يعرف الشيء لا يجهله، ومن يجهل الشيء لا يعرفه؟ فإذا قيل نعم، قيل: وانت تعرف زيدًا انه زيد ولا تعرف انه موسيقار، فأنت تعرفه وتجهله معًا.

— 30 —

— ٢٧ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن جمع عدة مسائل في مسألة واحدة]

قال: وأكثر ما ينبغي ان يتحفظ في المسائل التي تجمع مسئلتين في مسئلة واحدة الايجاب فيها بالأمرين المتقابلين اذا كانا موجودين في ذينك الشيئين اللذين سُئل عنهما كأنهما[1] شيء واحد. مثل ان يُسئل عن رجلين احدهما صالح والآخر طالح فيقال: هل فلان وفلان صالح او طالح! فيقول القائل: هما صالح وطالح لأن ذلك صادق على مجموعهما، أو هما لا صالح ولا طالح لأن ذلك ايضًا صادق عليهما معًا. فانه اذا كان الجواب هكذا امكن للسوفسطائيين[2] مغالطة كثيرة وذلك انهم يقولون: ان كان كلاهما صالحًا وطالحًا فالصالح هو بعينه طالح والطالح صالح، أو الطالح هو لا طالح[3] والصالح[4] لا صالح. 181b-15

قال: وليس يبرئ من هذا التغليط ان يأتي بلفظ الجمع ان كانت جماعة، ولا بلفظ التثنية ان كانا اثنين. فلذلك لا ينبغي ان يكون الجواب في امثال هذه الأشياء بالمتقابلات وان كانت صادقة، فانه يفتح للمشاغبين بابًا كبيرًا، وان كان بيّنًا انه

انه لا يعرض عن ذلك مثل هذا الجواب حقيقة، لأن الذي يصدق على المجموع ليس بصادق على كل واحد منهم.

- 31 —

— ٢٨ —

[القول في حلّ التبكيتات المؤدّية الى الهذر والتكرير]

25-35 **قال**: وأما اذا سأل السائل بالموضع الذي يلجئ المجاوب[1] الى التكرير، وهي كما قلنا موضعان: احدهما في تعريف الأشياء التي من المضاف، والثاني في تحديد الاعراض التي تؤخذ في حدودها موضوعاتها، فينبغي للمجيب اذا ما سئل عن الأشياء المضافة، والجاه السؤال[2] الى التكرير، ان يبيّن ان هذه ليس يمكن ان يعرف جوهر احدهما الا بأن يؤخذ فيه جوهر الآخر اذا عرفت من حيث هي مضافة لا من حيث هي في مقولة اخرى. مثال ذلك انه لا يعرف الضعف بما هو ضعف الا بمعرفة النصف، وقد يمكن ان يعرف بذاته لا من حيث هو من المضاف بل من جهة انه من الكمية، مثل ان يعرف ان الضعف اثنان[3] أو اربعة؛ لكن[4] من عرف ان الضعف اثنان[5] أو أربعة فلم يعرف الاضافة بل انما عرف الموضوع للاضافة. وكذلك من عرف علمًا من حيث هو في صناعة من الصنائع، كأنك قلت علم الطب فإنما عرفه من حيث هو في باب الكيف لا في باب المضاف، ولو عرفه في باب المضاف لما عرفه الا بالشيء الذي يضاف اليه، وان يبيّن[6] بالجملة انه ليس يعرض محال من التكرير مما[7] طبيعته تقتضي التكرير. وذلك ان من حدّ العشرة بأنها[8] عدد يأتلف من واحد وواحد وواحد حتى تكمل الآحاد التي فيها، فقد كرّر ولم يأت بشيء مستحيل. وكذلك حدود الموجبة هي مكرّرة في وجود السالبة وليس يلحق من ذلك استحالة، وذلك ان سلب قولنا «ان يفعل» هو «الا يفعل» وهو تكرير للمحمول والموضوع. ومن جاوب بشيء يسئل فيه هل هو ابيض انه ليس بأبيض فقد كرّر، الا انه ليس احد من الناس يرى انه اتى[9] بمستحيل.

واما اذا الجيء المجيب في السؤال عن حدود الاعراض التي يوجد في حدّها الموضوع الى التكرير، مثل ان يسئل: ما هو الأنف الافطس؟ فيجيب[١٠] بأنه الأنف الذي يوجد فيه التقعير الذي في الأنوف، فينبغي ان يتبيّن[١١] له ان سؤاله هو الذي اضطره الى التكرير، وذلك انه لو سأل: ما هو الأفطس[١٢]؟ لكان الجواب انه انف عميق، وكان ذلك تفصيلاً لما دلّ عليه الاسم اذ كان هذا هو شأن الحدود مع الأسماء، أعني ان يفهم الحدّ مفصّلاً الشيء الذي فهمه مجملاً. واما وقد سأل: ما هو الأنف الأفطس، فإنه لو جووب بانه انف عميق لم يكن فرق بين ما سأل عنه وبين ما جووب به، فكان بمنزلة من بدّل اسمًا باسم، فلذلك احتيج ان يفصّل له لفظ «التقعير» فيقال: هو الأنف الذي فيه التقعير[١٣] الموجود في الأنوف، اذ كان التقعير: منه ما يوجد في الأنوف، ومنه ما يوجد في الساقين
182a وهو الذي يسمى «فحجًا» أو «صككًا»، لأن في هذا السؤال لم يبق شيء يفصل له الاّ ما يدلّ عليه لفظ «التقعير». وأيضًا فمع ان هذا شيء ضروري بحسب هذا السؤال فليس في هذا تكرير اذ كأنه انما اشكل عليه معنى هذا التقصير ما هو اذ كان التقعير[١٤] يختلف بحسب الاعضاء التي هو فيها ولا استحالة في ذلك[١٥]، وانما المستحيل لو فهم ها هنا من التقصير التقصير[١٦] الموجود في الساقين.

— 32 —

— ٢٩ —

[القول في حلّ التبكيتات المؤديّة الى استغلاق الكلام واستحالته]

واما الأقاويل المستغلقة التي يظن ان المفهوم عنها مستحيل، وهي احد الأشياء التي يسوق[١] اليها المغلط، فلما كان الموضع الذي اعطي في عملها غير مشترك لنا ولهم، كان ايضًا ما قال في بعض هذه المواضع خاصًا بلسانهم أو غير مشترك لنا ولهم. ونحن فينبغي ان نتأمل هذا الجنس من الكلام[٢] في لسان العرب فان كان موجودًا فنتأمل هل له مواضع ينشأ منها هذا الكلام ام لا، وان كان فما الحيلة في نقضها. وابو نصر يرى ان هذا الجنس من الكلام هو الذي يسمّى «عيًا» في لسان العرب، وانه انما يعرض من نقصان العبارة، كما ان الهذر انما يعرض من زيادة

العبارة. فينبغي ان نفحص عن هذا كله، ونعرف ما هو منه عيّ بالحقيقة وما هو عيّ بحسب الظن، ومن ايّ مواضع ينشأ[3] امثال هذا المعنى في كلام العرب او في كلام جميع الأمم ان كان ها هنا عيّ مشترك لجميع الأمم.

— 33 —

— ٣٠ —

[القول في مراتب الصعوبة في حلّ التضليلات]

قال: والكلام المضلّل منه ما هو عسير معرفته، ومنه ما هو سهل معرفته. والعسر قد يكون من قبل عسر معرفة الموضع المغلط نفسه، وذلك ان بعضها اشد من بعض. وقد يختلف الموضع الواحد في العسر والسهولة بحسب المادة المستعمل[1] فيها. وقد يعسر القول المغلط من قبل ان فيه اكثر من نوع واحد من انواع الاشياء، مثل ان يكون مغلطًا من قبل ما بالعرض، ومن قبل اشتراك الاسم، وغير ذلك من 182b-10 انواع المواضع المغلطة. والقول المغلط الشديد التغليط هو الذي لا يوقف منه بسرعة على ان الكذب فيه انما جاء من قبل القياس، او من قبل المقدمات، أو من كليهما جميعًا، ثم نعدّه في العسر الذي يعلم منه ان الكذب فيه انما هو من قبل المقدمات، ولا يعلم من أيّ شيء عرض ذلك في المقدمات: هل من اللفظ أو من المعنى؟ ثم بعد هذا في السهولة القول الذي يعلم ان الكذب في مقدماته من جهة ولا ...15 يعلم في ايّ مقدمة هو ذلك[2] بسرعة.

قال: والقول العسير الحلّ من هذه هو ما كانت المقدمات فيه اشهر من النتيجة، لأن القول الذي هو مثل هذا كثيرًا ما يبطل المشهورات. وأكثر ما يخفى الأمر اذا كان السؤال عن طرفي نقيض ليس واحد منهما اشهر من الآخر، فانه يعسر علينا ان نعرف ايّ الطرفين يسلّم.

قال: والقول الهيّن الحل هو الذي يكون من الأمور التي ليست بمشهورة، أو من الشنيعة، أو القول الذي لم يتسلّم من المجيب. **قال**: واذا سئل المجيب عن مقدمات مشهورة فليس ينبغي ان يتهاون به، وان كان غير مرتب لها ولا عارف

بتأويل القول. ويجب ان يجعل النقض تارة بحسب القول وتارة بحسب القائل، بأن يعرّفه انه لم يجد السؤال، فإن السؤال قد يكون بحسب المسئلة نفسها، وقد يكون بحسب المجيب، وقد يكون بحسب الوقت الحاضر[٣].

— ٣١ —   — 34 —

[خاتمة عامة]

قال: واذ قد بلغنا هذا المبلغ من القول في هذه الصناعة، فقد تبيّن لنا من اين تكون الاقاويل المضلّلة للمتعلمين، وكم عددها، وكيف يرجع[١] بعضها الى الغلط في القياس. وكيف ينبغي ان يسأل[٢] من يروم تأليف الاقاويل التي من هذا الجنس، 30
وكم الاغراض المقصودة في هذا الجنس من الكلام، وكيف تنقض ويجاب عنها، وذلك هو جميع ما كان متشوقًا لنا معرفته في هذه الصناعة. ولذلك ما نرى انّا قد فرغنا من القول في هذه الصناعة ووقفنا على جميع اجزائها، والذي بقي لنا هو ان 35
نقول في السبب الذي دعانا الى النظر في هذه الصناعة على جهة التذكرة.

وذلك انّا لما كنا مشتاقين الى ان تكون عندنا قوانين نقدر ان نعمل منها اقيسة من مقدمات مشهورة على جهة السؤال والامتحان، وهي الاقيسة التي تستعملها صناعة الجدل، وقوانين نقدر بها ان نحتفظ من ان تؤلف علينا امثال هذه الاقيسة، وكانت ها هنا اقيسة مرائية يظن بها انها من هذا النوع وليست بها، رأينا ان العلم 183b-5
بالجواب انما يتم لنا في صناعة الجدل بمعرفة هذا النوع من الاقيسة التي تسمى «المرائية» ومعرفة نقضها، فأردفنا النظر في صناعة الجدل بالنظر في هذه الصناعة. ولمكان هذا الذي قلناه كان الجواب في صناعة الجدل اعسر من السؤال، ولذلك كان سقراط يعترف بانه يحسن ان يَسئل ولا يحسن ان يجيب. ولذلك رأينا 10
الاّ نكتفي من معرفة هذه الصناعة بأن نعلم الأشياء المغلطة وكيف يسأل[٣] عنها فقط، بل وكيف نجيب عنها وننقضها. فأما انه اذ قد تكلمنا في اغراض هذا الجنس من القول، اعني الاقاويل المغلطة، والمواضع التي يؤلف[٤] منها هذا الجنس من القول،

وكيف يسأل[٥] عنها حتى يكون فعلها اتم ، وكيف يجاوب عنها وتنقض ، فقد بلغنا من ذلك النهاية المتشوقة فأمر معروف بنفسه.

قال : وينبغي الاّ[٦] يجهل ما عرض لنا في هذه الصناعة. فإن من الصنائع[٧] ما 15
قد قيل في مبادئها ، وانما بقي منها على المتأخر تتميم تلك المبادئ ، ومنها ما لم يقل في
مبادئها شيء ، وهذه اذا شرع في النظر فيها فقد يعسر على الناظر فيها ان يأتي في
ذلك بشيء كثير من اجزاء تلك الصناعة ، بل ان اتى فإنما يأتي في ذلك بشيء 20-25
صغير يسير، الاّ انه وان كان صغيرًا في القدر فعسى ان يكون آثر من[٨] الشيء
الكبير الذي يأتي به المتأخّر تكميلاً للصناعة التي قد فرغ المتقدم من مبادئها. وانما
كان ذلك كذلك لأن القول في المبدأ عسير والقول فيما بعد المبدأ سهل ، ولذلك
كان القول في المبدأ وان كان يسيرًا في القدر فهو عظيم في القوة. والقول فيما بعد
المبدأ وان كان كثيرًا فهو صغير في القوة ، وهذا بعينه عرض لنا في هذه[٩] الصناعة
بالاضافة الى سائر الصنائع المنطقية الأربع[١٠] ، فإنه لم نلف في هذه الصناعة شيئًا
يتنزل منها منزلة المبدأ ولا منزلة الجزء. واما سائر الصنائع فإنّا وان لم نلف منها شيئًا
يتنزل منزلة المبدأ فقد الفينا شيئًا يتنزل منزلة الجزء ، مثل ما عرض في صناعة 30-35
الخطابة ، فإنه تعاور الكلام فيها قوم من القدماء حتى الفينا جميع اجزائها قد كمل
لكن[١١] في المواد ، اذ كانوا انما تكلموا في ذلك من غير ان يتكلموا في الأشياء التي
تتنزل منها منزلة المبادئ وهي الأمور المشتركة للصنائع الخمس ، مثل القول في
القياس المطلق وما اشبهه من الأمور المشتركة. فأما هذه الصناعة فلم نجد شيئًا يجري
مجرى المبدأ ولا مجرى الجزء ، وانما وجدنا فيها اشياء كثيرة تجري مجرى الأشخاص
الموجودة من الصناعة عند اهل تلك الصناعة ، فكما انه من لم يكن عنده من علم
الصناعة الا وجود عدد ما من اشخاصها التي تفعلها تلك الصناعة فليس عنده علم 184a
بالصناعة. مثال ذلك ان من لم تكن عنده من صناعة الخفاف الا اشخاص من
الخفاف محدودة فليس عنده من صناعة الخفاف شيء. كذلك من تعاطي ممن
سلف تعليم[١٢] هذه الصناعة[١٣] من غير ان يكون عنده منها الا اقوال محدودة العدد ،
اعني اقوالاً سوفسطائية[١٤] ، فهو بمنزلة من رام تعليم الخفاف بأن يعطي الناس خفافًا 5
من عنده ، أو يقول لهم ان القدم ينبغي ان تصان[١٥] بالخفاف من غير ان يعرّفهم

من اي شيء تصنع الخفاف ، ولا كيف تصنع . وليس من العجب تمام الصناعة لكثير من الناس ، لكن[١٦] العجب ان تتم الصناعة لواحد فقط . واذا كان تتميم الصنائع للناس الكثيرين امرًا فاضلاً جدًا ، فأفضل منه واعجب ايجاد الصناعة بأسرها للواحد وانشاؤها من المبدأ الى المنتهى .

184b-5 **قال** : ولمكان هذا قد يجب على كل من وقف على قولنا هذا ان يكون لنا منه شكر كثير وحمد عظيم ما انشأناه من هذه الصناعة وحصّلناه من مبادئها واجزائها . فإن وجد في بعض اجزائها نقص فليكن منه صفح عنا وعذر لنا لمكان الأشياء التي قلناها .

فهذا هو[١٧] آخر ما ختم به هذا الرجل كتابه هذا ، وقد نقلنا منه ما تأدى الى فهمنا بحسب ما يسّر لنا في هذا الوقت ، وسنعيد فيه النظر ان فسّح الله في العمر ويسّر لنا اسباب الفراغ ، فإن هذا الكتاب معتاص جدًا : اما من قبل الترجمة ، واما من قبل ان ارسطو قصد ذلك فيه ، ولم نجد فيه لأحد من المفسّرين شرحًا لا على اللفظ ولا على المعنى الا ما في «كتاب الشفاء» لأبي علي بن سينا شيئًا[١٨] من ذلك ، والكتاب الواصل الينا من ذلك هو في غاية الاختلال[١٩] . فمن وقف على كتابنا هذا ، ورأى انه قد نقص من كلامي شيء هو في كلامه ، أو سقت[٢٠] شيئًا من كلامه على غير الجهة التي قصدها[٢١] فليعذرني ، فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير ان يسبقه فيه غيره[٢٢] هو شبيه بمن يبتدئ الصناعة . ولذلك[٢٣] كثير مما اوردناه في ذلك انما هو على جهة التخمين[٢٤] وانت تتبيّن ذلك اذا وقفت على نص كلامه في هذا ، لكن[٢٥] ارجوانه[٢٦] لم يفتنا شيء من اجناس الأقوال التي اودعها هذا الكتاب ، ولا من اغراضه الكلية ، وان كنا لا نشك انه قد فاتنا كثير من الأشياء الجزئية ، وكثير من جهة استعمال القول فيها والتعليم لها . ولاكن رأينا ان هذا الذي اتفق لنا في هذا الوقت خير كثير ، وعسى ان يكون كالمبدأ للوقوف على قوله على التمام لمن يأتي بعد أو لنا ان وقع لنا فراغ وانشاء الله في العمر . فأنظروا كيف حال من يأتي بعد هذا الرجل في فهم ما قد كمل وتميّز[٢٧] فضلاً عن[٢٨] ان يظن بأحد انه يزيد عليه أو يتم شيئًا نقصه . وقد اعترف ابن سينا بهذا وقال انه اليوم له الف سنة وكذا وكذا مائة من السنين ولم نجد احدًا زاد عليه في هذه الصناعة . **قال** : ونحن ايضًا فقد

اجهدنا انفسنا في ذلك زمان اكبابنا على هذه الاشياء، واستقرينا جميع الأقاويل، فلم نلف شيئًا يخرج عنها ولا يشذّ الا ما يتنزل منزلة اللاحق أو منزلة البسيط لمجمل او كيف قال.

قلت[٢٩]: واما انت فقد يمكنك ان تقف من قولنا المتقدم في هذا الكتاب وقوف يقين انه ليس ها هنا مغلطات الا تلك التي عددناها، اعني ما يجب ان يعدّ جزءًا من الصناعة، وان الموضع الذي يظن إن ابا نصر استدركه، وهو موضع الابدال، هو شيء لم يخف على ارسطو، وان الأمر فيه على احد وجهين: اما الاّ يكون مغلطًا بالذات وفي الأكثر فإن موضع الابدال هو بالذات، كما علّمنا ارسطو، خطبي أو شعري، وأما ان يكون معدودًا في المغلطات التي بالعرض ان كان ولا بدّ واجبًا ان يذكر في اجزاء هذه الصناعة؛ وكذلك كثيرًا مما زاد في المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها ارسطو[٣٠] في[٣١] باب اخذ ما ليس بسبب على انه سبب، ففيه[٣٢] كله نظر. وذلك انه يشبه ان يكون بعضه[٣٣] بسطًا وشرحًا لما قاله ارسطو، وبعضه من اجزاء هذه الصناعة بالعرض، مثل ادخاله في الألفاظ المغلطة ابدال الاسماء المفردة بالأقاويل، أو الاسماء بالاسماء، أو الأقاويل بالأقاويل. واما ادخاله القياس المستقيم في اخذ ما ليس بسبب على انه سبب فهو راجع لما بالعرض وليس بخاص بهذا الموضع[٣٤].

تم تلخيص السفسطة والحمد لله على ذلك كثيرًا كما هو اهله[٣٥].

فهرس كتاب المغالطة

كتـاب المغالطـة
لازمة الفروقات بين المخطوطات

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)
ل: مخطوط ليد (كامل)
م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة
ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب المغالطة

فصل ١/ص ٦٦٩ – ٦٧١

١ – ل : جملة «بسم الله ... السفسطة» من سطر ١ الى ٣ وردت هكذا : «تلخيص سوفسطيقى وهو كتاب السفسطة لارسطو بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلّم تسليما». ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : من. ٤ – ل : ذهب وفضة. ٥ – ل : بذاتها لا بالعرض. ٦ – ف : الذي. ٧ – ل : انه (ز). ٨ – ل : فيلزمه. ٩ – ف : كذا (ن). ١٠ – ل : تكن. ١١ – ل : بالفاظ. ١٢ – ل : و (ز). ١٣ – ل : به. ١٤ – ف : معاني. ١٥ – ل : كلفة. ١٦ – ل : اذا. ١٧ – ف : كثيرا. ١٨ – ل : هاؤلاء. ١٩ – ل : فيما. ٢٠ – ل : و (ن). ٢١ – ل : لمن (ن). ٢٢ – ل : يقوون. ٢٣ – ل : يراؤا. ٢٤ – ل : هواهم. ٢٥ – ل : تتم (ن).

فصل ٢/ص ٦٧١

١ – ف : السفسطائية.

فصل ٣/ص ٦٧٢

١ – ل : هو (ن).

فصل ٤/ص ٦٧٢ – ٦٧٥

١ – ل : الذي (ز). ٢ – ل : الذي (ز). ٣ – ل : بتقدم. ٤ – ل : المواضع. ٥ – ل : و (ن). ٦ – ف : الموضع الذي (ن). ٧ – ل : يصدق. ٨ – ل : لا يصدق. ٩ – ل : ومثل. ١٠ – ل : يغيّر. ١١ – ل : جملة «والذي يكون... عليه» من سطر ٩ الى ١١ وردت هكذا : «وهذا انما يمكن في المكتوب دون الملفوظ». ١٢ – ف : زيد عمرا. ١٣ – ل : عما. ١٤ – ل : جملة «وان كان هذا كما قلنا انما يعرض في الخط فقط» (ن). ١٥ – ل : العرب. ١٦ – ل : وما دافق بمعنى مدفوق (ز). ١٧ – ل : انه. ١٨ – ل : ذلك (ز). ١٩ – ل : له (ن).

فصل ٥/ص ٦٧٥ – ٦٧٩

١ – ل : المغلطات. ٢ – ل : القائل. ٣ – ل : «واعني ان يكون الشيء يصدق لا باطلاق فيلزم منه ان يصدق» (ز). ٤ – ل : اذًا. ٥ – ل : وذلك انه. ٦ – ل : القائل. ٧ – ل : احدا. ٨ – ل : قد (ن). ٩ – ل : فأنها. ١٠ – ل : فيها. ١١ – ل : التي. ١٢ – ل : انها. ١٣ – ف : قياس (ن). ١٤ – ل : لحق. ١٥ – ل : او. ١٦ – ل : غالط. ١٧ – ل : جملة «والكذب نفسه... وضعها» من سطر ١٦ الى ١٧ وردت هكذا : «والكذب نفسه لازم لا عن تلك المقدمة بل عن ما عداها من المقدمة او المقدمات الكاذبة التي وضعها». ١٨ – ل : قد (ن). ١٩ – ل : فاذًا. ٢٠ – ل : لم يضع. ٢١ – ل : ولاكن. ٢٢ – ف : بالقياس (ن). ٢٣ – ل : لاكنها. ٢٤ – ل : لم نعرض. ٢٥ – ل : و. ٢٦ – ل : يكون. ٢٧ – ف : خير. ٢٨ – ل : منها.

فصل ٦/ص ٦٨٠ – ٦٨٢

١ – ل : الحقيقي (ن). ٢ – ل : او القضية (ن). ٣ – ل : جهة (ز). ٤ – ف : تبكيت حقيقي. ٥ – ل : وثلثة. ٦ – ل : اشتراك (ن). ٧ – ل : بشيء (ن). ٨ – ل : الموجودتان. ٩ – ل : ما. ١٠ – ل : بالقياس. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ف : الغير مفصّل. ١٣ – ل : الجزء. ١٤ – ل : ولاكن. ١٥ – ف : ما ليس بمقابل (ن). ١٦ – ل : فيهما. ١٧ – ل : ان (ز).

فصل ٧/ص ٦٨٢ – ٦٨٤

١ – ف : الصلابة. ٢ – ل : اخرا. ٣ – ل : بادر. ٤ – ل : فميّز. ٥ – ل : المعاني. ٦ – ل : بها. ٧ – ل : انما. ٨ – ل : والاختلاف. ٩ – ل : علّة (ن). ١٠ – ل : في الجملة. ١١ – ل : لم يوفّ.

فصل ٨/ص ٦٨٤ – ٦٨٨

١ – ف : الغير مناسبة. ٢ – ل : استعمل. ٣ – ل : اثنان. ٤ – ل : قلت (ن). ٥ – ل : المغالطة. ٦ – ف : الغير صحيحة. ٧ – ل : ثلثة. ٨ – ف : ما عدى. ٩ – ل : منه. ١٠ – ل : ينتج. ١١ – ف : لا يؤخذ. ١٢ – ل : ام. ١٣ – ف : الغير منتجة. ١٤ – ف : يصدق. ١٥ – ف : يعدد. ١٦ – ل : فيه. ١٧ – ل : جملة «ولا يكون... المنطقية» (ن). ١٨ – ل : اذا. ١٩ – ل : بمنزلة. ٢٠ – ل : اكثر. ٢١ – ل : وتكون. ٢٢ – ف : المنطق. ٢٣ – ف : ما

عدى. ٢٤ – ل : جملة «وايضًا فأن المثال خاص بصناعة الشعر» (ن). ٢٥ – ل : لاكن.

فصل ٩/ص ٦٨٨ – ٦٨٩

١ – ل : واذ. ٢ – ف : نتعاطى. ٣ – ف : حاط. ٤ – ل : بصناعة. ٥ – ل : في. ٦ – ل : العامة. ٧ – ف : حال. ٨ – ل : قلت (ن). ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : هي (ن).

فصل ١٠/ص ٦٨٩ – ٦٩٤

١ – ل : بنحو. ٢ – ف : جملة «عند السامع ... المتكلم» من سطر ٨ الى ٩ (ن). ٣ – ل : يسئل. ٤ – ل : اذ (ز). ٥ – ل : «وقد يعرض للاسم ان «بدل «وقد يعرض ان يكون الاسم». ٦ – ل : زينن. ٧ – ل : على. ٨ – ل : التي. ٩ – ل : غير دال فقط. ١٠ – ل : «مسموع» بدل «غير دال». ١١ – ل : ما (ن). ١٢ – ل : هاؤلاء. ١٣ – ل : هو (ن). ١٤ – ل : هاؤلاء. ١٥ – ل : القياس. ١٦ – ل : قصد. ١٧ – ل : رأى. ١٨ – ل : فتى. ١٩ – ل : لاكنها. ٢٠ – ل : العارض (ن). ٢١ – ل : له (ن). ٢٢ – ل : اعطائه. ٢٣ – ل : له (ن). ٢٤ – ل : يعلم. ٢٥ – ل : فهو. ٢٦ – ف : مطلقا (ن). ٢٧ – ل : فيه (ز). ٢٨ – ل : مرافقة. ٢٩ – ل : ان يشترك. ٣٠ – ل : هي (ن). ٣١ – ل : هي (ز).

فصل ١١/ص ٦٩٤ – ٦٩٦

١ – ف : سفسطاني. ٢ – ف : السفسطاني. ٣ – ل : «يقال له» بدل «يسمى». ٤ – ف : سفسطاني. ٥ – ل : لاكن. ٦ – ل : تبيّن. ٧ – ل : يجحدها. ٨ – ل : فتستعمل. ٩ – ف : السفسطائية. ١٠ – ل : لاكنهم. ١١ – ل : انها. ١٢ – ل : المشاغبة. ١٣ – ف : السفسطاني. ١٤ – ل : يتحفظ. ١٥ – ل : وهذا. ١٦ – ل : واجب.

فصل ١٢/ص ٦٩٦ – ٦٩٩

١ – ف : السفسطائية. ٢ – ل : لاكن. ٣ – ل : الشنيع (ن). ٤ – ل : المخاطب (ن). ٥ – ل : الآ. ٦ – ل : هذه. ٧ – ل : الى. ٨ – ل : سأل. ٩ – ل : فيسلّمها. ١٠ – ل : تسليما. ١١ – ل : يسأله. ١٢ – ل : الشنيع. ١٣ – ل :

لاكن. ١٤ – ف: الموجب. ١٥ – ف: ثم. ١٦ – ل: عنه. ١٧ – ل: لاكن.
١٨ – ل: التي. ١٩ – ل: و(ز). ٢٠ – ل: لاكن. ٢١ – ل: ينقص.
٢٢ – ل: واحد. ٢٣ – ل: لاكن. ٢٤ – ل: لهاؤلاء. ٢٥ – ل: باللشنيع.
٢٦ – ل: يكون. ٢٧ – ل: فعسيان. ٢٨ – ل: و(ن). ٢٩ – ل: النوع.

فصل ١٣/ص ٦٩٩ – ٧٠٠

١ – ل: لذلك. ٢ – ل: هو (ز). ٣ – ل: العدد (ز). ٤ – ل: متساويين (ن). ٥ – ل: فانما. ٦ – ل: لاكن.

فصل ١٤/ص ٧٠٠ – ٧٠١

١ – ل: بمذكر. ٢ – ل: مؤنث. ٣ – ف: السفسطائية. ٤ – ل: المغلطة (ن).

فصل ١٥/ص ٧٠١ – ٧٠٤

١ – ل: يؤثره. ٢ – ل: «بقصوره» بدل «بقلة قصوره». ٣ – ف: مبدلت.
٤ – ل: بالمقدمات. ٥ – ل: يتفطن. ٦ – ل: فتسلّم (ز). ٧ – ل: شنيعة غير محمودة الصدق. ٨ – ل: شنيعة. ٩ – ل: سلّم. ١٠ – ل: من ان. ١١ – ل: تسلّم. ١٢ – ل: اذا كان (ز). ١٣ – ل: بخلطه. ١٤ – ل: ليخفى.
١٥ – ل: انها. ١٦ – ل: له (ن). ١٧ – ل: يضع (ن). ١٨ – ل: الجزئيات.
١٩ – ل: له (ز). ٢٠ – ل: الشبيه. ٢١ – ل: فانه ربما. ٢٢ – ل: سلم له المحمود (ن). ٢٣ – ل: به (ز). ٢٤ – ل: «وترتب» بدل «وقد ثبت».
٢٥ – ل: الى (ن). ٢٦ – ل: و. ٢٧ – ف: السائل. ٢٨ – ل: عنه.
٢٩ – ل: لاكن. ٣٠ – ل: لمن (ز). ٣١ – ل: يمكن. ٣٢ – ل: معا.
٣٣ – ل: فيسلّمه.

فصل ١٦/ص ٧٠٤ – ٧٠٥

١ – ل: نافع. ٢ – ف: السفسطائية. ٣ – ف: انهم. ٤ – ل: سائل. ٥ – ل: تميّز. ٦ – ل: بحسن. ٧ – ف: يتوانا.

فصل ١٧/ص ٧٠٥ – ٧١٠

١ – ل: يتعسّر. ٢ – ف: السفسطائية. ٣ – ل: التي. ٤ – ل: انه (ن).
٥ – ف: سفسطائيا. ٦ – ل: المشاغبة. ٧ – ل: لاكن. ٨ – ل: معنى (ن).

٩ – ل : وسلّم. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ل : قلنا. ١٢ – ف : السفسطانْي. ١٣ – ف : الذي. ١٤ – ل : بقول. ١٥ – ل : واعتاد. ١٦ – ل : جملة «والمشاغبة اللفظية... المشترك» من سطر ٣ الى ٤ (ن). ١٧ – ل : فصّل. ١٨ – ل : تضمنها. ١٩ – ل : عن الاسم. ٢٠ – ل : تضمنها. ٢١ – ل : صفحة من المخطوط لم تتوفر لنا لذا اكتفينا هنا بنسخ المخطوط (ف) اي الى ص ٧١٠ سطر ١٥ «السوفسطانْي».

فصل ١٨/ص ٧١٠ – ٧١١

١ – ف : ظهر من عنوان الفصل على الهامش كلمة «القول في الـ». ٢ – ف : السوفسطانْي. ٣ – ل : الكذب. ٤ – ف : السوفسطانْي. ٥ – ف : نقضها.

فصل ١٩/ص ٧١١ – ٧١٢

١ – ل : اذا. ٢ – ل : منها (ز). ٣ – ف : بالاسم. ٤ – لْ : ولاكن. ٥ – ل : جاء. ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : و(ز). ٨ – ل : فيه. ٩ – ل : لا (ن). ١٠ – ل : الذين.

فصل ٢٠/ص ٧١٣ – ٧١٤

١ – ف : قال (ن). ٢ – ل : جملة «ولم يكن... وايضا» من سطر ١٢ الى ١٣ (ن). ٣ – ل : هو (ن). ٤ – ل : يقرن. ٥ – ل : المراء. ٦ – ف : يختلف (ن). ٧ – ل : في. ٨ – ل : ثلاث. ٩ – ف : ليس. ١٠ – ف : حكيم. ١١ – ف : فاضل. ١٢ – ف : واسكاف. ١٣ – ف : ردئ. ١٤ – ف : للعلم. ١٥ – ف : فالمعلم الردئ جيّد (ن). ١٦ – ل : بأضرب. ١٧ – ل : و(ن).

فصل ٢٢/ص ٧١٥ – ٧١٧

١ – ل : في هذا. ٢ – ف : جملة «وان يبصر... يفعل» من سطر ١٣ الى ١٤ (ن). ٣ – ل : لاكن. ٤ – ل : شبه. ٥ – ل : منها. ٦ – ف : لذلك (ن). ٧ – ل : او ليس. ٨ – ل : اكعب. ٩ – ل : اكعب. ١٠ – ل : او المطلق والمقيد (ز). ١١ – ل : فاذا. ١٢ – ل : و. ١٣ – ل : يطأه. ١٤ – ل : يطأها. ١٥ – ل : يطأه. ١٦ – ف : كلاكما. ١٧ – ل : انسان (ن).

فصل ٢٤/ص ٧١٨ – ٧٢١

١ – ل : كليا. ٢ – ل : اخفيه. ٣ – ل : لاكن. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ف :

يلحها. ٦ - ل : لك. ٧ - ل : المقدمة. ٨ - ل : يعرف. ٩ - ل : قصد. ١٠ - ل : ولاكن. ١١ - ف : المحرك. ١٢ - ف : الاصناف. ١٣ - ل : لاكنه. ١٤ - ف : السفسطاني. ١٥ - ل : اذ. ١٦ - ف : ان (ن). ١٧ - ل : رأى. ١٨ - ل : تحمل. ١٩ - ل : بل. ٢٠ - ل : ربما.

فصل ٢٥/ص ٧٢١ - ٧٢٢

١ - ل : لاكن. ٢ - ل : به (ز). ٣ - ل : الغنا. ٤ - ف : فالغنا.

فصل ٢٦/ص ٧٢٢ - ٧٢٣

١ - ل : بحال. ٢ - ل : ولاكن. ٣ - ل : كذا (ن). ٤ - ف : هو.

فصل ٢٧/ص ٧٢٣ - ٧٢٤

١ - ل : كأنه. ٢ - ف : للسفسطائيين. ٣ - ف : صالح. ٤ - ف : والطالح.

فصل ٢٨/ص ٧٢٤ - ٧٢٥

١ - ل : المجيب. ٢ - ل : السائل. ٣ - ف : اثنين. ٤ - ل : لاكن. ٥ - ف : اثنين. ٦ - ل : تبيّن. ٧ - ل : فما. ٨ - ل : بأنه. ٩ - ف : اتا. ١٠ - ل : فيوجب. ١١ - ل : يبيّن. ١٢ - ل : الفطس. ١٣ - ل : جملة «فيقال هو الانف الذي فيه التقعير» (ن). ١٤ - ل : التقمير (ن). ١٥ - ل : في ذلك (ن). ١٦ - ل : التقعير (ن).

فصل ٢٩/ص ٧٢٥ - ٧٢٦

١ - ل : يساق. ٢ - ل : من الكلام (ن). ٣ - ل : نشأ.

فصل ٣٠/ص ٧٢٦ - ٧٢٧

١ - ل : المستعملة. ٢ - ل : ذلك (ن). ٣ - ل : الخاص.

فصل ٣١/ص ٧٢٧ - ٧٣٠

١ - ف : يرجع (ن). ٢ - ل : يسئل. ٣ - ل : يسئل. ٤ - ل : تألف. ٥ - ل : يسئل. ٦ - ل : ان لا. ٧ - ل : الصناعة. ٨ - ل : ذلك (ز). ٩ - ل : تلك. ١٠ - ل : الجنس. ١١ - ل : لاكن. ١٢ - ل : تعلّم. ١٣ - ل : الصناعة (ن). ١٤ - ف : سفسطائية. ١٥ - ل : يصان. ١٦ - ل :.

لاكن. ١٧ – ل : هو (ن). ١٨ – ف : شيئا (ن). ١٩ – ل : مع ان الرجل عويص العبارة (ز). ٢٠ – ل : نسقت. ٢١ – ل : «قصد نسقها» بدل «قصدها». ٢٢ – ل : غيره منه. ٢٣ – ل : وكذلك. ٢٤ – ل : جهة الظن والتخيّل. ٢٥ – ل : لاكن. ٢٦ – ل : انّا. ٢٧ – ل : وتمم. ٢٨ – ل : على. ٢٩ – ل : قلت (ن). ٣٠ – ل : «في المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها ارسطو» وردت هكذا : «في باب المطلقات والمقيدات». ٣١ – ل : في. ٣٢ – ل : فيه. ٣٣ – ل : بعضه (ن). ٣٤ – ل : جملة «لما قاله... الموضع» من سطر ١٢ الى ١٦ وردت هكذا : «ويشبه الا يكون من الباب او يكون يوجد فيها الامران». ٣٥ – ل : جملة «تم تلخيص... اهله» وردت هكذا : وهنى انتهى تلخيص معاني كتاب سوفسطيقى والحمد لواهب العقل بلا نهاية».

كتـاب المغالطـة

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

● ● ●